



## مجلس النواب الفلسطيني

### مجلس الأعيان

#### محضر الجلسة التاسعة

من الدورة العادية الرابعة لمجلس الأمة الثاني عشر المنعقدة في الساعة العاشرة والنصف من صباح يوم السبت الواقع في ٢٢/شوال/١٤١٧ هجرية الموافق ١٩٩٧/٣/١ ميلادية.

الجلد (٣٤)

العدد (٩)

الصفحة

#### جدول الاعمال

٣

١ - تلاوة محضر الجلسة السابقة.

٤

٢ - تلاوة الاجازات والاعتذارات

أ - طلب معذرة مقدم من معالي العين السيد أحمد الطراونة.

ب - طلب معذرة مقدم من معالي العين المشير حابس المجالي.

ج - طلب معذرة مقدم من معالي العين الدكتور جمال ناصر.

د - طلب معذرة مقدم من معالي العين السيد مروان الحمود.

هـ - طلب معذرة مقدم من سعادة العين الدكتور أشرف الكردي.

٢٠

٣ - تلاوة الكتب الواردة:-

أ - كتاب معالي رئيس مجلس النواب رقم (٣٧٢) تاريخ ١٩٩٧/٢/٢٤،

والمقتضمن موافقة مجلس النواب على:-

مشروع القانون المعدل لقانون السياحة لسنة ١٩٩٦ كما ورد من الحكومة

مع اجراء بعض التعديلات عليه.

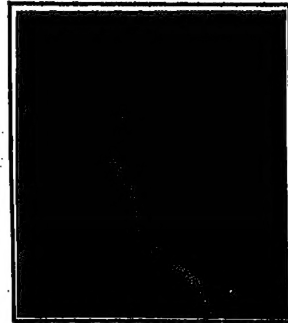
(احيل الى اللجنة)

مكتبة العدل

- ب - كتاب معالي رئيس مجلس النواب رقم (٣٩١) تاريخ ١٩٩٧/٢/٢٧، والمتضمن موافقة مجلس النواب على:-  
مشروع قانون الشركات لسنة ١٩٩٦ كما ورد من الحكومة مع إجراء بعض التعديلات عليه.  
(احيل الى اللجنة).
- ج - كتاب معالي رئيس مجلس النواب رقم (٣٩٢) تاريخ ١٩٩٧/٢/٢٧، والمتضمن موافقة مجلس النواب على:-  
مشروع القانون المعدل لقانون المحامين الشرعيين لسنة ١٩٩٦ كما ورد من الحكومة مع إجراء التعديل عليه.  
(احيل الى اللجنة).
- ٤ - تلاوة قرارات اللجان:-  
تلاوة قرار اللجنة القانونية رقم (١٠) تاريخ ١٩٩٧/٢/٢٥، بشأن:-  
مشروع قانون الاتحاد العام للمزارعين الأردنيين لسنة ١٩٩٥.
- ٥ - تعيين موعد وموضوع الجلسة القادمة.

٧. معالي السيد محمد الذويب: وزير دولة للشؤون البرلمانية.
٨. معالي السيد مفلح الرحيمي: وزير دولة.
٩. معالي الدكتور احمد القضاة: وزير الثقافة.
١٠. معالي الدكتور مصطفى شنيكات: وزير الزراعة.
١١. معالي السيد محمد عوده نجادات: وزير دولة.
١٢. معالي الدكتور منذر المصري: وزير التربية والتعليم.
١٣. معالي المهندس ناصر اللوزي: وزير النقل.

دولة رئيس المجلس



بسم الله الرحمن الرحيم  
النصاب قانوني اعلن بدء الجلسة. جدول الاعمال.  
السيد الامين العام  
١- تلاوة محضر الجلسة السابقة.

- في تمام الساعة (العاشرة والنصف) من صباح يوم (السبت) الموافق ١٩٩٧/٣/١ ميلادي، عقد مجلس (الاعيان) جلسته (التاسعة) من الدورة (العادية الرابعة) برئاسة (دولة) الاستاذ احمد اللوزي) وحضور عطوفة أمين عام مجلس الاعيان السيد (زيد الزريقات).  
وتغيب باجازه من الاعضاء السادة: لا أحد.  
وتغيب بمعذرة من الاعضاء السادة:  
١- معالي السيد أحمد الطراونة.  
٢- معالي المشير حابس المجالي.  
٣- معالي الدكتور جمال ناصر.  
٤- معالي السيد مروان الحمود.  
٥- سعادة الدكتور اشرف الكردي.  
وتغيب عن الجلسة الاعضاء السادة: لا أحد

وحضر من الحكومة:-

١. معالي الدكتور عبدالله النسور: وزير التعليم العالي.
٢. معالي السيد جمال الصرايرة: وزير البريد والاتصالات.
٣. معالي المهندس علي ابو الراغب: وزير الصناعة والتجارة.
٤. معالي الدكتور عبدالرزاق طهيشات: وزير الشؤون البلدية والقروية والبيئة.
٥. معالي الدكتور عبدالسلام العبادي: وزير الأوقاف والشؤون والمقدسات الاسلامية.
٦. معالي الدكتور هاشم الدباس: وزير الطاقة والثروة المعدنية.

مكتبة



دولة رئيس المجلس

هل يوافق المجلس الكريم على اعفاء السيد  
الامين العام من تلاوة محضر الجلسة السابقة؟  
الجميع

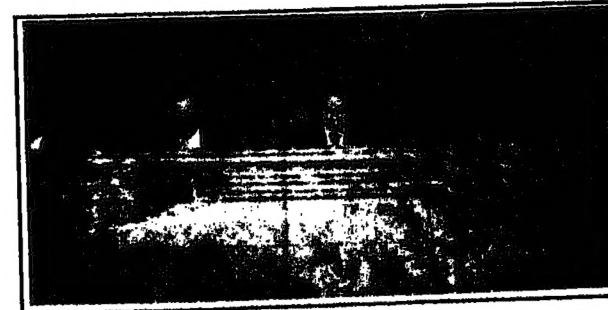
موافقون.

السيد الامين العام

٢- تلاوة الإجازات والاعتذارات:-

طلب معذرة مقدم من اصحاب المعالي  
والسعادة الاعضاء:

أ- طلب معذرة مقدم من معالي السيد احمد  
الطراونة.



بسم الله الرحمن الرحيم

سيندي دولة الرئيس

في جميع القضايا العربية والإسلامية، لم

- ب- طلب معذرة مقدم من معالي المشير  
حابس المجالي.
- ج- طلب معذرة مقدم من معالي الدكتور  
جمال ناصر.
- د- طلب معذرة مقدم من معالي السيد مروان  
الحمود.
- هـ- طلب معذرة مقدم من سعادة الدكتور  
اشرف الكردي.

دولة رئيس المجلس

معالي الدكتور معن ابونوار.

يواصل أعظم جهوده من أجل هذا الهدف النبيل.  
ولكن أعداء السلام في إسرائيل ما زالوا  
يصرون على تدمير السلام.. على خنق روح  
الثقة.. واغتيال حسن النية.. وقد ادان رئيس  
الوزراء دولة السيد عبدالكريم الكباريتي هذه  
الممارسات الإسرائيلية المدمرة لعملية السلام،  
خاصة بناء المستوطنة القاتلة لحرية القدس في  
أبو غنيم الذي اعتبره خطيراً ومضراً جداً ويهدد  
السلام.

تري ألا تقدر الحكومة الإسرائيلية، بعد كل  
حسن النية الذي قدمناه في سبيل السلام.. أن  
تعرف جيداً، أن السلام العادل، الشامل، والدائم  
وفي قلب قلبه قضية القدس الشريف، قدس ألف  
وثلاثمائة مليون مسلم، قدس أربعة عشر قرناً  
مسلماً، مستحيل.. نعم مستحيل، بذن حرية  
وعروبة القدس الشرقية الفلسطينية العربية، التي  
عاشت منذ تسلمها بسلام وسيادة عربية إسلامية  
نبيلة، عمر بن الخطاب رضي الله عنه، مشعة  
بأنوار التسامح الديني، والتعايش الانساني،  
والتفاهم المدني، بين عباد الله أتباع الأديان  
السماوية.

سيندي الرئيس

لم يعرف تاريخ الأردن.. هذا الوطن العربي  
الأصيل.. موقفاً واحداً يعبر عنه قلب واحد  
وعقل واحد وإيمان واحد أقنوع من موقف  
الحسين وحكومته وشعبه نحو القدس الشريف  
وقضيتها المقدسة، ومجلسكم الكريم هذا جدير  
بالتعبير عن هذه الحقيقة المهمة ببيان مرتقب

يتردد جلالة ملكنا الهاشمي الحسين بن طلال،  
حفظه الله وأعز جنده، في اتخاذ الموقف العربي  
الإسلامي المنبعث من أعماق تاريخنا المجيد،  
وضميرنا النقي الانساني الصافي. فكيف بقضية  
الأمة العربية.. قضية الأمة الإسلامية.. قضية  
القدس الشريف.. أولى القبلتين.. وثالث الحرمين  
الشريفيين، حيث أعلن بوضوح لا يقبل الظن،  
بأن ضم القدس الشرقية الفلسطينية العربية، من  
قبل إسرائيل، مرفوض رفضاً باتاً، بموجب  
الشرعية الدولية، والقانون الدولي، وأنه ضم  
باطل يلغي نفسه بنفسه، وأن السيادة على جميع  
الأراضي الفلسطينية العربية المحتلة، ملك  
الشعب الفلسطيني، ودولته الوطنية العربية  
المنتظرة، وأن أي تغيير مهما كان في المدينة  
المقدسة مرفوض، وقد يجهض جهود تعزيز  
الثقة المتبادلة ويهدم ما بنيناه نحو السلام العادل  
والشامل.

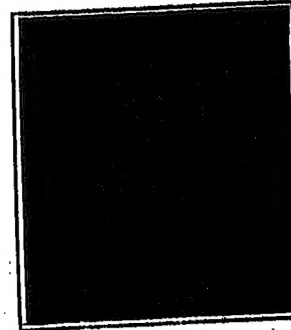
إن هذا الموقف الهاشمي الأردني العربي  
الشريف، يعبر تعبيراً أميناً صادقاً عن موقف كل  
عربي، مسلم أو مسيحي في العالم كافة. كما  
يعبر عن مواقف جميع الشعوب الإسلامية  
والمسلمين في العالم كله، وقد اتخذ شجاعنا  
الهاشمي هذا الموقف الانساني النبيل، بأعلى  
وأظهر حسن نية، وأصدق هدف، من أجل  
السلام، وقد بذل جلالته كل وسيلة ممكنة في  
سعيه لقناع الحكومة الإسرائيلية لوقف خطتها  
الاستعمارية التوسعية الخطيرة ونهبها غير  
الشرعي للأراضي العربية المقدسة، وهو

تكملة من المحضر

بشوق بالغ، ويفصح عن موقفنا العروبي الواضح، فنقول لأخواننا العرب والمسلمين في العالم كله.. بكل الحب والصدق والإخاء الذي نقدر عليه: بأننا نحن العرب والمسلمون إذا لم نجتمعنا القدس الشريف، حبيبة عقولنا وقلوبنا، على كلمة حق واحدة، وموقف حق واحد، يحررها من أسرها فتسمو الله أكبر حرة غريدة من مآذنها، وتطرب الوجود أجراس كنائسها الحنونة، تلبية إنسانية لاستجداد المسجد الأقصى الذي بارك الله حوله، وكنيسة القيامة المباركة.. إن لم نجتمعنا استغاثة القدس الحبيبة هذه لن يجمعنا شأن أو شيء مهما كان.

دولة رئيس المجلس

شكراً معالي الأخ، معالي الدكتور سعيد اللتل.  
الدكتور سعيد اللتل



بسم الله الرحمن الرحيم، دولة الرئيس، السادة الزملاء: إن قرار إقامة مستوطنة إسرائيلية في القدس العربية انتهاك خطير لقرارات الشرعية الدولية ولإمضاء مسيرة مدريد

للسلام ولالاتفاق الفلسطيني الاسرائيلي ولمعاهدة السلام الاردنية الاسرائيلية.

إن القدس العربية جزء رئيسي وعزيز وغالي من الاراضي العربية المحتلة في حرب سنة ١٩٦٧، لا بل هي الجزء الاعز والاغلى على قلوب الفلسطينيين والعرب والمسلمين وإن احرار اسرائيل على اقامة هذه المستوطنة رغم الرفض الفلسطيني والعربي والاسلامي والدولي لا يعي ولا يدل إلا أن اسرائيل ترفض مبدأ السلام الشامل والعاقل وتؤكد ادعائها المرفوضة بعدم الانسحاب منها.

إن جميع تصرفات الحكومة الاسرائيلية ومنها اقرارها بإنشاء هذه المستوطنة تؤكد أنها تريد سلاماً يتسق مع اهدافها العدوانية الخاصة. سلام لا يقوم على اساس الانسحاب الكامل والشامل من جميع الاراضي العربية المحتلة سنة ١٩٦٧. إن مثل هذا السلام مرفوض رفضاً حاسماً وقاطعاً من جميع العرب قادة وشعباً وحكومات من هذه المنطلقات وغيرها فإني ومن خلال مجلسنا الكريم اطالب حكومتنا الرشيدة أن يتجاوز ردها على هذا العدوان بأقامة مستوطنة في القدس العربية، التثديد والاستنكار سيما أن جلالة الملك المعظم يقول: إن بناء مستوطنة جديدة في القدس العربية يهدد كل ما انجز في عملية السلام. فعلى المستوى الوطني الاردني اطالب الحكومة الرشيدة باتخاذ اجراءات عملية قد تصل الى تجميد المعاهدة الاسرائيلية إذا ما استمرت اسرائيل في قرارها. فلا سلام اردني

الزميلات والزملاء الافاضل

يصعب على أي عربي مسلم أو مسيحي أن يتحدث في موضوع القدس دون أن تغلب في حديثه العاطفة على العقل، وتتأجج العواطف ويسطر علينا الغضب عندما تتعرض عروبة القدس إلى محنة ونرى يوماً بعد يوم أن هذه المدينة المقدسة أصبحت أسيرة لمستوطنات اسرائيلية يسكنها مستوطنون متشددون لا يؤمنون بأي دين سماوي غير دينهم ولا يحترمون حقوق أي إنسان غير حقوق من هم من دينهم ولا يعترفون أو يقبلون بوجود أماكن مقدسة في المدينة غير هيكل سليمان. ويعتبروا الأماكن المقدسة المسيحية والاسلامية مراكز جلب سياحية ينظرون إليها نظرة مادية واقتصادية فقط.

وقد شاهدنا في مناسبات عديدة ظهور ما يسمونهم في اسرائيل (بالمختلين عقلياً) منهم من يحرق المسجد الأقصى وآخر يذبح كنيسة القيامة ويسرق بعض محتوياتها وآخر يرتكب المجازر في الأقصى والحرم الابراهيمي الشريف.

ويزداد الشعور بالغضب عند سماع رئيس وزراء اسرائيل يعز عن موقفه من قضية بناء المستوطنة الجديد، فهو يرى أنه يمارس حقوق السيادة على أرض اسرائيل فلا يأخذ بعين الاعتبار الاتفاقات الدولية ولا قرار الأمم المتحدة الرافضة لبناء القدس ولا الرأي العالمي الرافض ويقول أيضاً أنه يجب التحدي ويجب الانسحاب فهو دائماً يحقق النصر لأنه يضع الهدف

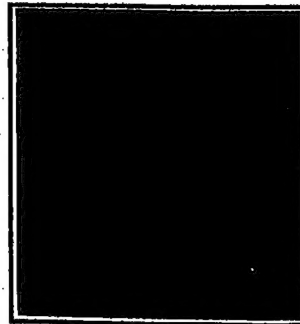
وعربي مع اسرائيل بغير عودة القدس الشرعية إلى أهلها الشرعيين لتكون عاصمة لدولتهم العتيدة بارادة الله. وعلى المستوى القومي العربي اطالب الحكومة الرشيدة بالدعوة إلى قمة عربية لاتخاذ موقف حاسم من القرار الاسرائيلي فهذا القرار مؤثر على رفض السلام، وعلى المستوى الاسلامي اطالب الحكومة الرشيدة أن تعمق اتصالاتها مع الدول الاسلامية لدعم الموقف العربي بالنسبة للقدس، فالقدس بالنسبة للمسلمين أولى القبلتين وثالث الحرمين الشريفين، وعلى المستوى العالمي اطالب الحكومة الرشيدة أن تنقل إلى الدول الصديقة أن المس بالقدس العربية ليس فقط لتهديد للسلام بل تفويض له، وعلى مستوى هيئة الأمم المتحدة اطالب الحكومة الرشيدة أن تطالب باتخاذ اجراءات عقابية ضد اسرائيل لمخالفتها لقرارات الشرعية الدولية، فمثل هذه العقوبات يجب أن لا تقتصر على الدول العربية فقط وشكراً دولة الرئيس.

دولة رئيس المجلس

معالي الدكتور رجائي المعشر.

الدكتور رجائي المعشر

دولة الرئيس



شكراً معالي الأخ

يقبل ان يحد عنه ولا يتأثر بأي قرار او بيان او ضغط من أي جهة كانت حتى يحقق ما يريد. فالقدس بالنسبة له لعبة يريد ان يفوز بها. وهي أيضاً مناسبة لالقضاء الضوء على قضية اخرى غير قضية الفساد السياسي التي تواجهه نتيجة تعيينه مستشار الحكومة القانوني.

دولة الرئيس

الزميلات والزملاء الكرام

ستصدر بيانات وادانات وستعلو الاصوات التي تنادي بالقضاء على الفساد في العالم باجمعه عن عدم رضاه بالاجراء الاسرائيلي وستدين معظم دول العالم هذا القرار لانه يهدد عملية السلام الخ. وفي الوقت الذي تعلو به الاصوات الفاضية التي تدعي هذا القرار سوف تبدأ اسرائيل عملية بناء المستوطنة وتراهن ان كل ما يجري الآن ما هو الا زوبعة في فلجان.

المطلوب للمرحلة القادمة هو اكثر من اصدار البيانات والادانات المطلوب وضع خطة عمل للوصول الى الهدف وهو عودة القدس الى السيادة العربية.

والوصول الى هذا الهدف لا بد ان ترمي كأي تحرك عربي او مفاوضات عربية اسرائيلية حول السلام الى تحقيق هذا الهدف. وقد وعى الاردن ذلك جيداً عندما رفض اعلان واشنطن على المحافظة على الوضع الحالي لمدينة القدس دون المساس به.

وطبناً ان يعني ان اسرائيل واليهودية هما في حمة واحدة. فاسرائيل تصل من اجل

حقوق السيادة والحقوق الدينية بينما نجد نحن العرب المسلمون منا يتحدثون في موضوع السيادة مستخدمين الاماكن المقدسة كبعد عاطفي اكثر مما هو جزء لا يتجزأ من عملية السيادة وحق لنا في المدينة المقدسة وتجد العربي المسيحي في حيرة اكبر عندما يرى قضية الاماكن المقدسة المسيحية تبحث بين اسرائيل وراثسات الطوائف المسيحية في الفاتيكان وغيره. وكأنه لا وجود للعرب المسيحيين.

واخطر ما في ذلك هو تدويل موضوع المقدسات ابتداء بالاماكن المقدسة المسيحية ثم الاماكن المقدسة الاسلامية فيصبح الحديث عن القدس حديث حول الاماكن المقدسة بابعادها الدينية وتصبح سيادة اسرائيل عليها امراً واقعاً. وفي الوقت الذي اليه فيه الى هذا الخطر فاني ارى ضرورة ان تكون المفاوضات على القدس ببعدها السياسي والديني مفاوضات عربية اسرائيلية اخذين بعين الاعتبار ان البعد السياسي على مدينة القدس والبعد الديني المسيحي والاسلامي هما وحدة لا تتجزأ كما وان أي تحرك عربي نحو العالم لكسب تأييده لقضيته العادلة يجب ان لا يكون على حساب تدويل قضية القدس او الاماكن المقدسة.

دولة الرئيس

الزملاء الافاضل

لقد قام جلالة الملك الحسين المعظم وحكومته الرشيدة بجهود جبارة وجهز كاتب سياسية واسعة لحماية المدينة المقدسة من كل حيلة او تغيير

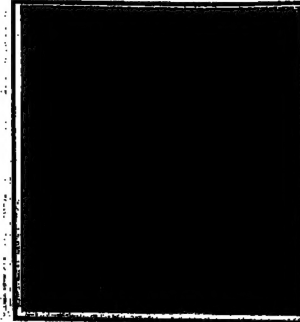
بمعالمها وقام جلالته بجهود مميزة لحماية عملية السلام من الاخطار التي تهددها وعلى رأسها قرار رئيس الوزراء الاسرائيلي حول المدينة المقدسة وقد حذر جلالته من التمزق العربي ودعا الى التضامن العربي الذي يكفل تحقيق الحق العربي العادل. فعلياً ان نتقدم من جلالته بالشكر والعرفان على هذه الجهود الكبيرة وندعو الله ان يوفقه في تحركاته لما فيه خير امتنا العربية.

وأخيراً. وفي الوقت الذي أريد فيه اصدار بيان يشجب هذه العملية الاستيطانية فاني احذر بانها لن تكون الاخيرة. ففي اقل من عام قام رئيس الوزراء الاسرائيلي باجرائين لتغيير معالم المدينة المقدسة فقضية النفق ما زالت ماثلة في اذهاننا والان نجد انفسنا امام قضية الاستيطان ولن نقف الحكومة الاسرائيلية عند هذا. فلنبداً بوضع خطط عربية مشتركة لمواجهة هذه الاخطار قبل فوات الاوان وشكراً.

دولة رئيس المجلس

شكراً معالي الأخ، معالي الاستاذ احمد العقابيه.

السيد احمد العقابيه



دولة الرئيس، حضرات الاعيان المحترمين السلام عليكم ورحمة الله وبركاته وبعد...

تحت سمع العالم كله وبصره تواصل حكومة اسرائيل هجمتها الاستيطانية الشرسة في الضفة الغربية، فتصادر الأراضي من اهلها الشرعيين وتطرد الاخوة الفلسطينيين من ممتلكاتهم وتدمرها، وتلقي هويات أبناء القدس وتصادر لها، غير آبهين باحتجاج من احتج ولا مكثرة بانتقاد من ينتقد، وغير منصاعة للداء من ينادي بايقاف هذه السياسة القائمة، وغير متجاوبة مع دول صديقة لها ما أكثر ما ساندتها ووقفت بجانبها وقدمت لها أقصى العون ومدت يد المساعدة.

ولعل القرارات التي اتخذت في السماح ببناء ألوف الوحدات السكنية على (جبل ابو غنيم) بالقدس الشرقية لاقامة مستوطنات يهودية عليها لدليل واضح على مدى اقبال حكومة اسرائيل الحالية في التتكرار لقرارات مجلس الامن وهيئة الأمم المتحدة وللقرارات الدولية وللاتفاقيات المبرمة، وعلى عدم الالتفات للمجتمع الدولي الذي يضغط لايقاف تنفيذ هذه القرارات المتعسفة ووضع حد لهذه التجاوزات الخطيرة والسياسة التي تنتهي لتنفيذ مخططاتها الاستيطانية على مراحل معتمدة في ذلك على أنها كلما نفذت مرحلة تشور زوبعة عربية ورفض دولي واستكاز وشجب من هنا، واحتجاج وتهديد ووعيد من هناك - كما حدث عند فتح النفق وكما يحدث الآن - ومع الأيام تهدأ الغاصقة وتترقب الزوبعة، وتنبؤ السلطة الاسرائيلية بالتهلكة الجديدة ولنخرق جميع الاتفاقيات والعواثيق والمعاهدات الجديدة.

شكراً معالي المجلس



إنها بلا أدنى شك سياسة فرض الامر الواقع، وإنهم ليسابقون الزمن في تطبيقها في (جبل ابوغنيم وغداً في باب العمود وبعد غد في موقع آخر)، وسينفذون ذلك كله في أقصر وقت مستطاع وفي سرعة قياسية حتى إذا ما وصل الجانبان الى مرحلة التفاوض على القدس في نهاية المطاف لم يجد الجانب الفلسطيني شيئاً يفوض عليه لأن المستوطنات تكون قد التهمت جميع الأراضي العربية المباركة المحيطة بالقدس ولم يبق إلا المسجد الأقصى المبارك وكنيسة القيامة وغيره من الأماكن المقدسة الأخرى - على جلالها وقديسيتها وفضلها - لتفاوض والبحث والحوار والنقاش، ولن يوافقوا - للعرب والمسلمين - في حينه - باكثر من زيارتها ضمن شروط وقيود تكبل الزائر وتحد من حريته.. دولة الرئيس، حضرات الاعيان المحترمين..

تعتقد في العالم كله معاهدات بين الدول فتحترم، وتبرم موافيق واتفاقيات فتتلفذ، وتلتزم كل دولة بما تم عليه الاتفاق وتسام عليه الطرفان، وتستقبل حكومة وتحل مكانها حكومة أخرى فلا تلغض عهداً ولا تنتكر لميثاق وتنفذ ما التزمت به الحكومة السابقة ولا تخرج عنه قيد أنملة.. ولو نقضت كل حكومة ما التزمت به الحكومة التي سبقتها وهدمت ما انقضت عليه مع غيرها لممت القوضى ولساد المجتمعات الدولية خصيومات لا تقف عند حد وخلافات لا تنتهي..

إم في مخطئنا للوضع مختلف تماماً فحكومة حزب العمل السابقة التزمت باتفاقيات فجاءت حكومة الليكود فتنتكر لها. كلها أو معظمها،

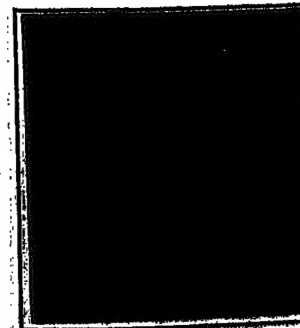
وفي اعتقادي ان الوقوف عند شجب الدول العربية والاسلامية والعالم كله لا يحل مشكلة ولا يعالج معضلة، ولذا فاننا بحاجة لموقف يتناسب في القوة والفعالية والتأثير مع مواقف دولة اسرائيل، وإذا كان هناك من يدعو لعدد مؤتمر قمة عربية عاجل لمواجهة هذه المواقف المتطرفة فإنني أجد أن عقد مؤتمر قمة إسلامية يليه أمر في غاية الأهمية فالقدس تهم المسلمين جميعاً واتخاذ موقف إسلامي قوي موحد يدعم الموقف العربي ويسانده.. وإن مواقف الحسين العربية الإسلامية الصريحة الواضحة ورسالته لرئيس حكومة اسرائيل الأخيرة لتشكل مساحة الضوء التي نبصر بها إشراقة الامن ونطل منه على أفاق المستقبل، وإن كل دعم عربي أو إسلامي أو دولي بهذا الاتجاه ليجعلنا أكثر مفعمة واعرز موقفاً وأصلب. عوداً لمواجهة التحديات التي تواجهنا في عصر الذرة والصاروخ والقوة.

والسلام عليكم ورحمة الله

دولة رئيس المجلس

معالي الدكتور جواد العناني.

الدكتور جواد العناني



بسم الله الرحمن الرحيم

اعتقد ان موضوع القدس لا يحتاج الى مزيد من التأكيد وإعادة التأكيد فلا سلام بدون القدس ولا دولة فلسطينية بدون القدس ولا اعتقد ان الحقائق سوف، تتكامل مالم يتضح الموضوع الذي تم الاتفاق على تأجيله الى مراحل التفاوض النهائية لأن من بين الموضوعات التي لا يمكن ان نكون حكرأ على جهة واحدة هو موضوع القدس ذاتها لان لا سمح الله ضياعها سيكون مسؤولية جميع الدول العربية والاسلامية ولا يوجد احد سيكون في منجاة من تبعات ضياعها لا سمح الله.

لذلك فان الجهد المطلوب من الجميع وان تضاف الجهود جميعاً حتى نستطيع ان نعمل شيئاً حيال الوضع الصعب الراهن. من الواضح ان ما يجري في القدس الآن ليس صدفة ولكنه جزء من مخطط اسرائيلي واضح دأبت حكومة الليكود الحالية على تنفيذه معتمدة كما قال اخوتي الزملاء الذين سبقوني في الكلام على ان العرب والمسلمين سوف يهيئون لفترة معينة ثم بعد ذلك سيخمد ويمضي المخطط في التنفيذ.

أن الاوان اولاً أن نقنع حكومة اسرائيل التي دأبت أيضاً على ان تنفذ اجراءات من القدس بعد لقاء يتم هنا في عمان او غيرها، ويبدو ان الاردن في الوقت الحاضر مطالب بأن يعلن موقفاً واضحاً حيال القدس بان هنالك مسؤولية معنوية وهنالك ايضاً محاولات من قبل الحكومة الاسرائيلية بان تستغل عملية السلام القائمة بيننا

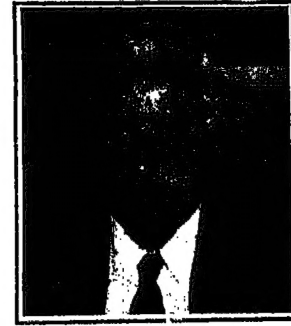
ويبلهم من اجل تنفيذ هذا المخطط. ولذلك فانني اؤيد كل التصريحات التي ادلى بها جلالة الملك الحسين والتي اتت واقية واضحة في تبليان أثر ما يجري من اجراءات في جبل ابوغنيم وما قد تعتقد الحكومة الاسرائيلية او تنوي الحكومة الاسرائيلية المضي به كما قرأنا اليوم في الصحف في ملطقة الشيخ جراح.

ان كل هذه الاجراءات وما يجري من طرق ومحاصرة للمواطنين والضغط المتواصل لاخلاء القدس يتطلب منا موقفاً حاسماً وواضحاً، وكذلك فان تصريحات دولة رئيس الوزراء ما يتعلق بكون هذا القرار قرار خطير يؤثر على عملية السلام ويهدده ايضاً كلام واضح وصريح جداً، فلذلك ان المطلوب هو ان يسعى الاردن ويتقدم بمحاولة من اجل عقد مؤتمر قمة عربية اعتقد ان القدس تستحقه كل الاستحقاق وان الموضوع بحاجة الى موقف عربي موحد وكذلك فلانني ايضاً ارى حكمة واضحة في ان يعقد مؤتمر قمة اسلامي لهذه الغاية، الحكومة الاسرائيلية الحالية واضحة تمام الموضوع في اهدافها ولم يعد هنالك مجال للاجتهاد وعلى الاطلاق في هذا الامر وان لها ان تسمع ما يجب أن يقال لها حتى لا تعتقد بان النظرية التي يقوم عليها قرارات حكومة نتنياهو تعتمد في الدرجة الاساسية على ان العرب لن يكون لهم الا رد فعل محدود مؤقت وشكراً دولة الرئيس والسلام عليكم.

تعدنا من العمل

## دولة رئيس المجلس

معالي الدكتور كامل ابو جابر.  
الدكتور كامل ابو جابر



شكراً دولة الرئيس: احب ان اؤكد تاييدي لجميع ما ورد من كلمات حضرات الاعيان المحترمين، واقترح يا سيدي التالي: ان نبدا بحوار وطني هادئ وهادف وان ينبثق هذا الحوار من مجلس الامة الاردني بجلسة واحدة مشتركة للنواب والاعيان تخصص الموضوع القدس وابرار اهمية القدس على قلوبنا جميعاً وعلى حقولنا اذ كنا مسلمين ام مسيحيين. ثانياً: الدعوة الى قمة عربية اسلامية ايضاً تخصص لموضوع القدس ولا يبرز اهمية القدس في الوجدان العربي والاسلامي.

ثالثاً: تشكيل وفد برلماني من النواب والاعيان وربما من السلطة التنفيذية الاردنية ايضاً لزيارة قداسة البابا وابرار ما يجول في خواطرنا جميعاً وروساء وبرلمانات الدول المشاركة في مجلس الامن والتأكيد على ان الامر اصبح في منتهى الخطورة وان لا بد من

وقفة ووقفة هادئة وهادئة وليست مجرد صرخة في واد ومن ثم تستمر الحكومة الاسرائيلية في ان تفعل ما تشاء كما هو الحال في السابق. واضح يا سيدي لكل من يريد ان يرى وكل من يريد ان يسمع ان اسرائيل تعتقد انها خارج اطار الشرعية الدولية وخارج اطار القانون الدولي وان لها الحق ان تفعل ما تشاء، وهذا امر في اعتقادي بمنتهى الخطورة وبالذات اننا على مشارف القرن الواحد والعشرين وهذا الامر يجب ان يوضح لرؤساء ومجالس الامة في كل انحاء العالم وشكراً.

## دولة رئيس المجلس

معالي الدكتور عبداللطيف عربيات.  
الدكتور عبداللطيف عربيات



شكراً دولة الرئيس: استمعنا الى انباء القدس وما يجري فيها واستمعنا الى كلمات الاخوة الافاضل الاعيان الكرام ويحترام الانسان باختيار الاقتراح الافضل الذي يجب اتخاذه من قبل هذا المجلس الكريم ومجلس الامة بكليته ومجموعه، لقد تعودنا منذ ما يقارب القرن في مواجهة

## دولة رئيس المجلس

معالي الاستاذ جودت السبول.

## السيد جودت اسبول

شكراً دولة الرئيس في الواقع انني لم اطلب الكلام لكنك تفضلت علي بهذه الساحة فلن افوتها اقول ذلك لان الاخوة الذين تحدثوا الماضوا وعبروا عن كل ما يجول في نفوسنا ومثلوا مكنوننا اجمل وابلى تمثيل.

في الواقع ان الذي جرى ويجري يدفع المرء للصمت لانه يجد احياناً ان الصمت ابلى لان كل الكلام لن يحقق أي نتيجة في تغير هذا الواقع.. ولكني اميل الى التعيين بان التحرك الذي قاده جلالة قائد الوطن بمسؤولية وروية وحكمة والذي قام به دولة رئيس الوزراء وبالتالي حكومته في هذا المجال ايضاً يؤدي ذلك كله الى تحقيق نتيجة نأمل جميعاً ان تكون نتيجة منتجة باذن الله لان التحرك فيه ينطوي على صيغة لمخاطبة العقل الغربي الذي يمكن ان تستمع اليه اسرائيل وان تستجيب لضغطه وحديثه في هذا الشأن كان حديث جلالة الملك المعظم وكان توجه الحكومة، وكانت حركتها واتصالاتها في هذا المجال متممة بالحكمة والمسؤولية والروية بعيداً عن خلق اسباب جديدة يتذرع بها الجانب الآخر وشكراً.

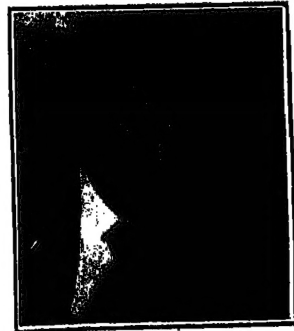
## معالي رئيس المجلس

معالي الاستاذ طاهر حكمت.

الحركة الصهيونية بالقفزات التي تمت على مدار هذا القرن، قفز وابتلاع وهضم ثم الاستعداد لقفزة أخرى ولم يبق ما يقفز عليه بعد القدس الشريف، فلا اجد بعد القدس تطبيع ولا اجد بعد القدس اتفاقيات، ولا اجد بعد القدس ما يمكن ان نتعارض عليه، بعد القدس ينتهي كل شيء لتسقط كل الامرو التي تم الاتفاق عليها بعد القدس وهل نحن في هذا المجلس الكريم مجموعة شعبية تطالب في الحقوق ام اننا اصحاب قرار بمجلس الامة بشقيه الاعيان والنواب لنتخذ قراراً نلزم به الحكومة لايقاف كل انواع التطبيع واتخاذ القرار اللازم بدعوة الى قمة عربية اسلامية ويتم ذلك باجتماع المجلسين مجلس الاعيان والنواب واتخاذ القرار اللازم وابلاغ الحكومة به تعبيراً عن ارادة هذا الشعب ثم الحكومة تتصرف ضمن هذا الاطار بالدعوة الى أي اجتماع اخر او أي تحرك اخر او أي زيارة أخرى ضمن اطار محدد معين، لانني اكرر بعد القدس لا يبقى شيء نتفاوض عليه او نطبع على اساسه او نتفاوض على أي شيء آخر بعده. لهذا وبكلام محدد انني ادعو الى اجتماع طاريء لمجلس الامة بشقيه الاعيان والنواب لاتخاذ الموقف المناسب وابلاغ الحكومة بما يجب ان يكون عليه القرار باننا في وضع حقيقة نجتمع اليوم ولا ندرى ما يحصل غداً، الامر جد خطير ولنا بحاجة لابانة اكثر من ذلك وشكراً دولة الرئيس.

شكراً  
دولة الرئيس

## السيد طاهر حكمت



شكراً دولة الرئيس، استمعنا الى كلمات الزملاء الافاضل وهي تعبر عن مشاعرنا جميعاً وللخروج بنتيجة محددة من هذه الكلمات اقترح ما يلي: أولاً ان يصدر المجلس الكريم بياناً يبين فيه رايه في هذا الموضوع الخطير والهام ومستمداً من مجموع الاراء والاقتراحات التي طرحت في هذه الجلسة وان يكلف دولة الرئيس ومكتب المجلس بصياغة هذا البيان يعني فيما يتعلق بالاقتراحات الاخرى الواردة في كلمات بعض الاخوة الزملاء التي تتطلب تشاوراً مع جهات اخرى تنفيذية وتشريعية فأنني ارجو ان تؤخذ بعين الاعتبار الاقتراحات التي قدمها بعض الزملاء فيما يتعلق بالاجراءات الاخرى وان تكون هذه الاجراءات موضع نظر وتجاوب من دولة رئيس المجلس مع الجهات صاحبة العلاقة وشكراً دولة الرئيس.

دولة رئيس المجلس

شكراً معالي نائب رئيس الوزراء.

## معالي نائب رئيس الوزراء وزير التعليم العالي

بسم الله الرحمن الرحيم دولة الرئيس اصحاب الدولة والمعالي كما يعلم الجميع فإن المملكة الاردنية الهاشمية ملكاً وشعباً وحكومة ومجلس امة واعلاماً واحزاباً وفعاليات متحدون في الموقف من الاعتداء الاسرائيلي على القدس ومن الاساءة الى المقدسات والتصرف باراضي القدس بهذا الشكل الاستفزازي غير المسؤول وغير المشروع من قبل حكومة اسرائيل وعن موقف المملكة من هذا الحدث الخطير قد أعلن من قبل صاحب الجلالة الملك المعظم الذي بادر الى تبين الموقف الأردني والى ايضاح خطورة الخطوة الاسرائيلية والى الاتصال بالجهات الفاعلة على الصعيد العربي والفلسطيني والدولي وسوف تبدأ زيارة جلالة الملك المعظم الى الولايات المتحدة الاسبوع القادم وسيكون في رأس الأولويات طرح قضية القدس على كل صعيد ممكن وسيوضح جلالة الملك مكانته المحترمة والمقدرة في خدمة القدس والمقدسات كما فعل طيلة حياته وسوف يفعل بإذن الله والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

دولة رئيس الوزراء

شكراً معالي الاخ، الآن بعد ان استمع المجلس الكريم الى الاخوة، معالي الاستاذ جودت.

السيد جودت المبول

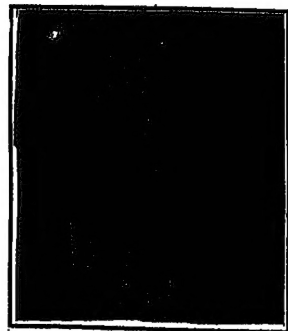
دولة الرئيس لقد اقترح معالي الزميل الاستاذ طاهر حكمت صيغة لبلورة ما دار في هذا

ونأخذ هذه المبادئ التي حطها في بيانه، لذلك ليش نعدل فيه.

دولة رئيس المجلس

سيدي كل ما قاله أي عضو من الاعضاء هو بالفعل فيه الخير وفيه الكفاية وفيه الفكر النير لكن اذا التقى الاخوة الذين وافق المجلس على لقائهم ربما يكون أكثر إثراء وأكثر تحديداً للمسؤولية التي تترتب على مثل هذا البيان وشكراً. دولة الاستاذ مضر بدران.

دولة السيد مضر بدران



شكراً دولة الرئيس، في الواقع تعليق بسيط على ان تشترك لجنة الشؤون الخارجية في موضوع القدس، أنا في اعتقادي ان لا تكون وإنما كما اقترح معالي الاستاذ طاهر حكمت المكتب وأي أخ من الأخوان من مجلس الاعيان بدون تسمية لجنة الشؤون الخارجية لأن باعتقادي قضية القدس ليست قضية خارجية ولا تتعلق بدولة أخرى هي قضية أردنية وأقولها بملء لحي. هذه القدس حررت في السابق من قبل

المجلس لتشكل إقصاحاً عن قراره ومكونه في هذا الشأن. وإنني إذ أؤيد طرح معالي الاستاذ الزميل طاهر حكمت في هذا الشأن لأضيف اليه إذا إرتأيتم وارتأى المجلس الكريم ذلك أن تشترك لجنة الشؤون الخارجية في مثل هذا الاجتماع المقترح لبلورة الموضوع وشكراً سيدي الرئيس.

دولة رئيس المجلس

شكراً معالي الاخ، الحقيقة كما تحدث الاخوة جميعاً الذي قيل في هذا الصباح وفي هذا المجلس الموقر يمثل رأي جميع اعضاء المجلس ويمثل نظر وشعور الأردنيون جميعاً وكلنا إعتزاز وإفتخار بالتحرك الذي يقوده جلالة الملك والجهود الموصولة التي لم تتوقف قط. ولبين موقف المجلس لابد من إصدار بيان يحمل هذه المعالي والقواسم المشتركة واذا رأى الاخوة أن يتولى مكتب المجلس ومع الاسف ليس من المكتب سوى معالي السيده ليلي شرف والاستاذ عبدالله صلاح وأنا وغائب معالي الاخ الاستاذ احمد الطراونة ودولة الاستاذ زيد الرفاعي يتولى مكتب المجلس ودولة رئيس لجنة الشؤون الخارجية ومن يرغب من أعضاء لجنة الشؤون الخارجية لجعل هذا البيان جامعاً ومانعاً ويحمل كل المعاني والافكار الخيرة التي طرحها المجلس. هل يوافق المجلس الكريم على ذلك؟ شكراً جميعاً بفضل سيدي.

السيد عبدالمجيد شومان

ما جاء في كلمة العضو معين يعني يكفي

مكثراً من العمل



الجيش العربي وسقط مئات الشهداء على اسوار القدس للحفاظ على عروبة القدس وضاعت في عام ١٩٧٧، فلذلك هي قضية اردنية بحثة وقضية فلسطينية بحثة كما هي قضية اردنية بحثة وقضية عربية - فلذلك اخشى ما اخشاه وكذلك قضية اسلامية واخشى ما اخشاه اذا قلنا نصاً شؤون خارجية كأننا نعالج قضية من قضايا موجودة في العالم الاخر. هذه قضية اردنية لمكتب المجلس الكريم ومن شاء بصورة مطلقة من اعضاء المجلس الكريم أن يشترك فاللباب مفتوح للاشتراك وشكراً.

دولة رئيس المجلس

معالي الاستاذ جودت.

السيد جودت السبول



دولة الرئيس انا مع كل الاحترام والتقدير لدولة الاستاذ مضر بدران لم اقترح أو أقل بإحالة القضية الى لجنة الشؤون الخارجية وإنما كان مقترحى أن تشترك لجنة الشؤون الخارجية مع اللجنة المقترحة وقلت اذا ارتأى المجلس الكريم ذلك فإن لم يرتأى فهذا شأنه وقراره

وحقه. فلذا منى أن في الأمر في كل الحالات والاعتبارات جانباً دبلوماسياً وبعداً خارجياً قد يكون لدى لجنة الشؤون الخارجية أو لدولة رئيسها أو أي من أعضائها من الرأي ما يثري القرار الذي سيتبلور في النتيجة والمآل. لكن مقترح دولتكم بأن يشترك دولة رئيس اللجنة الخارجية في اللجنة أنا اعتبر ذلك يكفي وفيه إختصار وفيه معالجة حكيمة للموضوع من كل جوانبه وبالتالي فأنني أؤكد بأنني لا اقترح أن يوكل الأمر الى لجنة الشؤون الخارجية وشكراً.

دولة رئيس المجلس

شكراً معالي الدكتور عبداللطيف عربيات.

الدكتور عبداللطيف عربيات

شكراً دولة الرئيس، ما سمعناه من الأخوة وما لخصه الاستاذ طاهر حكمت إشتعل على اصدار بيان وأمور أخرى تبحث بإجراءات ولهذا أرجو أن اؤكد على أن اجتماع مكتب المجلس مع من يرغب من اعضاء المجلس لبحث كل هذه الأمور وليس مجرد اصدار بيان لأن البيان وحده لا يكفي ولا يغطي ما تحدثت به الاخوان وما يطمح اليه المجلس الكريم وأؤكد على ما قاله دولة الاستاذ مضر بدران بأن مكتب المجلس ومن يرغب من الاخوان هو الممثل لهذا المجلس في هذه القضية بالذات ولهذا أرجو أن أنه باهمية بحث جميع الاقتراحات التي ذكرها الأخوة ولخصها الاستاذ طاهر حكمت.

دولة رئيس المجلس

شكراً معالي الدكتور سعيد التل

الدكتور سعيد التل

دولة الرئيس، الحقيقة تفضل معالي الاستاذ عبداللطيف عربيات وذكر ما كنت أود أن أقوله أنني على الاقتراح الذي تفضل فيه دولة الاستاذ مضر بدران بأن يوكل الى مكتب المجلس ومن يرغب من اعضاء المجلس بوضع البيان واتخاذ القرارات المناسبة بالبيئة لهذا الموضوع وشكراً.

دولة رئيس المجلس

شكراً، اذا الإضافة التي يريد مضر باشا ان يضيفها بالإضافة الى دولة مقرر لجنة الشؤون الخارجية ومكتب المجلس من يرغب من الأخوة الاعيان، تفضل سيدي.

دولة السيد مضر بدران

كون يا سيدي مقرر لجنة الشؤون الخارجية عضو في هذا المجلس أرجو أن لا يذكر اسم مقرر لشؤون خارجية. نقول واستدعوا من شاتم كمكتب مجلس من تشاؤون ومفتوح الاشتراك لأي أخ من الاخوان. لا نريد ان يفهم من كلمة مقرر مع احترامي الكامل وليس أنتقد في هذا الموضوع من الناحية الشكلية فقط أنتقد. لا يفهم بأن قضية القدس يبحثها لجنة شؤون خارجية. كأنما نقول عن القدس وما زلنا نركز على شيء في الشؤون الخارجية أنه موضوع خارجي أنا أؤكد أن موضوع القدس هو موضوع ليس خارجياً هو أردني هو فلسطيني هو عربي هو اسلامي بالدرجة الكبيرة هو أردني لان هذه القدس هي جوهر القضية الفلسطينية هي جوهر

القضية العربية ولا سلام بدون القدس لا يوجد سلام بدون القدس. موقف الحكومة وقبلها موقف جلالة الملك موقف حميد ومشكور وقضية القدس تعيش في قلب جلالة الملك ليل نهار.

القدس شيء كبير عند كل فرد من الاردن وخاصة وبفلسطين بخاصة. فلذلك أرجو أن لا نخلف الموضوع بأنها قضية خارجية أو أي غشاة ولو مبهمة ولو بحسن نية نريد ان نستبعد نقول فلان وفلان مقرر الشؤون الخارجية. يذكر باسمه كعضو وليس بمنصبه كمقرر للشؤون الخارجية وشكراً.

دولة رئيس المجلس

شكراً، الحقيقة دولة الرئيس، لا أحد لا في المجلس ولا في الخارج يتصور أنه القضية قضية لجنة هذه قضية الأمة وقضية الاردن وقضية الحسين وقضية الشعب والحكومة. لكن صياغة أي بيان تحتاج الى آلية الآلية هي عدد محدود في كل شأن قد يكون الذي يصوغه واحد ولكن الأفكار المتعددة تجمع وتتسق وتعلن تفضل معالي الدكتور كامل ابوجابر وبعده الدكتور رجائي وبعده الدكتور جواد العناني.

الدكتور كامل ابوجابر

سيدي أرجو ان لا اكتفي باصدار بيان وأنا راعي تمام الوعي للحسابات التي أبداها دولة الاستاذ مضر بدران ويجب ان نأخذها بعين الاعتبار. ويجب ان يبحث الحقيقة وان تطرح

مكتبة المجلس



الافكار التي طرحت في هذا المجلس ومنها تشكيل الوفود وعقد جلسة مشتركة لمجلسي النواب والاعيان للتداول في هذا الامر. يعني لا بد ان نبدأ حوار وحوار وطني هادف وهادى ومن ثم هكذا الحوار يتوسع اذا شاءت الحكومة مستقبلاً وهذا فيه شد على يد الحكومة وعلى يد جلالة سيدنا وعلى يد سمو الأمير الحسن المعظم. يعني كلامهم في الأيام الماضية كان في منتهى الروعة ويجب ان يعلم العالم ان الامة معهم. شكراً سيدي.

دولة رئيس المجلس

شكراً، دولة الاستاذ عبدالسلام المجالي.  
دولة الدكتور عبدالسلام المجالي



شكراً، سيدي دولة الرئيس، مع احترامي الى آراء دولة الاخ مضر بدران بان هذا شأناً أردنياً عربياً إسلامياً ولكن صوتنا نريده ان يصل الى كل العالم. لأنها أيضاً قضية دولية ونريد ان نصل الى كل العالم ونحن كبرلمانيين يجب ان نصل الى اتحاد البرلمانات الدولية وأن نضعها

على قائمة جدول الأعمال في اللقاء المقبل في نيسان أريد أن أقول هذا ليس تمسكاً مني شخصياً أن اشترك وأنا اعتذر عن الاشتراك، ولكن اعتقد انه كما تفضل هي قضية أردنية عربية اسلامية دولية ويجب ان تصل الى جميع الدول في العالم التي تؤثر على هذه المسيرة. نحن لا نريد ان نقنع كعرب في قدسية هذه القضية لاننا هناك جميعنا مقتنعين إسلاماً وعرباً وهذا لا نريد ان نكرر ونقلع انفسنا. نريد ان نقلع العالم الخارجي وشكراً.

دولة رئيس المجلس

شكراً، معالي الدكتور رجائي المعشر.

الدكتور رجالي المعشر

شكراً دولة الرئيس، اثني على اقتراح معالي الاستاذ طاهر حكمت بدعوة مكتب المجلس لإعداد صيغة البيان وتكليف مكتب المجلس بمتابعة الحديث مع الجهات الأخرى المعنية في مجلس النواب والحكومة لمعالجة هذا الموضوع أخذين بعين الاعتبار إقتراحات دولة الاستاذ مضر بدران ولنا رجاء ان يطلب مكتب المجلس من دولة السيد عبدالسلام المجالي المشاركة معه في اعداد هذا البيان لما يتمتع به من خبرة في هذا المضمار ومعرفة تفصيله في أمور القدس والمفاوضات التي جرت حولها في جميع المحافل وشكراً.

دولة رئيس المجلس

شكراً معالي الدكتور جواد العناني.

الدكتور جواد العناني

شكراً دولة الرئيس، في الواقع اثني فهمت تماماً المقصود من كلمة دولة الاستاذ مضر بدران اعتقد انني ايضاً في كلمتي الممت الى موضوع القدس لا يمكن أن يكون موضوعاً حكراً على دولة واحدة وأن للأردن بالذات خصوصية من بين الموضوعات الموجلة الى المرحلة النهائية موضوع القدس للأردن فيه خصوصية واضحة جداً.

بناء واصلاح المسجد الأقصى ثانياً دور الأوقاف والأيتام ودور المحاكم الشرعية في القدس ودور كثير من الامور وغيرها من الاختصاصات ولذلك فأثني أرى أن للأردن دوراً واضحاً وخصوصية الأردن تصدي لموضوع القدس في المحافل الدولية تصدى لها في اليونسكو هو الذي ايضاً تصدى لمحاولات حراس الهيكل علماً ارادوا أن يعثوا بما يسمونه جبل الهيكل.

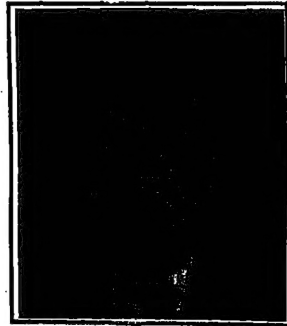
أثني أرى ايضاً ان هنالك ايضاً مسؤولية تاريخية مسؤولية مستقبلية حول هذا الموضوع ولذلك فاثني اتفهم تماماً المقصد الذي رمى اليه دولته وإن كان فهمي انا للجنة الشؤون الخارجية أنها ليست لجنة شؤون خارجية بالمعنى الحرفي لهذه الكلمة إنما المقصود منها لجنة الشؤون السياسية وأنا ايضاً متفق مع دولة الدكتور عبدالسلام المجالي ايضاً بان العمل المطلوب ليس فقط حكراً على جهودنا الداخلية ولا نتحدث الى بعضنا البعض في موضوع جميعنا متفقون

عليه ولكن الجهد يتطلب كما اشار الى جهود خارجية. لذلك فإن وجود دولة الدكتور عبدالسلام مع اللجنة بالاسم دون ان يكون مذكوراً بالوظيفة ضروري جداً حتى نستفيد من آراءه حتى تستفيد اللجنة من آراءه ومن خبرته في هذا الموضوع والتتويه للجهود المطلوبة على المستوى العربي والإقليمي والدولي وشكراً.

دولة رئيس المجلس

سعادة الدكتور كمال الشاعر.

الدكتور كمال الشاعر



سيدي الرئيس، أصبحت الافكار كلها واضحة سيصور بيان من قبل دولتكم باسم المجلس دون الاشارة الى أي من اعضاء المجلس أو أي من اللجان. كما أن الاتصالات سوف تجري من قبل دولتكم دون الاشارة الى أي لجان أو من الاعضاء، لذلك الحقيقة أصبح الامر واضح القضية طبعاً قضية أردنية فلسطينية عربية اسلامية مسيحية فالحقيقة الامر أصبح واضحاً

شكراً من العمل

وأرجو أن تنتهي من هذا الأمر ونؤيد الاقتراح الذي تفضل به معالي السيد طاهر حكمت وجرت التثنية عليه وننتهي من هذا الأمر وشكراً.

#### دولة رئيس المجلس

شكراً، معالي الاستاذ طاهر حكمت.

#### السيد طاهر حكمت

خلاصة الخلاصة ما كنت أود أن أقول قاله الدكتور كمال الشاعر قبل قليل وهي جوهر الاقتراح متفق عليه وحقيقة الأمر بالرغم من النقاش الذي دار ليس هنالك اختلاف في جوهر ولب الموضوع إطلاقاً.

أما فيما يتعلق فيمن يوكل اليه صياغة البيان فأرجو أن يكون التوجه أن يوكل صياغة البيان الى دولة رئيس المجلس ومكتب المجلس ومن يرغب من الاعضاء ومن البديهي ومن طبائع الأمور أن يشترك في صياغة مثل هذا البيان مقرر لجنة الشؤون الخارجية وأي شخص آخر يعتقد أو تقرض الظروف في وجوده دون الحاجة الى الإشارة الى ذلك بالنص هذا من جهة أولى. من جهة ثانية فيما يتعلق بالاقتراحات الأخرى تلك التي تفضل بها معالي الدكتور كامل ابوجابر ومعالي الدكتور عريبات فإني كنت أسلفت في اقتراحي الأول الذي شئ عليه مراراً أن تتطر اللجنة التي تجتمع لصياغة البيان في الاقتراحات الأخرى التي قدمت في معرض استماعها الى كلمات الزملاء السادة وأن يوكل موضوع النظر في هذه الاقتراحات وتنفيذها وما

يمكن تنفيذه منها الى اللجنة التي تعتمد في صياغة البيان المقترح وشكراً سيدي.

#### دولة رئيس المجلس

إذا المقترح يتولى رئيس المجلس ومكتب المجلس ودولة رئيس لجنة الشؤون الخارجية ومن يرغب من الأخوة الاعيان جميعاً ولقائنا بعد ختام هذه الجلسة في قاعة لجان مجلس الاعيان. مرحبين بمن يرغب ويتطوع وأهلاً وسهلاً.

هل يوافق المجلس الكريم على ذلك؟ شكراً لكم جميعاً وننتقل الى البند الآخر.

#### السيد الامين العام

٣- تلاوة الكتب الواردة:-

أ- كتاب معالي رئيس مجلس النواب رقم (٣٧٢) تاريخ ١٩٩٧/٢/٢٤، والمتضمن موافقة مجلس النواب على:-

مشروع القانون المعدل لقانون السياحة لسنة ١٩٩٦ كما ورد من الحكومة مع إجراء بعض التعديلات عليه.

#### المملكة الأردنية الهاشمية

#### مجلس النواب

الرقم م ق/٢٩/٣٧٢

التاريخ ١٩٩٧/٢/٢٤

#### دولة رئيس مجلس الاعيان الأفخم

قرر مجلس النواب الثاني عشر في جلسته السابعة عشرة من الدورة العادية الرابعة المنعقدة مساء يوم الأحد الموافق ١٩٩٧/٢/٢٣ الموافقة على مشروع القانون المعدل لقانون السياحة

لسنة ١٩٩٦ كما ورد من الحكومة مع إجراء التعديلات التالية عليه:-

المادة (١): موافقة بعد شطب عبارة (لسنة ١٩٩٦) والاستعاضة عنها بعبارة (لسنة ١٩٩٧).

المادة (٢)/١: موافقة بعد اضافة عبارة (بمقتضى احكام هذا القانون) بعد عبارة (وتحدد مهامها بموجب نظام يصدر لهذه الغاية) والواردة في بداية الفقرة (أ).

المادة (٢)/٢: موافقة بعد شطب كلمة (نظام) الواردة في مطلع البند (٢) من الفقرة (أ) والاستعاضة عنها بكلمة (النظام).

أبعث لدولتكم أربعين نسخة من مشروع القانون المذكور للتكرم بعرضه على مجلسكم الكريم لإجراء المقتضى.

واقبلوا فائق الاحترام،،،

رئيس مجلس النواب

م. سعد هائل السرور

#### دولة رئيس المجلس

يحال هذا المشروع الى اللجنة القانونية من يوافق على ذلك؟ شكراً لكم جميعاً.

(هذا هو نص مشروع القانون رقم ( ) لسنة ١٩٩٦ قانون معدل لقانون السياحة كما أقره مجلس النواب وكما إحاله المجلس الى لجنته القانونية).

مكتبة المجلس

## مشروع

قانون رقم ( ) لسنة ١٩٩٦

قانون معدل لقانون السياحة

كما أقره مجلس النواب

=====

المادة ١: يسمى هذا القانون ( قانون معدل لقانون السياحة لسنة ١٩٩٧ ) ويقرأ مع القانون رقم (٢٠) لسنة ١٩٨٨ المشار اليه فيما يلي بالقانون الاصيلي، ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.

المادة ٢: تعدل المادة (١٤) من القانون الاصيلي باضافة الفقرتين (أ) و(ب) التاليتين اليها ويعد ترقيم الفقرات (أ) و(ب) و(ج) و(د) لتصبح (ج) و(د) و(هـ) و(و) على التوالي :-

المادة ١٤-أ: تنشأ في المملكة هيئة تسمى (هيئة تنشيط السياحة) تتمتع بالشخصية الاعتبارية ذات الاستقلال الاداري والمالي ، وتهدف الى تنشيط السياحة وتسويقها والترويج لها ، داخل المملكة وخارجها ، وتحدد مهامها بموجب نظام يصدر لهذه الغاية بمقتضى احكام هذا القانون وتطبق على تشكيلاتها وعلى سائر الامور المتعلقة بها الاحكام التالية:

١- تتألف العضوية في الهيئة من الوزارة ومن المؤسسات الرسمية العامة المعنية بالسياحة ومن الجمعيات والهيئات السياحية واصحاب المهن السياحية المرخصة التي يحددها النظام الذي يصدر لهذه الغاية بما في ذلك كيفية تحديد نسبة تمثيل كل منها في الهيئة .

٢- تحدد بموجب النظام الاحكام والاجراءات الخاصة باجتماعات الهيئة العامة وكيفية عقدها واتخاذ القرارات فيها ومساهمات الاعضاء من القطاعين العام والخاص في موازنتها ورسوم الانتساب اليها ورسوم الاشتراكات السنوية فيها.

٣- يكون للهيئة مجلس ادارة يحدد النظام الاحكام والاجراءات الخاصة بكيفية تشكيله وكيفية انتخاب الاعضاء فيه والصلاحيات والمهام الموكولة اليه وكيفية عقد اجتماعاته واتخاذ القرارات فيه، وسائر الامور الادارية والمالية المتعلقة به.

ب- تتألف الواردات المالية للهيئة مما يلي:-

- ١- مساهمات الاعضاء في موازنتها.
- ٢- رسوم الانتساب اليها ورسوم الاشتراكات السنوية فيها .
- ٣- أي موارد مالية اخرى يوافق عليها المجلس.

أمين عام مجلس النواب

د. محمد المصالحه

رئيس مجلس النواب

م. سعد هائل السرور

مكتبة العمل

ب- كتاب معالي رئيس مجلس النواب رقم (٣٩١) تاريخ ١٩٩٧/٢/٢٧، والمتضمن موافقة مجلس النواب على:-

مشروع قانون الشركات لسنة ١٩٩٦ كما ورد من الحكومة مع إجراء بعض التعديلات عليه.

المملكة الأردنية الهاشمية

مجلس النواب

الرقم: م ق/٢٩/٣٩١

التاريخ: ١٩٩٧/٢/٢٧

دولة رئيس مجلس الاعيان الأقدم

قرر مجلس النواب الثاني عشر في جلساته

الثالثة عشرة والمنعقدة بتاريخ ١٩٩٧/١/٢٦

الرابعة عشرة والمنعقدة بتاريخ ١٩٩٧/١/٢٩

الخامسة عشرة والمنعقدة بتاريخ ١٩٩٧/٢/١٩

السابعة عشرة والمنعقدة بتاريخ ١٩٩٧/٢/٢٣

الثامنة عشرة والمنعقدة بتاريخ ١٩٩٧/٢/٢٦

من الدورة العادية الرابعة الموافقة على

مشروع قانون الشركات لسنة ١٩٩٦ كما ورد

من الحكومة مع إجراء بعض التعديلات عليه.

أبعث لدولتكم أربعين نسخة من مشروع

القانون المذكور للتكرم بعرضه على مجلسكم

الكريم لإجراء المقتضى.

واقبلوا فائق الاحترام،،،

م. سعد هائل السرور

رئيس مجلس النواب

دولة رئيس المجلس

شكراً معالي الاستاذ جودت السبول.

السيد جودت السبول

يتسم مشروع القانون هذا بأهمية خاصة

فلذلك فأنتي اقترح ان يحال الى اللجنة المالية

على ان يشترك معها من اللجنة القانونية في

اجتماعاتها نظراً للطابع القانوني ايضاً لهذا

المشروع لكي نختصر الوقت الذي سيستغرقه

نظر المشروع في المجلس فيما بعد شكراً دولة

الرئيس.

دولة رئيس المجلس

شكراً اذاً قانون الشركات كما اقترح معالي

الاخ يحال الى اللجنة المالية. هل يوافق المجلس

الكريم على ذلك؟ شكراً لكم جميعاً مع بيان ان

هذا من اهم القوانين وأطولها ويحتاج الى جهد

متواصل لأقرارة وبحته ونرجو من الاخ الدكتور

كمال الشاعر ان يبدأ في اقرب فرصة وقد يكون

غداً. موافق على ما جاء من الاخت ليلى وأرجو

من الاخ الدكتور رجائي المعشر ان يلضم اليها

في قاعة لجان مجلس الاعيان ومن يرغب.

(هذا هو نص مشروع قانون الشركات لسنة

١٩٩٧ كما أقره مجلس النواب وكما أحاله

المجلس الى لجنته المالية).

قانون رقم ( ) لسنة ١٩٩٧ قانون الشركات

كما ورد من مجلس النواب

التعريف وأحكام عامة

المادة (١)

يسمى هذا القانون قانون الشركات لسنة ١٩٩٧ ويعمل به بعد مرور ثلاثين يوماً على تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.

المادة (٢)

يكون للكلمات والعبارات التالية حيثما وردت في هذا القانون المعاني المخصصة لها أدناه ما لم تدل القرينة على غير ذلك.

الوزارة: وزارة الصناعة والتجارة

الوزير: وزير الصناعة والتجارة

المراقب: مراقب الشركات المعين بقرار من مجلس الوزراء بناء على

تتسيب الوزير.

متعهد التغطية: البنك المرخص أو الشركة المالية المرخصة بتغطية الأوراق المالية.

مدير الاصدار: الشخص الطبيعي الذي يمثل البنك أو الشركة المالية الذين يتوليان ادارة اصدارات الأسهم واسناد القرض.

أمين الاصدار: الشخص الذي يتولى حماية حقوق حملة اسناد القرض وتمثيلهم والدفاع عن مصالحهم.

المحكمة: محكمة البداية التي يقع المركز الرئيسي للشركة الأردنية أو مركز

الفرع الرئيسي للشركة الأجنبية ضمن اختصاصها المكاني ما لم

يُرد نص على غير ذلك.

مكتبة العدل



السوق: أي سوق نظامي قد يتم ادراج الأوراق المالية الخاصة بالشركة المعنية وتداولها فيه.

البنك: البنك المرخص أو الشركة المالية المرخصة بتعاطي الأعمال المصرفية وفق أحكام التشريعات المعمول بها.

نظام الشركة: النظام الأساسي للشركة.

## المادة (٣)

تسري أحكام هذا القانون على الشركات التي تمارس الأعمال التجارية وعلى المسائل التي تناولتها نصوصه، فإذا لم يكن فيها ما ينطبق على أي مسألة من تلك المسائل فيرجع فيها إلى قانون التجارة فإن لم يوجد فيه يرجع إلى القانون المدني، فإن لم يوجد فيطبق بشأنها العرف التجاري، والا فللقاضي أن يسترشد بالاجتهاد القضائي والفقه وقواعد العدالة.

## المادة (٤)

يتم تأسيس الشركة في المملكة وتسجيلها فيها بمقتضى هذا القانون وتعتبر كل شركة بعد تأسيسها وتسجيلها على ذلك الوجه شخصاً اعتبارياً أردني الجنسية ويكون مركزها الرئيسي في المملكة.

## المادة (٥)

أ- لا يجوز تسجيل شركة باسم اتخذ لغاية احتيالية أو غير قانونية كما لا يجوز تسجيل أي شركة باسم سبق وسجلت به شركة أخرى في المملكة، أو باسم يشبهه إلى درجة قد تؤدي إلى اللبس أو الغش، وللمراقب رفض تسجيل الشركة بمثل ذلك الاسم في أي حالة من تلك الحالات.

ب- يجوز لأي شركة أن تعرض خطياً لدى الوزير خلال ستين يوماً من تاريخ نشر القرار بتسجيل شركة أخرى في الجريدة الرسمية لإلغاء تسجيل تلك

الشركة الأخرى إذا كان الاسم الذي سجلت به مماثلاً لاسمها أو يشبهه إلى درجة قد تؤدي إلى اللبس أو الغش، وللوزير بعد السماح للشركة المعترض على تسجيلها تقديم دفاعها خلال المدة التي يحددها، أن يصدر قراره بإلغاء تسجيل الشركة الأخرى إذا اقتنع بأسباب الاعتراض على تسجيلها ولم تقم بتعديل اسمها وإزالة أسباب الاعتراض، وللمتضرر من قراره، الطعن فيه لدى محكمة العدل العليا خلال ثلاثين يوماً من الاعلان عنه في إحدى الصحف اليومية المحلية.

## المادة (٦)

مع مراعاة أحكام المادتين (٧) و (٨) من هذا القانون تقسم الشركات التي يتم تسجيلها بمقتضى هذا القانون إلى الأنواع التالية:

- أ- شركة التضامن
- ب- شركة التوصية البسيطة
- ج- الشركة ذات المسؤولية المحدودة
- د- شركة التوصية بالأسهم
- هـ- الشركة المساهمة العامة

## المادة (٧)

أ- تسجل الشركات التي تؤسس في المملكة بموجب اتفاقيات تبرمها الحكومة مع أي دولة أخرى، والشركات العربية المشتركة المنبثقة عن الجامعة العربية أو المؤسسات أو المنظمات التابعة لها لدى المراقب في سجل خاص يمد لهذه الغاية، وتخضع هذه الشركات للأحكام والشروط المنصوص عليها في هذا القانون وذلك في الحالات وعلى المسائل التي لم ينص عليها في الاتفاقيات والعقود التي تم تأسيسها بموجبها والأنظمة التأسيسية الخاصة بها.

مكتبة العمل

ب- تسجل الشركات التي تعمل في المناطق الحرة لدى مؤسسة المناطق الحرة وفي السجلات التي تعدها لهذه الغاية بالتنسيق مع المراقب وتطبق عليها القوانين والأنظمة المعمول بها بهذه المؤسسة على أن ترسل المؤسسة صورة عن تسجيل هذه الشركات الى المراقب لتوثيق التسجيل الخاص بالمستثمرين في المناطق الحرة لدى الوزارة.

### ج- الشركات المدنية:

١- تسجل الشركات المدنية لدى المراقب بسجل خاص يسمى "سجل الشركات المدنية" وهي الشركات التي تؤسس بين شركاء من ذوي الاختصاص والمهنة وتخضع لأحكام القانون المدني وأحكام القوانين الخاصة بها وعقودها وأنظمتها الداخلية.

٢- يجوز دخول شركاء جدد من نفس المهنة أو خروج شركاء منها ولا تخضع لأحكام الافلاس والصلح الراقي من الافلاس.

٣- يسري على تسجيلها والتغيرات عليها الأحكام المنصوص عليها في هذا القانون بالقدر الذي لا يتعارض مع أحكام القوانين والأنظمة الخاصة بها.

د- يجوز تسجيل شركات لا تهدف الى تحقيق الربح وفق أحد اشكال الشركات المنصوص عليها في هذا القانون ووفقاً للأحكام التي تنص عليها عقود تأسيسها وأنظمتها الخاصة بها وتسجل في سجل خاص لدى المراقب يسمى سجل الشركات التي لا تهدف الى تحقيق الربح.

### المادة (٨)

على الرغم مما هو منصوص عليه في هذا القانون:

أ- يجوز بقرار من مجلس الوزراء بناء على تنسيب الوزير ووزير المالية والوزير المختص تحويل أي مؤسسة أو سلطة أو هيئة رسمية عامة الى شركة مناهمة عامة تعمل وفق الأسس التجارية وتمتلك الحكومة كامل أسهمها باستثناء المؤسسة أو السلطة أو الهيئة العامة التي أنشئت بموجب

قانون خاص بها فيتوجب تعديل القانون الخاص بها قبل تحويلها الى شركة مساهمة عامة بموجب أحكام هذه المادة.

ب- يحدد رأسمال تلك الشركة بإعادة تقدير موجودات المؤسسة أو السلطة أو الهيئة المنقولة وغير المنقولة وفقاً لأحكام القانون على أن يكون من بين أعضاء لجنة إعادة التقدير مدقق حسابات قانوني واحد على الأقل وتعتبر قيمة هذه الموجودات أسهماً نقدية في رأسمال الشركة.

ج- يعين مجلس الوزراء لجنة خاصة تتولى اعداد عقد التأسيس والنظام الأساسي للشركة متضمناً أسلوب بيع وتداول أسهمها وإتمام الاجراءات الخاصة بتحويل المؤسسة أو السلطة أو الهيئة الرسمية العامة الى شركة مساهمة عامة وتسجيلها بهذه الصفة وفقاً لأحكام هذا القانون.

د- لدى تحويل المؤسسة أو السلطة أو الهيئة الرسمية العامة الى شركة وتسجيلها بهذه الصفة يعين مجلس الوزراء مجلس إدارة لها يتولى تصريف شؤونها ويمارس جميع الصلاحيات المخولة له بموجب هذا القانون.

هـ- تخضع الشركة المؤسسة على الوجه المتقدم للأحكام والشروط المنصوص عليها في هذا القانون وذلك في الحالات وعلى المسائل التي لم تنص عليها عقود تأسيسها وأنظمتها الأساسية وتنتخب مدقق حسابات مستقل لها.

و- تعتبر الشركة المؤسسة على هذا الوجه خلفاً عاماً للمؤسسة أو السلطة أو الهيئة الرسمية العامة التي تم تحويلها وتحل محلها حولاً قانونياً وواقعياً في كل ما لها من حقوق وما عليها من التزامات.

مكتبة العدل

## الفصل الأول

## تأسيس شركة التضامن وتسجيلها

## المادة (٩)

- أ- تتألف شركة التضامن من عدد من الأشخاص الطبيعيين لا يقل عن اثنين ولا يزيد على عشرين، إلا إذا طرأت الزيادة على ذلك نتيجة للأرث، على أن تراعى في هذه الزيادة أحكام المادتين (١٠) و (٣٠) من هذا القانون.
- ب- لا يقبل أي شخص شريكاً في شركة التضامن إلا إذا كان قد أكمل الثامنة عشرة من عمره على الأقل.
- ج- يكتسب الشريك في شركة التضامن صفة التاجر، ويعتبر ممارساً لأعمال التجارة باسم الشركة.

## المادة (١٠)

- أ- يتألف عنوان شركة التضامن من أسماء جميع الشركاء فيها، أو من لقب أو كنية كل منهم، أو من اسم واحد أو أكثر منهم أو لقبه على أن تضاف في هذه الحالة إلى اسمه أو أسمائهم عبارة (وشركاه) أو (وشركاهم) حسب مقتضى الحال، أو ما يفيد معنى هذه العبارة، ويجب أن يكون عنوان الشركة متفقاً دائماً مع هبتها القائمة.
- ب- لشركة التضامن أن تتخذ لها اسماً تجارياً خاصاً على أن يقتصر هذا الاسم التجاري بالعنوان الذي سجلت به الشركة وأن يدرج في الوثائق والمستندات التي تصدر عنها أو تتعامل بها وفي مراسلاتها.
- ج- إذا توفي جميع الشركاء في شركة التضامن أو بعضهم وكان عنوان الشركة مسجلاً بأسمائهم فلورثتهم والشركاء الباقين بموافقة المراقب الاحتفاظ بعنوان الشركة واستعماله إذا تبين له بأن عنوان الشركة قد اكتسب شهرة تجارية.

## المادة (١١)

تسجل شركة التضامن في المملكة وفقاً للإجراءات التالية:

- أ- يقدم طلب التسجيل إلى المراقب وترفق به النسخة الأصلية من عقد الشركة موقعاً من الشركاء جميعاً، مع بيان يوقعه كل منهم أمام المراقب أو أمام مــــن يفوضه خطياً بذلك، ويجوز توقيع هذا البيان أمام الكاتب العدل أو أحد المحامين المجازين، ويشترط أن يتضمن عقد الشركة وبياناتها ما يلي:
- ١- عنوان الشركة واسمها التجاري إذا وجد.
  - ٢- أسماء الشركاء وجنسية كل منهم وعمره وعنوانه.
  - ٣- المركز الرئيسي للشركة.
  - ٤- مقدار رأسمال الشركة وحصة كل شريك منهم.
  - ٥- غايات الشركة.
  - ٦- مدة الشركة إذا كانت محدودة.
  - ٧- اسم الشريك المفوض أو أسماء الشركاء المفوضين بإدارة الشركة والتوقيع عنها وصلاحياتهم.
  - ٨- الوضع الذي ستؤول إليه الشركة في حالة وفاة أي شريك فيها أو إفلاسه أو الحجر عليه، أو وفاة الشركاء جميعاً.
- ب- يترتب على المراقب أن يصدر قراره بالموافقة على تسجيل الشركة خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ تقديم طلب التسجيل وله رفض الطلب إذا تبين له أن في عقد الشركة أو في بياناتها ما يخالف هذا القانون أو النظام المأمور أو أحكام سائر التشريعات المعمول بها ولم يقم الشركاء بإزالة المخالفة خلال المدة التي يحددها وللشركاء الاعتراض على قرار الرفض إلى الوزير خلال ثلاثين يوماً من تبليغه إليهم.
- وإذا قرر الوزير رفض الاعتراض فيحق للمعترضين الطعن في قراره لدى محكمة العدل العليا خلال ثلاثين يوماً من تاريخ تبليغهم للقرار.

مكتبة العدل



ج- اذا وافق المراقب على تسجيل شركة التضامن أو تمت هذه الموافقة بقرار من الوزير أو من محكمة العدل العليا بمقتضى أحكام الفقرة (ب) من هذه المادة فيتم تسجيلها بعد استيفاء رسوم التسجيل، ويصدر المراقب للشركة شهادة بتسجيلها تعتبر بينة رسمية في جميع الاجراءات القانونية، ويترتب على الشركة الاحتفاظ بها وتعليقها في مكان ظاهر في مركزها الرئيسي، كما يقوم المراقب بنشر اعلان تسجيل الشركة في الجريدة الرسمية.

د- لا يجوز لشركة التضامن أن تباشر أعمالها أو تمارس أيها إلا بعد تسجيلها ودفع الرسوم المترتبة عليها بمقتضى أحكام هذه المادة ووفقاً لسائر أحكام هذا القانون والأنظمة الصادرة بمقتضاه.

#### المادة (١٢)

ينظم المراقب سجلاً خاصاً يسجل فيه شركات التضامن بأرقام متسلسلة حسب تاريخ تسجيلها، وتدرج فيه التعديلات والتغييرات التي تطرأ على كل منها، ويجوز لأي شخص الاطلاع على هذا السجل بموافقة مسبقة من المراقب اذا اقتنع أنه ذو مصلحة في ذلك بعد استيفاء الرسوم المقررة منه.

#### المادة (١٣)

لشركة التضامن أن تغير عنوانها أو تدخل تعديلاً عليه بموافقة المراقب ويوقع الطلب بذلك من جميع الشركاء ولا يؤثر هذا التغيير أو التعديل على ما للشركة من حقوق وما عليها من التزامات، كما لا يكون سبباً في ابطال أي تصرف أو إجراء قانوني أو قضائي قامت به أو قام به غيرها تجاهها وعلى الشركة أن تطلب من المراقب تسجيل التغيير لاسمها أو التعديل الذي أدخلته عليه في السجل الخاص بشركات التضامن وذلك خلال سبعة أيام من اجرائه بعد استيفاء الرسوم المقررة عنه ونشره في الجريدة الرسمية وفي إحدى الصحف اليومية المحلية على الأقل على نفقة الشركة.

#### المادة (١٤)

إذا طرأ أي تغيير أو تعديل على عقد شركة التضامن أو على أي بيان من البيانات التي سجلت بموجبها فيترتب على الشركة الطلب من المراقب تسجيل ذلك التغيير أو التعديل في السجل الخاص به بشركات التضامن وذلك خلال ثلاثين يوماً من تاريخ وقوعه أو اجرائه وتتبع اجراءات الموافقة والتسجيل والنشر المقررة بمقتضى هذا القانون، وللمراقب أن ينشر في إحدى الصحف المحلية أي تعديل أو تغيير يطرأ على الشركة يراه ضرورياً على نفقة الشركة.

#### المادة (١٥)

إن التخلف عن التقيد باجراءات التسجيل المنصوص عليها في المواد (١١) و (١٣) و (١٤) من هذا القانون لا يمنع من تقرير وجود الشركة فعلاً أو تقرير التغيير الطارى عليها لمصلحة الغير أو من تقرير بطلان الشركة أو التغيير لمصلحة الغير ولا يستفيد من ذلك التخلف أي من الشركاء، ويعتبر كل شريك متضامناً مع الشركة وباقي الشركاء تجاه الغير في تحمل أي ضرر ينتج عن ذلك.

#### المادة (١٦)

أ- مع مراعاة أحكام الفقرة (ب) من هذه المادة يحدد عقد شركة التضامن حقوق الشركاء والالتزامات المترتبة عليهم، على أنه إذا لم ينص العقد على كيفية توزيع الأرباح أو الخسائر فيتم توزيعها بين الشركاء بنسبة حصة كل منهم في رأسمال الشركة.

ب- للشركاء في شركة التضامن الاتفاق على تغيير أو تعديل حقوقهم والالتزامات المترتبة عليهم تجاه بعضهم بموجب عقد الشركة أو في أي وثيقة أخرى ويشترط في ذلك أن يخضع لأحكام التسجيل والنشر في الجريدة الرسمية المنصوص عليها في هذا القانون.

تكنولوجيا العمل

## الفصل الثاني

## ادارة شركة التضامن وعلاقة الشركاء ببعضهم وبالقير

## المادة (١٧)

أ- يحق لكل شريك أن يشترك في ادارة شركة التضامن ويحدد عقد الشركة أسماء الشركاء المفوضين بادارتها والتوقيع عنها وصلاحياتهم وعلى الشخص المفوض أن يقوم بأعمال الشركة وفقاً لأحكام هذا القانون والأنظمة الصادرة بموجبه وفي حدود الصلاحيات المفوضة اليه والحقوق الممنوحة له بعقد الشركة، ولا يجوز له تقاضي مكافأة أو أجر عن عمله في ادارة الشركة الا بموافقة باقي الشركاء.

ب- كل شريك مفوض بادارة شركة التضامن والتوقيع عنها يعتبر وكيلاً عن الشركة تلتزم الشركة بالأعمال التي يقوم بها بالنيابة عنها وبالأثار المترتبة على هذه الأعمال. أما اذا كان الشريك غير مفوض وقام بأي عمل باسم الشركة فتلتزم الشركة تجاه الغير حسن النية بهذا العمل وتعود على هذا الشريك بالمطالبة بالتعويض عن جميع الخسائر والأضرار التي قد تلحق بها من جراء هذا العمل.

## المادة (١٨)

أ- على الشخص المفوض بادارة شركة التضامن سواء كان شريكاً فيها أو لم يكن أن يقوم بالعمل لصالحها بكل أمانة وإخلاص، وأن يحافظ على حقوقها ويراعي مصالحها، وعليه أن يقدم للشركاء فيها حسابات صحيحة عن أعمال الشركة ومعلومات وبيانات والية عنها بصورة دورية مناسبة وكلما طلب الشركاء أو أي منهم مثل تلك الحسابات والمعلومات والبيانات منه.

ب- يتحمل الشخص المفوض بادارة شركة التضامن مسؤولية ضمان أي ضرر يلحقه بالشركة أو يلحق بها بسبب إهماله أو تقصيره، وتسقط هذه المسؤولية بانقضاء خمس سنوات على انتهاء عمله في ادارة الشركة لأي سبب من الأسباب.

## المادة (١٩)

أ- يترتب على الشخص المفوض بادارة شركة التضامن أن يقدم للشركاء فيها خلال مدة لا تزيد على ثلاثة أشهر من انتهاء عمله في ادارة الشركة سواء طلبوا منه ذلك أم لم يطلبوا ما يلي:

١- حساباً عن كل منفعة نقدية أو عينية أو حقوق حصل عليها أو حازها من أي عمل يتعلق بالشركة قام به أو مارسه في سياق ادارته للشركة واحتفظ لنفسه بتلك المنفعة، بما في ذلك أي منافع من ذلك القبول حصل عليها نتيجة لاستغلاله اسم الشركة أو علامتها التجارية أو شهرتها، ويترتب عليه رد تلك المنافع للشركة بكامل مقدارها أو قيمتها وضمن الضرر الذي لحق بالشركة من جراء ذلك، بما في ذلك الفوائد والنفقات والمصاريف التي تكبته الشركة.

٢- حساباً عن أي أموال أو موجودات تعود للشركة أقدم على وضعها تحت حيازته أو تصرفه واستعمالها أو استغلالها أو بقصد استغلالها لمنفعته الشخصية، وأن يعيد تلك الأموال والموجودات للشركة وضمن قيمة ما لحق بها من تلف وخسارة، وتعويض الشركة عما تكبته من عطل وضرر وما فاتها من ربح.

ب- لا تسري أحكام سقوط المسؤولية المنصوص عليها في الفقرة (ب) من المادة (١٨) من هذا القانون على الأعمال المنصوص عليها في هذه المادة، كما وأنه ليس فيها ما يمنع من تحميل مرتكبها مسؤولية جزائية بمقتضى أي قانون آخر.

مكتبات العمل

## المادة (٢٠)

- أ- إذا كان الشخص المفوض بإدارة شركة التضامن شريكاً فيها ومعيناً في عقد الشركة بتلك الصفة أو بعقد خاص فلا يجوز عزله من إدارتها إلا بموافقة جميع الشركاء أو بناء على قرار يصدر بأكثرية تزيد على نصف عدد جميع الشركاء إلا إذا نص عقد الشركة على غير ذلك.
- ب- يجوز عزل الشريك المفوض بقرار يصدر عن المحكمة المختصة بناء على طلب أحد الشركاء إذا رأت المحكمة سبباً مشروعاً يبرر هذا العزل.
- ج- لا يقرتب على عزل الشخص المفوض بإدارة شركة التضامن في أي من الحالات الواردة في الفقرات (أ، ب) من هذه المادة فسخ الشركة.

## المادة (٢١)

- لا يجوز للشريك في شركة التضامن القيام بأي عمل من الأعمال التالية دون موافقة خطية مسبقة من باقي الشركاء جميعاً:
- أ- عقد أي تعهد مع الشركة للقيام بأي عمل لها مهما كان نوعه.
- ب- عقد أي تعهد أو اتفاق مع أي شخص إذا كان موضوع التعهد أو الاتفاق يدخل ضمن غايات الشركة وأعمالها.
- ج- ممارسة أي عمل أو نشاط ينافس به الشركة، سواء مارسه لحسابه الخاص أو لحساب غيره.
- د- الاشتراك في شركة أخرى تمارس أعمالاً مماثلة أو مشابهة لأعمال الشركة، أو القيام بإدارة مثل تلك الشركات، ولا تشمل هذه المادة مجرد المساهمة في الشركات المساهمة العامة.

## المادة (٢٢)

تتحمل شركة التضامن النفقات والمصاريف التي تكبدها الشخص المفوض بإدارة الشركة في سياق قيامه بتسيير أعمالها، أو بسبب ما تحمله من خسارة أو ضرر

بسبب قيامه بأي عمل لمصلحة الشركة أو لحماية أموالها وحقوقها، ولو لم يحصل على موافقة الشركاء المسبقة على ذلك.

## المادة (٢٣)

لا يجوز للشركاء في شركة التضامن اخراج أي منهم من الشركة، إلا بقرار من المحكمة بناء على طلب أي من الشركاء.

## المادة (٢٤)

- أ- تلتزم شركة التضامن بحفظ دفاترها وقبورها وسجلاتها في مركزها الرئيسي أو في أي محل تمارس فيه أعمالها، كما تلتزم إذا كان رأسمالها عشرة آلاف دينار أو أكثر بحفظ دفاتر وسجلات محاسبية منظمة بصورة أصولية، ولكل شريك فيها الاطلاع عليها بنفسه أو بواسطة من يفوضه خطياً بذلك من أهل الخبرة والاختصاص فيها، والحصول على نسخ أو صور منها، ويعتبر باطلاً أي اتفاق على غير ذلك.
- ب- تلتزم شركة التضامن التي يبلغ رأسمالها مائة ألف دينار أو أكثر بتعيين مدقق حسابات قانوني ينتخب بأكثرية الشركاء.

## المادة (٢٥)

- أ- تلتزم شركة التضامن بأي عمل قام به أي شخص مفوض بإدارتها أو القيام بذلك العمل وبأي مستند وقعه باسم الشركة سواء كان شريكاً في الشركة أو لم يكن.
- ب- يعتبر الشخص المفوض بإدارة الشركة صاحب مصلحة ومخولاً بالمخاضمة باسم الشركة، إلا إذا نص عقد الشركة على غير ذلك.

تكملة من الأصل

## المادة (٢٦)

١- مع مراعاة أحكام المادة (٢٧) من هذا القانون يعتبر الشريك في شركة التضامن مسؤولاً بالتضامن والتكافل مع سائر شركائه عن الديون والالتزامات التي ترتبت على الشركة أثناء وجوده شريكاً فيها، ويكون ضامناً بأمواله الشخصية لتلك الديون والالتزامات، وتتقبل هذه المسؤولية والضمانة إلى ورثته بعد وفاته في حدود تركته.

ب- كل من انتحل صفة الشريك في شركة التضامن سواء بالفاظ أو بكتابة أو تصرف أو سمح للغير عن علم منه باظهاره كذلك يكون مسؤولاً تجاه كل من أصبح داللاً للشركة اعتقاداً منه بصحة الادعاء.

## المادة (٢٧)

يجوز لدائن شركة التضامن مخاصمة الشركة والشركاء فيها، إلا أنه لا يجوز له التنفيذ على الأموال الخاصة للشركاء فيها لتحصيل دينه إلا بعد قيامه بالتنفيذ على أموال الشركة، فإذا لم تكف هذه الأموال لتسديد دينه فله بعد ذلك الرجوع بما تبقى منه على الأموال الخاصة للشركاء، ولكل شريك الرجوع على الشركاء بنسبة ما دفعه عن كل منهم من دين الشركة.

## المادة (٢٨)

١- للشريك في شركة التضامن الانسحاب بإرادته المفردة من الشركة إذا كانت غير محدودة المدة ويدرئ على ذلك ما يلي:

١- أن يبلغ المراقب والشركاء الآخرين في الشركة اشعاراً خطياً بالبريد المسجل يتضمن رغبته بالانسحاب من الشركة، ويسري حكم الانسحاب اعتباراً من اليوم التالي من نشر المراقب اعلاناً بذلك في صحيفتين يوميتين محليتين على الأقل على نفقة الشريك المنسحب ولا يحتج بالانسحاب على الغير إلا من هذا التاريخ.

٢- أن يظل الشريك المنسحب مسؤولاً بالتضامن والتكافل مع الشركاء الباقين في الشركة عن الديون والالتزامات التي ترتبت عليها قبل انسحابه منها ويعتبر ضامناً لها بأمواله الشخصية مع باقي الشركاء وفقاً لأحكام هذا القانون.

٣- أن يكون مسؤولاً تجاه الشركة والشركاء الباقين فيها عن أي عطل أو ضرر لحق بها أو بهم بسبب انسحابه من الشركة والتعويض عن ذلك.

ب- أما إذا كانت شركة التضامن لمدة محدودة فلا يجوز لأي شريك فيها الانسحاب منها خلال تلك المدة إلا بقرار من المحكمة.

ج- يترتب على الشركاء الباقين في الشركة في حال تطبيق أحكام الفقرتين (أ، ب) من هذه المادة اجراء التعديلات اللازمة على عقد الشركة واجراء التغييرات الضرورية على أوضاعها وفقاً لأحكام هذا القانون.

د- وفي حالة انسحاب أحد الشركاء وفقاً لأحكام الفقرة (أ) من هذه المادة، وكانت الشركة مكونة من شخصين اثنين، فلا يؤدي ذلك إلى فسخ الشركة ويترتب على الشريك الباقي ادخال شريك جديد أو أكثر إلى الشركة عوضاً عن الشريك المنسحب خلال ثلاثة أشهر من تاريخ الانسحاب وإذا لم يقم بذلك خلال هذه المدة تفسخ الشركة حكماً.

## المادة (٢٩)

١- يجوز ضم شريك أو أكثر إلى شركة التضامن بموافقة جميع الشركاء فيها إلا إذا نص عقد الشركة على غير ذلك، ويصبح الشريك الجديد مسؤولاً عن الديون والالتزامات التي ترتبت على الشركة بعد انضمامه إليها، وضامناً لها بأمواله الخاصة.

ب- تسري أحكام الفقرة (أ) من هذه المادة على أي شريك جديد ينضم إلى الشركة بتنازل أحد الشركاء الآخرين له عن حصته في الشركة أو أي جزء

مكتبة المحاماة



منها، وتطبق على الشريك المنسحب في هذه الحالة أحكام البندين (٣٠ و ٣١) من الفقرة (أ) من المادة (٢٨) من هذا القانون.

#### المادة (٣٠)

- أ- ما لم ينص عقد الشركة أو أي عقد آخر وقعه جميع الشركاء قبل وفاة أحد شركائها على غير ذلك.
- ١- تبقى شركة التضامن قائمة ويستمر وجودها في حالة وفاة أحد شركائها.
- ٢- يلزم من يرغب من ورثة الشريك المتوفي إلى الشركة كل بنسبة ما آل إليه من حصة مورثة بصفة شركاء متضامنين إذا كانوا ممن تتوفر فيه الشروط الواجب توافرها في الشريك المتضامن وفقاً لأحكام هذا القانون.
- ٣- إذا كان بين ورثة الشريك المتوفي قاصراً أو فاقداً للأهلية القانونية، فينضم إلى الشركة بصفة شريك موصي وتتحول عندها الشركة حكماً إلى شركة توصية بسيطة.
- ب- إذا استمرت شركة التضامن في العمل بعد وفاة أي من الشركاء فيها دون أن يكون في عقدها أو في أي عقد آخر وقعه جميع الشركاء قبل وفاة الشريك نص صريح يمنع استمرار قيامها واستمرت على ذلك الوجه، فلا تسأل تركه الشريك المتوفي عن أي من الديون والالتزامات التي ترتبت على الشركة بعد وفاته.

#### المادة (٣١)

إذا أفلس أحد الشركاء في شركة التضامن فيكون لدائني الشركة حق الامتياز في تطبيق الملاءة على ديونه الخاصة، وأما إذا أفلست الشركة فتعطي ديون دائنيها حق الامتياز على ديون الشركاء.

#### الفصل الثالث

#### انقضاء شركة التضامن وتصفيتها

#### المادة (٣٢)

- تقضي شركة التضامن في أي من الحالات التالية:
- أ- باتفاق الشركاء جميعهم على حل الشركة أو دمجها في شركة أخرى.
- ب- بانتهاء المدة المحددة للشركة سواء أكانت المدة الأصلية لها أو التي مددت إليها باتفاق جميع الشركاء.
- ج- بانتهاء الغاية التي أسست من أجلها.
- د- ببقاء شريك واحد فيها، مع مراعاة ما ورد في الفقرة (د) من المادة (٢٨) من هذا القانون.
- هـ- بإشهار أفلاس الشركة، وفي هذه الحالة يترتب على أفلاس الشركة إفلاس الشركاء.
- و- بإشهار أفلاس أحد الشركاء فيها أو بالحجر عليه، ما لم يقرر باقي الشركاء جميعهم استمرار الشركة بينهم وفقاً لعقد الشركة.
- ز- بفسخ الشركة بحكم قضائي.
- ح- بشطب تسجيل الشركة بقرار من المراقب بمقتضى أحكام هذا القانون.

#### المادة (٣٣)

- أ- تنتظر المحكمة في فسخ شركة التضامن بناء على دعوى يقدمها أحد الشركاء، وذلك في أي من الحالات التالية:
- ١- إذا أخل أي شريك بعقد الشركة إخلالاً جوهرياً مستمراً، أو لحق ضرراً جسيماً بها نتيجة ارتكابه خطأ أو تقصيراً أو إهمالاً في إدارة شؤونها أو في رعاية مصالحها أو المحافظة على حقوقها.
- ٢- إذا لم يعد ممكناً استمرار الشركة في أعمالها إلا بخسارة لأي سبب من الأسباب.

مكتبة المجلس

٣- اذا خسرت الشركة جميع أموالها أو جزءاً كبيراً منها بحيث أصبحت الجدى منتفية من استمرارها.

٤- اذا وقع أي خلاف بين الشركاء وأصبح استمرار الشركة معه متعزراً.

٥- اذا أصبح أي من الشركاء عاجزاً بشكل دائم عن القيام بأعماله تجاه الشركة أو الوفاء بالتزاماتها.

ب- للمحكمة في أي حالة من الحالات المنصوص عليها في الفقرة (أ) من هذه المادة إما أن تقرر فسخ الشركة، أو أن تقرر بقاءها واستمرارها في العمل بعد اخراج شريك أو أكثر منها اذا كان ذلك حسب تقديرها سيؤدي الى استمرار الشركة في أعمالها بصورة طبيعية تحقق مصلحة للشركة والشركاء الباقين فيها وتحفظ حقوق الغير.

#### المادة (٣٤)

أ- اذا توقفت شركة التضامن عن ممارسة أعمالها فعلى الشريك المفوض أو أي شريك فيها تبليغ المراقب بذلك خلال مدة لا تزيد على ثلاثين يوماً من تاريخ توقفها وكذلك اذا وصل الى علم المراقب أن الشركة متوقفة عن ممارسة أعمالها، فله اما امهال الشركة للعودة الى ممارسة أعمالها خلال مدة يحددها لها، أو أن يقرر شطب تسجيل الشركة وإعلان ذلك في الجريدة الرسمية وفي احدى الصحف المحلية لمرة واحدة على الأقل وعلى نفقة الشركة دون أن يخل ذلك بمسؤولية الشركة أو الشركاء فيها عن التزاماتها والتزاماتهم تجاه الغير أو يؤثر على تلك الالتزامات حتى تاريخ الاعلان عن شطب تسجيل الشركة.

ب- لأي متضرر من قرار المراقب بإلغاء تسجيل شركة التضامن أن يطعن فيه لدى محكمة العدل العليا خلال ثلاثين يوماً من تاريخ نشر القرار في الجريدة الرسمية، ويوقف تنفيذ قرار الإلغاء عند الطعن فيه ويعتبر الحكم الذي تصدره المحكمة في هذه الحالة قطعياً ويترتب على المراقب نشره في الجريدة الرسمية بعد تبليغه له.

#### المادة (٣٥)

أ- تعتبر شركة التضامن بعد انقضاءها لأي سبب من الأسباب المنصوص عليها في هذا القانون، في حالة تصفية، وتتم تصفية أموالها وتقسيمها بين الشركاء، وفقاً لما هو متفق عليه في عقد الشركة أو في أي وثيقة موقعة من جميع الشركاء، فإذا لم يوجد بينهم مثل ذلك الاتفاق فتتبع في تصفية الشركة وتقسيم أموالها بين الشركاء أحكام هذا القانون.

ب- تحتفظ شركة التضامن الموجودة تحت التصفية بشخصيتها الاعتبارية الى أن تتم تصفيتها وذلك بالقدر والى المدى اللزمين للتصفية ولإجراءاتها، وتنتهي سلطة المدير المفوض بإدارة أعمال الشركة في هذه الحالة سواء كان من الشركاء أو غيرهم.

#### المادة (٣٦)

إذا كانت تصفية شركة التضامن اختيارية باتفاق جميع الشركاء فيعين المصفي وتحدد أجوره من قبلهم، فإذا اختلفوا على ذلك فيتم تعيين المصفي وتحديد أجوره من قبل المحكمة بناء على طلب الشركاء أو أي منهم، وأما اذا كانت الشركة قد انقضت بحكم القانون أو بقرار قضائي فيتم تعيين المصفي وتحديد أجوره من قبل المحكمة.

#### المادة (٣٧)

أ- على المصفي لشركة التضامن أن يبدأ عمله بأعداد قائمة تتضمن أموال الشركة وموجوداتها، وأن يعمل على تحديد مالها من حقوق على الغير ما عليها من التزامات، ولا يحق له أن يتسازل عن أي من هذه الأموال والموجودات والحقوق أو يتصرف بها الا بموافقة مسبقة من جميع الشركاء.

ب- ليس للمصفي أن يمارس أي عمل جديد من أعمال الشركة أو ينسبها الا ما كان لازماً أو ضرورياً لاتمام عمل سبق للشركة أن بداته.

ج- يعتبر المصفي مسؤولاً بصفته الشخصية عن مخالفة أحكام هذه المادة.

مكتبة العدل

## المادة (٣٨)

يتركب على المصفي التقيد بالاجراءات القانونية والعملية لتصفية شركة التضامن وفقاً لأحكام هذا القانون وأي تشريع آخر يرى أنه يتركب عليه تطبيقه، بما في ذلك تحصيل الديون المستحقة للشركة، وتسديد الديون المستحقة عليها حسب الأولوية القانونية المقررة لها.

## المادة (٣٩)

١- تتبع الاحكام والقواعد التالية في تسوية الحقوق بين الشركاء بعد انقضاء شركة التضامن ووضعها تحت التصفية، وتستعمل أموالها وموجوداتها في تسوية تلك الحقوق والالتزامات المترتبة عليها بما في ذلك الأموال التي قدمها الشركاء لأغراض تلك التسوية وكجزء منها وفق الترتيبات التالية:

- ١- نفقات التصفية واتعاب المصفي.
- ٢- المبالغ المستحقة على الشركة للعاملين فيها.
- ٣- المبالغ المستحقة على الشركة للخزينة العامة.
- ٤- الديون المستحقة على الشركة لغير الشركاء فيها على أن تراعى في دفعها حقوق الامتياز.
- ٥- القروض التي قدمها الشركاء للشركة ولم تكن جزءاً من حصصهم في رأس مالها.

ب- ينال كل شريك من الربح ويتحمل من الخسارة، بما في ذلك ربح أو خسارة التصفية حسب النسبة المتفق عليها والمحددة في عقد الشركة، وإذا لم ينص العقد على هذه النسبة، فيتم توزيع الأرباح والخسائر بنسبة حصة كل منهم في رأس المال.

ويقسم ما تبقى بعد ذلك من أموال الشركة وموجوداتها بين الشركاء كل بنسبة حصته في رأس مالها.

## المادة (٤٠)

على المصفي عند الانتهاء من تصفية شركة التضامن أن يقدم لكل شريك فيها حساباً ختامياً عن الأعمال والاجراءات التي قام بها في سياق التصفية ويقدم ذلك الحساب الى المحكمة اذا كان المصفي قد عين من قبلها، ويبلغ المراقب في جميع حالات وأسباب التصفية نسخة من ذلك الحساب، للاعلان عن تصفية الشركة في الجريدة الرسمية.

الباب الثاني  
شركة التوصية البسيطة

## المادة (٤١)

تتألف شركة التوصية البسيطة من الفئتين التاليتين من الشركاء وتدرج وجوباً أسماء الشركاء في كل منهما في عقد الشركة.

## أ- الشركاء المتضامنون:

وهم الذين يتولون ادارة الشركة وممارسة أعمالها، ويكونون مسؤولين بالتضامن والتكافل عن ديون الشركة والالتزامات المترتبة عليها في أموالهم الخاصة.

## ب- الشركاء الموصون:

ويشاركون في رأس مال الشركة دون أن يحق لهم ادارة الشركة أو ممارسة أعمالها، ويكون كل منهم مسؤولاً عن ديون الشركة والالتزامات المترتبة عليها بمقدار حصته في رأس مال الشركة.

## المادة (٤٢)

لا يجوز أن يشتمل عنوان شركة التوصية البسيطة الا على أسماء الشركاء المتضامين. وإذا لم يكن فيها الا شريك واحد متضامن فيجب أن تضاف عبارة (وشركاء) الى اسمه، كما لا يجوز أن يدرج اسم أي شريك موص في عنوان

مكتبات العدل



شركة التوصية البسيطة، فإذا أدرج بناء على طلبه أو بعلمه بذلك، كان مسؤولاً عن ديون الشركة والالتزامات التي تترتب عليها كشريك متضامن تجاه الغير ممن يكون قد اعتمد في تعامله مع الشركة على ذلك بحسن نية.

#### المادة (٤٣)

أ- ليس للشريك الموصي أن يشترك في إدارة شؤون شركة التوصية البسيطة وليس له سلطة للزامها، إنما يجوز له أن يطلع على دفاترها وحساباتها والسجلات الخاصة بالقرارات المتخذة في سياق إدارتها وأن يستوضح عن حالتها وأمورها ويتداول والشركاء الآخرين بشأنها.

ب- إذا اشترك الشريك الموصي في إدارة أمورها فيكون مسؤولاً عن جميع الديون والالتزامات التي تحملتها الشركة أثناء اشتراكه في إدارتها كأنه شريك متضامن.

#### المادة (٤٤)

للشريك الموصي في شركة التوصية البسيطة التنازل عن حصته بإرادته المنفردة إلى شخص آخر ويصبح هذا الشخص شريكاً موصياً في الشركة إلا إذا وافق جميع الشركاء المتضامنون على أن يدخل شريكاً متضامناً في الشركة.

#### المادة (٤٥)

يجوز قبول شريك متضامن جديد في شركة التوصية البسيطة بموافقة جميع الشركاء المتضامنين فيها أو أكثرتهم إذا أجاز عقد الشركة ذلك ولا تشترط موافقة لشركاء الموصين على ذلك.

#### المادة (٤٦)

يفصل الشركاء المتضامنون في شركة التوصية البسيطة في أي خلاف يقع في إدارة الشركة بأجماع آرائهم أو بأغلق أكثرتهم (إذا أجاز عقد الشركة ذلك) على

أنه لا يجوز إجراء أي تغيير أو تعديل في غايات الشركة التي تقوم بها الشركة إلا بموافقة جميع الشركاء المتضامنين.

#### المادة (٤٧)

لا تفسخ شركة التوصية البسيطة بإفلاس الشريك الموصي أو إعساره أو وفاته أو فقدانه الأهلية أو إصابته بعجز دائم.

#### المادة (٤٨)

تطبق على شركة التوصية البسيطة الأحكام التي تطبق على شركة التضامن المنصوص عليها في هذا القانون وذلك في الحالات والأمور التي لم يرد عليها النص في هذا الباب.

### الباب الثالث شركة المحاصة

#### المادة (٤٩)

أ- شركة المحاصة شركة تجارية تتعقد بين شخصين أو أكثر، يمارس أعمالها شريك ظاهر يتعامل مع الغير بحيث تكون الشركة مقتصرة على العلاقة الخاصة بين الشركاء على أنه يجوز إثبات الشركة بين الشركاء بجميع طرق الإثبات.

ب- لا تتمتع شركة المحاصة بالشخصية الاعتبارية ولا تخضع لأحكام وإجراءات التسجيل والترخيص.

مكتبات العمل

## المادة (٥٠)

لا يعتبر الشريك غير الظاهر في شركة المحاصة تاجراً الا اذا قام بالعمل التجاري بنفسه.

## المادة (٥١)

ليس للغير حق الرجوع الا على الشريك الذي تعامل معه في شركة المحاصة، فاذا أقر أحد الشركاء فيها بوجود الشركة أو صدر عنه ما يدل للغير على وجودها بين الشركاء جاز اعتبارها شركة قائمة فعلاً، وأصبح للشركاء فيها مسؤولين تجاه ذلك الغير بالتضامن.

## المادة (٥٢)

يحدد عقد شركة المحاصة حقوق الشركاء في الشركة والالتزامات المترتبة عليهم تجاه الشركة وتجاه بعضهم بما في ذلك كيفية توزيع الأرباح والخسائر بينهم.

## الباب الرابع

## الشركة ذات المسؤولية المحدودة

## المادة (٥٣)

أ- تتألف الشركة ذات المسؤولية المحدودة من شخصين أو أكثر، وتكون مسؤولية الشريك فيها عن ديونها والالتزامات المترتبة عليها وخسائرها بمقدار حصته في رأس مالها.  
ب- يجوز للوزير بناء على تنسيب مبرر من المراقب الموافقة على تسجيل شركة ذات مسؤولية محدودة تتألف من شخص واحد.

ج- اذا توفي أي شريك في الشركة ذات المسؤولية المحدودة فتنتقل حصته الى ورثته ويطبق هذا الحكم على الموصي لهم بأي حصة أو حصص في الشركة.

## المادة (٥٤)

أ- يحدد رأس مال الشركة ذات المسؤولية المحدودة بالدينار الأردني، على أن لا يقل عن ثلاثين ألف دينار مقسماً الى حصص متساوية قيمة الحصة الواحدة دينار واحد على الأقل غير قابلة للتجزئة، على أنه اذا تملكها أكثر من شخص واحد لأي سبب وجب على الشركاء فيها اختيار واحد منهم ليمثلهم لدى الشركة، فإذا لم يتفق الشركاء فيها أو لم يوافقوا على ذلك خلال ثلاثين يوماً من تاريخ اشتراكهم في الحصة فيمثلهم الشخص الذي يختاره من بينهم مدير الشركة أو هيئة المديرين فيها.  
ب- لا يجوز للشركة ذات المسؤولية المحدودة طرح حصصها أو زيادة رأسمالها أو الاقتراض بطريقة الاكتتاب ولا يحق لها اصدار أسهم أو أسناد قرض قابل للتداول.

## المادة (٥٥)

تستمد الشركة ذات المسؤولية المحدودة اسمها من غاياتها ويجب أن تضاف اليها عبارة (ذات المسؤولية المحدودة) ويمكن اختصار هذه العبارة بالأحرف (ذ.م.م) وأن يدرج اسمها هذا ومقدار رأسمالها في جميع الأوراق والمطبوعات التي تستخدمها في أعمالها وفي العقود التي تبرمها.

## المادة (٥٦)

يحق لشركة التضامن أو التوصية البسيطة الاحتفاظ باسمها الأصلي اذا ما رغبت بالتحول الى شركة ذات مسؤولية محدودة.

مكتبات العدل

## المادة (٥٧)

- ١- يقدم طلب تأسيس الشركة ذات المسؤولية المحدودة الى المراقب مرفقاً به عقد تأسيسها ونظامها على النماذج المعتمدة لهذه الغاية، وتوقع أمام المراقب أو من يفوضه خطياً بذلك أو أمام الكاتب العدل أو أحد المحامين المجازين.
- ب- يجب أن يتضمن عقد تأسيس الشركة ذات المسؤولية المحدودة البيانات التالية:
  - ١- اسم الشركة وغاياتها والمركز الرئيسي لها.
  - ٢- اسماء الشركاء وجنسية كل منهم وعنوانه.
  - ٣- مقدار رأس مال الشركة، وحصة كل شريك فيه.
  - ٤- بيان الحصة أو الحصص العينية في رأس المال واسم الشريك الذي قدمها وقيمتها التي قدرت بها.
  - ٥- أي بيانات أخرى اضافية يقدمها الشركاء أو يطلب المراقب تقديمها تنفيذاً لأحكام القانون.
- ج- يجب أن يتضمن نظام الشركة ذات المسؤولية المحدودة، البيانات المنصوص عليها في الفقرة (ب) من هذه المادة بالإضافة الى البيانات التالية:
  - ١- طريقة ادارة الشركة وعدد أعضاء هيئة المديرين وصلاحياتهم وحدود صلاحيات هيئة المديرين في الاستدانة وrehن العقارات التي تملكها الشركة وتقديم الكفالات باسمها.
  - ٢- شروط التنازل عن الحصص في الشركة والاجراءات الواجب اتباعها في ذلك والصيغة التي يجب أن يحرر بها التنازل.
  - ٣- كيفية توزيع الأرباح والخسائر على الشركاء.
  - ٤- اجتماعات الهيئة العامة للشركاء ونصابها القانوني ونصاب اتخاذ القرارات فيها، والاجراءات الخاصة بكيفية عقد تلك الاجتماعات.
  - ٥- قواعد واجراءات تصفية الشركة.
  - ٦- أي بيانات أخرى اضافية يقدمها الشركاء أو يطلب المراقب تقديمها.

## المادة (٥٨)

- أ- إذا كان رأسمال الشركة أو جزء منه حصصاً عينية فعلى مقدمي هذه الحصص المحافظة على هذه المقدمات وعدم التصرف بها الى حين تسليمها الى الشركة وتسجيلها باسمها ونقل ملكيتها اليها.
- ب- إذا لم يلتزم مقدمو هذه الحصص بنقل ملكيتها الى الشركة فيكونون ملزمين حكماً بدفع قيمتها نقداً وفق السعر الذي اعتمده المؤسسون في نظام الشركة، ويحق للمراقب طلب ما يثبت صحة تقدير قيمة الحصص العينية.
- ج- تعتبر حقوق الامتياز وحقوق الاختراع والمعرفة الفنية وغيرها من الحقوق المعنوية من المقدمات العينية.

## المادة (٥٩)

- أ- يصدر المراقب قراره بالموافقة على تسجيل الشركة خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ تقديم الطلب والتوقيع عليه من قبل الشركاء، وله رفض الطلب اذا تبين له أن في عقد الشركة أو نظامها ما يخالف الأحكام المنصوص عليها في هذا القانون والأنظمة الصادرة بموجبه أو يخالف أي تشريع آخر معمول به في المملكة، ولم يقم الشركاء بإزالة المخالفة خلال المدة التي يحددها المراقب، وللشركاء الاعتراض على قرار الرفض الى الوزير خلال ثلاثين يوماً من تبليغه اليهم، وإذا قرر الوزير رفض الاعتراض، فيحق للمعترضين الطعن في قراره لدى محكمة العدل العليا خلال ثلاثين يوماً من تاريخ تبليغهم القرار.
- ب- إذا وافق المراقب على تسجيل الشركة أو تمت هذه الموافقة بقرار من الوزير أو من محكمة العدل العليا وفقاً لأحكام الفقرة (أ) من هذه المادة، وبعد أن يقدم الشركاء الوثائق التي تثبت أن ما لا يقل عن (٥٠٪) من رأسمال الشركة قد تم دفعها، يقوم المراقب باستيفاء رسوم التسجيل ويصدر شهادة تسجيلها وتنتشر في الجريدة الرسمية وفي جميع الأحوال يجب أن يسدد باقي رأسمال الشركة خلال السنتين التاليتين لتسجيلها.

مكتبات العمل

## المادة (٦٠)

- أ- يتولى ادارة الشركة مدير أو هيئة مديرين لا يقل عدد أعضائها عن اثنين ولا يزيد على سبعة وفق ما ينص عليه النظام الأساسي للشركة لمدة لا تزيد على أربع سنوات، وتنتخب هيئة المديرين رئيساً لها ونائباً له.
- ب- يكون لمدير الشركة ذات المسؤولية المحدودة أو لهيئة المديرين فيها الصلاحيات الكاملة في ادارة الشركة في الحدود التي يبينها نظامها، وتعتبر الأعمال والتصرفات التي يقوم بها أو يمارسها المدير أو هيئة المديرين باسم الشركة ملزمة لها في مواجهة الغير الذي يتعامل مع الشركة بحسن نية بغض النظر عن أي قيد يرد في نظام الشركة أو عقد تأسيسها.
- ج- يعد الغير الذي يتعامل مع الشركة حسن النية ما لم يثبت غير ذلك على أنه لا يلزم ذلك الغير بالتحقق من وجود أي قيد على صلاحيات المدير أو هيئة المديرين على سلطتهم في الزام الشركة بموجب عقدها أو نظامها.

## المادة (٦١)

يعتبر مدير الشركة ذات المسؤولية المحدودة، سواء كان مديراً منفرداً لها أو أحد أعضاء هيئة المديرين فيها، مسؤولاً تجاه الشركة والشركاء فيها والغير، عن ارتكابه أي مخالفة لأحكام هذا القانون والأنظمة الصادرة بموجبيه، ولعقد تأسيس الشركة ونظامها والقرارات الصادرة عن هيئتها العامة أو هيئة المديرين.

## المادة (٦٢)

على مدير الشركة ذات المسؤولية المحدودة، أو هيئة مديريها، اعداد الميزانية السنوية للشركة وحساباتها الختامية بما في ذلك حساب الأرباح والخسائر والايضاحات المرفقة، مدققة جميعها من منققي حسابات قانونيين وفقاً لقواعد المحاسبة المتعارف عليها، بالإضافة الى التقرير السنوي عن أعمال الشركة ونهجها ومشاريعها وتقديمها الى الهيئة العامة للشركة وللمراقب مرفقة

بالتوصيات المناسبة، وذلك خلال الأشهر الثلاثة الأولى من السنة المالية الجديدة للشركة.

## المادة (٦٣)

أ- يحظر على مدير الشركة ذات المسؤولية المحدودة سواء أكان مديراً منفرداً أو مديراً معيناً من قبل هيئة المديرين كما يحظر على أي من أعضاء هيئة المديرين فيها تولي وظيفة في شركة أخرى ذات غايات مماثلة أو منافسة لأعمال الشركة أو ممارسة عمل مماثل لأعمال الشركة سواء لحسابه أو لحساب الغير بأجر أو بدونه أو الاشتراك في ادارة شركة أخرى ذات غايات مماثلة أو منافسة للشركة الا بموافقة الهيئة العامة بأغلبية لا تقل عن (٧٥٪) من الحصة المكونة لرأس مال الشركة.

ب- اذا تخلف أي شخص من الأشخاص المذكورين في الفقرة (أ) اعلاه عن الحصول على موافقة الهيئة العامة، فعلى المراقب امهاله مدة ثلاثين يوماً من تاريخ علمه بذلك لتوفيق أوضاعه وبغير ذلك يعاقب بغرامة لا تقل عن ألف دينار ولا تزيد على عشرة آلاف دينار والزامه بالضرر الذي لحق بالشركة أو الشركاء وفي حال استمرار المنافسة بعد ذلك يعتبر الشخص فاعداً لوظيفته و/أو عضويته من هيئة المديرين حكماً.

## المادة (٦٤)

أ- تتألف الهيئة العامة في الشركة ذات المسؤولية المحدودة من جميع الشركاء فيها، وتعد اجتماعاً سنوياً واحداً خلال الأشهر الأربعة الأولى من السنة المالية للشركة، بدعوة من المدير أو رئيس هيئة المديرين وفي الموعد والمكان اللذين يحدد لهما.

ب- للهيئة العامة في الشركة ذات المسؤولية المحدودة عقد اجتماع غير عادي أو أكثر في أي وقت بدعوة من المدير أو هيئة المديرين لبحث الأمور التي تعرض عليها بمقتضى أحكام هذا القانون، وتدعى الهيئة العامة للشركة التي

مكتبة العدل



عقد اجتماع غير عادي بناء على طلب عدد من الشركاء في الشركة يملكون ربع رأسمال الشركة على الأقل أو بناء على طلب المراقب اذا قدم اليه طلب بذلك من عدد من الشركاء في الشركة يملكون (١٥%) من رأس مالها على الأقل، وقنع بالأسباب الواردة في الطلب وفي حالة عدم استجابة الشركة يقوم المراقب بالدعوة للاجتماع على نفقة الشركة.

ج- لكل شريك في الشركة ذات المسؤولية المحدودة حضور اجتماعات الهيئة العامة العادية وغير العادية للشركة مهما كان عدد الحصص التي يملكها في رأس مال الشركة، ومناقشة الأمور التي تعرض عليها والتصويت على القرارات التي تتخذها وله تفويض أي شريك آخر في الشركة لتمثيله في اجتماع هيئتها العامة.

د- تبلغ الدعوة لكل شريك في الشركة ذات المسؤولية المحدودة لحضور اجتماع الهيئة العامة للشركة سواء كان عادياً أو غير عادي اما بتسليم الدعوى باليد مقابل التوقيع بالاستلام أو بارسالها اليه بالبريد المسجل، على أن يتم ارسالها بالبريد قبل خمسة عشر يوماً على الأقل من التاريخ المحدد لعقد الاجتماع، وتعتبر الدعوى مبلغاً للشريك خلال مدة لا تزيد على ستة أيام من تاريخ ايداعها في البريد المسجل على عنوانه المسجل لدى الشركة.

هـ- لا يدعى المراقب لحضور اجتماعات الهيئة العامة في الشركة ذات المسؤولية المحدودة سواء كانت عادية أو غير عادية ولكن على مدير الشركة أو هيئة المديرين فيها تزويد المراقب بنسخة من محضر الاجتماع موقعة من رئيس الاجتماع ومن كاتب المحضر وذلك خلال عشرة أيام من تاريخ انعقاده وللمراقب حضور الجلسة بناء على طلب المدير أو هيئة المديرين أو بناء على طلب خطي من شركاء يحملون ما لا يقل عن (١٥%) من الحصص المكونة لرأس مال الشركة.

## المادة (٦٥)

أ- يكون نصاب الاجتماع العادي للهيئة العامة للشركة ذات المسؤولية المحدودة قانونياً بحضور عدد من الشركاء يمثلون أكثر من نصف رأسمال الشركة أصالة ووكالة وإذا لم يتوفر هذا النصاب خلال ساعة من الوقت المحدد لبدء الاجتماع فيؤجل الاجتماع الى موعد آخر يعقد خلال خمسة عشر يوماً من التاريخ المحدد للاجتماع الأول ويعاد تبليغ الشركاء الذين لم يحضروا ويكون النصاب في الاجتماع الثاني قانونياً بالشركاء الذين يحضرونه مهما كان عددهم أو النسبة التي يملكونها في رأس المال.

ب- يكون نصاب الاجتماع غير العادي للهيئة العامة للشركة ذات المسؤولية المحدودة قانونياً بحضور عدد من الشركاء يمثلون (٧٥%) من الحصص المكونة لرأس مال الشركة على الأقل أصالة ووكالة، ما لم ينص نظام الشركة على أغلبية أعلى وإذا لم يتوفر النصاب خلال ساعة من الوقت المحدد لبدء الاجتماع فيؤجل الاجتماع الى موعد آخر خلال عشرة أيام من التاريخ المحدد للاجتماع الأول ويعاد تبليغ الشركاء الذين لم يحضروا ويكون النصاب في الاجتماع الثاني قانونياً بحضور (٥٠%) على الأقل من الحصص المكونة لرأس مال الشركة أصالة ووكالة ما لم ينص نظام الشركة على أغلبية أعلى، وإذا لم يتوفر هذا النصاب يلغى الاجتماع مهما كانت أسباب الدعوة اليه.

## المادة (٦٦)

أ- يشتمل جدول أعمال الهيئة العامة العادي للشركة ذات المسؤولية المحدودة في اجتماعها السنوي العادي على الأمور التالية:

- ١- مناقشة تقرير المدير أو هيئة المديرين عن أعمال الشركة وأوجه نشاطها ومركزها المالي خلال السنة المالية السابقة.
- ٢- مناقشة ميزانية الشركة وحساب أرباحها وخسائرهما، والمصادقة عليها بعد تقديم منققي الحسابات لتقريرهم ومناقشتهم.

مكتبة العمل

٣- انتخاب مدير الشركة أو هيئة المديرين لها حسب مقتضى الحال ووفقاً لأحكام هذا القانون.

٤- انتخاب مدقق حسابات الشركة وتحديد اتعابه.

٥- أي أمور أخرى تتعلق بالشركة تعرض على الهيئة العامة من قبل مدير الشركة أو هيئة المديرين فيها أو يقدمها أي شريك وتوافق الهيئة العامة على مناقشتها، على أن لا يكون أي من تلك الأمور مما لا يجوز عرضه على الهيئة العامة إلا في اجتماع غير عادي لها بمقتضى هذا القانون.

ب- تتخذ الهيئة العامة في الشركة ذات المسؤولية المحدودة قراراتها في أي من الأمور المنصوص عليها في الفقرة (أ) من هذه المادة بأكثرية الحصة من رأس المال الممثلة في الاجتماع ويكون لكل حصة صوت واحد.

#### المادة (٦٧)

أ- تدعى الهيئة العامة في الشركة ذات المسؤولية المحدودة إلى اجتماع غير عادي لمناقشة الأمور التالية ولا يجوز مناقشة أي أمر منها إذا لم يكن مدرجاً في الدعوة إلى الاجتماع:

١- تعديل عقد تأسيس الشركة أو نظامها على أن ترفق التعديلات المقترحة بالدعوة.

٢- تخفيض أو زيادة رأس مال الشركة وتحديد مقدار علاوة الإصدار، على أن تراعى في تخفيض رأس المال أحكام المادة (٦٨) من هذا القانون.

٣- دمج الشركة في شركة أخرى.

٤- فسخ الشركة وتصفيتها.

٥- إزالة مدير الشركة أو هيئة المديرين فيها.

٦- بيع الشركة لشركة أخرى.

ب- على الرغم مما هو وارد في المادتين (٦٨) و (٧٥) من هذا القانون، وإذا كان الهدف إعادة هيكلة رأس المال، يجوز للشركة تخفيض رأسمالها وإعادة

زيادته في نفس اجتماع الهيئة العامة غير العادية المدعوة وفقاً لأحكام القانون لهذا الغرض، وعلى أن تتضمن الدعوة المبررات والجدوى التي يهدف إليها هذا الاجراء، وأن يتم نشر إعادة هيكلة رأس المال في صحيفتين محليتين ولمرة واحدة على الأقل.

ج- للهيئة العامة للشركاء في الشركة ذات المسؤولية المحدودة أن تناقش في اجتماعها غير العادي أيًا من الأمور المنصوص عليها في المادة (٦٦) من هذا القانون على أن تدرج في الدعوة إلى الاجتماع وتتخذ قراراتها فيها بأكثرية الحصة من رأس المال الممثلة في الاجتماع.

د- تتخذ الهيئة العامة في الشركة ذات المسؤولية المحدودة قراراتها في أي من الأمور المنصوص عليها في الفقرة (أ) من هذه المادة بأكثرية لا تقل عن (٧٥%) من الحصة المكونة لرأس المال الممثلة في الاجتماع، ما لم ينص نظام الشركة على أغلبية أعلى، وتخضع القرارات التي تتخذها الهيئة العامة في الأمور المنصوص عليها في البنود (١)، (٢)، (٣)، (٤) و (٦) من الفقرة (أ)، والفقرة (ب) من هذه المادة لأحكام الموافقة والتسجيل والنشر المنصوص عليها في هذا القانون.

#### المادة (٦٨)

أ- للشركة ذات المسؤولية المحدودة أن تخفض رأسمالها إذا زاد على حاجتها أو إذا لحقت بها خسائر تزيد على نصف رأسمالها على أن تراعى في هذه الحالة أحكام المادة (٧٥) من هذا القانون.

ب- على المراقب أن ينشر إعلاناً على نفقة الشركة ذات المسؤولية المحدودة في صحيفة يومية واحدة على الأقل ثلاث مرات متتالية يتضمن قرار الهيئة العامة للشركة بتخفيض رأسمالها ويحق لكل من دلت عليها الاعتراض خطياً على التخفيض لدى المراقب خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ نشر آخر إعلان لقرار التخفيض وللدائن حق الطعن في قرارات التخفيض لدى

مكتبات العمل

المحكمة اذا لم يتمكن المراقب من تسوية اعتراضه خلال ثلاثين يوماً من تاريخ تقديمه اليه.

#### المادة (٦٩)

تعفى الشركة ذات المسؤولية المحدودة من نشر ميزانيتها السنوية وحساب أرباحها وخسائرها والموجز من تقرير مديرها أو هيئة المديرين فيها في الصحف المحلية.

#### المادة (٧٠)

أ- على الشركة ذات المسؤولية المحدودة أن تقتطع (١٠٪) من أرباحها السنوية الصافية لحساب الاحتياطي الاجباري، وأن تستمر على هذا الاقتطاع لكل سنة على أن لا يتجاوز مجموع ما اقتطع لهذا الاحتياطي رأس مال الشركة.  
ب- للهيئة العامة في الشركة ذات المسؤولية المحدودة أن تقرر اقتطاع نسبة لا تزيد على (٢٠٪) من الأرباح السنوية الصافية للشركة لحساب الاحتياطي الاختياري، وللهيئة العامة أن تقرر استخدام هذا الاحتياطي لأغراض الشركة أو توزيعه على الشركاء كأرباح إذا لم يستخدم في تلك الأغراض.

#### المادة (٧١)

أ- تحتفظ الشركة ذات المسؤولية المحدودة في المركز الرئيسي لها بسجل خاص للشركاء تكون فيه البيانات التالية عنهم، ويكون المدير أو هيئة المديرين في الشركة مسؤولين عنه وعن صحة البيانات المدرجة فيه:  
١- اسم الشريك ولقبه إذا كان له لقب وجنسيته ومركز إقامته وعنوانه على وجه التحديد.  
٢- عدد الحصص التي يملكها الشريك وقيمتها.  
٣- التخفيض الذي يطرا على حصة أو حصص الشريك، وتفاصيله، وتاريخ وقوعه.

٤- ما يقع على حصة أو حصص الشريك من حجز ورهن وأي قيود أخرى والتفاصيل المتعلقة بها.

٥- أي بيانات أخرى يقرر مدير الشركة أو هيئة المديرين فيها تدوينها في السجل.

ويحق لكل شريك في الشركة الاطلاع على هذا السجل بنفسه أو بواسطة من يفوضه خطياً بذلك.

ب- على مدير الشركة ذات المسؤولية المحدودة أو رئيس هيئة المديرين فيها تزويد المراقب سنوياً بالبيانات المدونة في السجل الخاص بالشركاء في الشركة المنصوص عليها في الفقرة (أ) من هذه المادة، وذلك خلال الشهر الأول من انتهاء السنة المالية للشركة، وبكل تعديل أو تغيير يطرا على تلك البيانات خلال مدة لا تزيد على ثلاثين يوماً من تاريخ وقوع التعديل أو التغيير.

#### المادة (٧٢)

أ- للشريك في الشركة ذات المسؤولية المحدودة أن يتنازل عن حصصه في رأسمال الشركة إلى أي من الشركاء أو لغيرهم. بموجب سند تحويل وفقاً للصيغة المحددة في نظام الشركة ويتم قيده وتوثيقه لدى المراقب والاعلان عنه واستيفاء الرسوم المقررة لذلك، ولا يحتج بهذا التنازل في مواجهة الشركة أو الشركاء أو الغير إلا بعد قيده وتوثيقه على الوجه المتكتم.  
ب- لا يتوقف تنازل الشريك عن حصته أو حصصه في رأس مال الشركة ذات المسؤولية المحدودة بالبيع أو بغيره إلى أحد الشركاء منها على موافقة باقي الشركاء أو مدير الشركة أو هيئة المديرين فيها.  
ج- في حالة تنازل شريك عن حصصه بغير البيع فيترتب عليه الحصول على موافقة المدير أو هيئة المديرين ما لم ينص النظام على غير ذلك.

مكتبات العدل



## المادة (٧٣)

أ- إذا رغب أحد الشركاء في الشركة ذات المسؤولية المحدودة ببيع حصصه في الشركة للغير فيترتب عليه أن يقدم طلباً بذلك إلى مدير الشركة أو هيئة إدارتها حسب واقع الحال يتضمن السعر الذي يطلبه، وعلى المدير أو هيئة إدارتها إخطار باقي الشركاء بشروط التنازل خلال أسبوع من تاريخ تقديم الطلب إليها ويكون للشركاء الأولوية في الشراء بالسعر المعروض وعلى الذي يعتزم التنازل إبلاغ المراقب بنسخة من الطلب وعليه إخطار باقي الشركاء بشروط التنازل.

ب- إذا تقدم أكثر من شريك لشراء الحصة أو الحصص المراد التنازل عنها بالسعر المعروض، تقسم الحصص بين الراغبين من الشركاء بالشراء كل بنسبة حصته في رأسمال الشركة، أما في حالة الاختلاف على السعر فعندها يعين المراقب مدقق حسابات قانوني على نفقة الشركة لتحديد السعر ويعتبر تقديره نهائياً وتقسّم الحصص بين الشركاء الراغبين بالشراء.

ج- إذا انقضت ثلاثون يوماً من تاريخ إخطار الشركاء بشروط البيع دون أن يبدي أحد منهم رغبته في الشراء سواء بالسعر المعروض أو بالسعر المقدر من مدقق الحسابات فيكون للشريك الراغب بالبيع الحق في بيع حصته للغير بالسعر المعروض أو بالسعر المقدر كحد أدنى.

د- إذا لم يبدي أي من الشركاء أو الغير رغبته في شراء الحصة أو الحصص المراد بيعها خلال ثلاثين يوماً من انتهاء المدة المبينة في الفقرة (ج) أعلاه، بحيث أصبح بيع هذه الحصة أو الحصص متمسراً، فعندها يجوز للراغب بالبيع الطلب من المراقب بيع الحصص بالمزاد العلني.

## المادة (٧٤)

أ- إذا صدر حكم قضائي بالتنفيذ على حصة أو حصص أحد الشركاء المدنيين فتسقط الأولوية في شراء تلك الحصة أو الحصص لباقي الشركاء في الشركة، وإذا لم تقدم أحد منهم لشرائها أو تعذر الاتفاق على السعر خلال

مدة ثلاثين يوماً من تاريخ صدور الحكم القطعي به، فتعرض تلك الحصص للبيع بالمزاد العلني، ولكل شريك في الشركة الدخول باسمه في المزاد على قدم المساواة مع الغير وشراء تلك الحصة أو الحصص لنفسه.

ب- يصدر المراقب التعليمات اللازمة لتنفيذ عمليات البيع بالمزاد العلني لأغراض هذه المادة.

## المادة (٧٥)

إذا زادت خسائر الشركة ذات المسؤولية المحدودة على نصف رأس مالها فيترتب على مديرها أو هيئة المديرين فيها دعوة الهيئة العامة للشركة إلى اجتماع غير عادي لتصدر قرارها إما بتصفية الشركة، أو باستمرار قيامها، وإما إذا بلغت خسائر الشركة ثلاثة أرباع قيمة رأس مالها فيجب تصفية الشركة إلا إذا قررت الهيئة العامة في اجتماع غير عادي زيادة رأس مال الشركة بما لا يقل عن نصف الخسائر.

## المادة (٧٦)

تطبق الأحكام المتعلقة بالشركة المساهمة العامة على الشركة ذات المسؤولية المحدودة في كل ما لم يرد بشأنه نص صريح في الأحكام المتعلقة بالشركات ذات المسؤولية المحدودة.

## الباب الخامس

## شركة التوصية بالأسهم

## المادة (٧٧)

تتألف شركة التوصية بالأسهم من فئتين من الشركاء هما:

أ- شركاء متضامنون:

مكتبة العمل

لا يقل عددهم عن اثنين يسألون في أموالهم الخاصة عن ديون الشركة والالتزامات المترتبة عليها.

#### ب- شركاء مساهمون:

لا يقل عددهم عن ثلاثة، ويسأل كل شريك منهم بمقدار مساهمته عن ديون الشركة والتزاماتها.

#### المادة (٧٨)

لا يجوز أن يقل رأس مال شركة التوصية بالأسهم عن مائة ألف دينار يقسم إلى أسهم متساوية القيمة قابلة للتداول بقيمة السهم الواحد منها دينار واحد غير قابل للتجزئة، ويشترط في ذلك أن لا يزيد رأس مال الشركة الذي يطرح للاكتتاب على مثلي مجموع ما ساهم به الشركاء المتضامنون في الشركة.

#### المادة (٧٩)

يتكون اسم شركة التوصية بالأسهم من اسم واحد أو أكثر من الشركاء المتضامين، على أن تضاف إلى اسمها هذا عبارة (شركة توصية بالأسهم)، وما يدل على غاياتها. "ولا يجوز أن يذكر اسم الشريك المساهم في اسم الشركة، فلذا ذكر اسمه مع علمه بذلك اعتبر شريكاً متضامناً في مواجهة الغير حسن النية.

#### المادة (٨٠)

يخضع تسجيل شركة التوصية بالأسهم لموافقة المراقب.

#### المادة (٨١)

أ- يتولى إدارة شركة التوصية بالأسهم شريك متضامن أو أكثر يحدد عددهم وصلاحياتهم وواجباتهم في نظام الشركة، وتسري على سلطتهم ومسؤوليتهم وعزلهم الأحكام التي تطبق على الشركاء المفوضين في شركة التضامن.

ب- إذا شغل منصب مدير شركة التوصية بالأسهم في أي وقت لأي سبب من الأسباب فيتولى الشركاء المتضامنون تعيين مدير للشركة من بينهم، وإذا تعذر ذلك وجب على مجلس الرقابة المنصوص عليه في المادة (٨٤) من هذا القانون تعيين مديراً مؤقتاً للشركة يتولى إدارة أعمالها على أن تدعى الهيئة العامة خلال ثلاثين يوماً من تاريخ تعيين المدير المؤقت لانتخاب مدير للشركة من الشركاء المتضامين.

#### المادة (٨٢)

تسري أحكام شركة التضامن المنصوص عليها في هذا القانون على الشركاء المتضامين في شركة التوصية بالأسهم، وتسري على الشريك المساهم في هذه الشركة الأحكام المنصوص عليها في المادة (٤٣) المتعلقة بشركة التوصية البسيطة.

#### المادة (٨٣)

أ- تتألف الهيئة العامة لشركة التوصية بالأسهم من جميع الشركاء المتضامين والشركاء المساهمين، ويكون لكل منهم حق حضور اجتماعات الهيئة العامة للشركة سواء كانت عادية أو غير عادية ومناقشة الأمور المعروضة عليها والاشتراك في التصويت على القرارات التي تتخذها، ويكون له من الأصوات في الهيئة العامة بعدد ما يملكه من أسهم في الشركة.

ب- تطبق الأحكام الخاصة باجتماعات الهيئة العامة العادية وغير العادية للشركات المساهمة العامة المنصوص عليها في هذا القانون على اجتماعات الهيئة العامة لشركة التوصية بالأسهم.

مكتبة العدل

## المادة (٨٤)

يكون لشركة التوصية بالاسهم مجلس للرقابة من ثلاثة أعضاء على الأقل يتولى الشركاء المساهمون انتخابهم من بينهم سنوياً لمدة سنة واحدة وفقاً للاجراءات المنصوص عليها في نظام الشركة.

## المادة (٨٥)

يتولى مجلس الرقابة في شركة التوصية بالاسهم المهام والصلاحيات التالية:  
أ- مراقبة سير أعمال الشركة، والتحقق من صحة اجراءات تأسيسها والطلب من مدير الشركة أو مديرها تزويده بتقرير شامل عن تلك الأعمال والاجراءات.

ب- الاطلاع على قيود الشركة وسجلاتها وعقودها، وجرد أموالها وموجوداتها.  
ج- ابداء الرأي في المسائل التي يرى أنها تهم الشركة، أو في الأمور التي يعرضها مديرها أو مديرها عليه.  
د- الموافقة على اجراء التصرفات والأعمال التي ينص نظام الشركة على أن تنفذها أو القيام بها يحتاج الى موافقته.

هـ- دعوة الهيئة العامة للشركة الى اجتماع غير عادي اذا تبين له ان مخالفات ارتكبت في ادارة الشركة. ويجب عرضها على الهيئة العامة.

## المادة (٨٦)

على مجلس الرقابة في شركة التوصية بالاسهم أن يقدم للمساهمين في الشركة في نهاية كل سنة مالية تقريراً عن أعمال الرقابة التي قام بها ونتائجها، ويعرض هذا التقرير على الهيئة العامة للشركة في اجتماعها السنوي العادي، وترسل نسخة منه الى المراقب.

## المادة (٨٧)

يكون لشركة التوصية بالاسهم مدقق حسابات قانوني تختاره الهيئة العامة للشركة وتسري عليه الأحكام الخاصة بمدققي الحسابات في الشركات المساهمة العامة المنصوص عليها في هذا القانون.

## المادة (٨٨)

تتقضي شركة التوصية بالاسهم وتصفى بالطريقة التي يقرها نظام الشركة، والا فتتطبق عليها الأحكام الخاصة بتصفية الشركة المساهمة العامة.

## المادة (٨٩)

تسري على شركات التوصية بالاسهم الاحكام الخاصة بالشركات المساهمة العامة في هذا القانون على كل ما لم يرد عليه النص في هذا الباب.

## الباب السادس

## الشركات المساهمة العامة

## الفصل الأول

## تأسيس الشركة المساهمة العامة وتسجيلها

## المادة (٩٠)

أ- تتألف الشركة المساهمة العامة من عدد من المؤسسين لا يقل عن اثنين يكتبون فيها باسمهم قابلة للدراج في أسواق الأوراق المالية والتداول والتحويل وفقاً لأحكام هذا القانون وأي تشريعات أخرى معمول بها.  
ب- يجوز للوزير بناء على تنسيب مبرر من المراقب الموافقة على أن يكون مؤسس الشركة المساهمة العامة المحدودة شخصاً واحداً.

مكتبة العمل

- ج- تستند الشركة المساهمة العامة اسمها من غاياتها على أن تتبعه اينما ورد عبارة (شركة مساهمة عامة محدودة)، ولا يجوز أن تكون باسم شخص طبيعي الا اذا كانت غاية الشركة استثمار براءة اختراع مسجلة بصورة قانونية باسم ذلك الشخص.
- د- تكون مدة الشركة المساهمة العامة غير محدودة الا اذا كانت غاياتها القيام بعمل معين، فتتقضي الشركة بانتهائه.

## المادة (٩١)

تعتبر الذمة المالية للشركة المساهمة العامة مستقلة عن الذمة المالية لكل مساهم فيها، وتكون الشركة بموجوداتها وأموالها مسؤولة عن الديون والالتزامات المترتبة عليها ولا يكون المساهم مسؤولاً تجاه الشركة عن تلك الديون والالتزامات، إلا بمقدار الأسهم التي يملكها في الشركة.

## المادة (٩٢)

- أ- يقدم طلب تأسيس الشركة من قبل مؤسسي الشركة إلى المراقب على النموذج المقرر لهذا الغرض مرفقاً بما يلي :-
- ١- عقد تأسيس الشركة.
  - ٢- نظامها الأساسي.
  - ٣- أسماء مؤسسي الشركة.
  - ٤- أسماء لجنة من المؤسسين تتولى الاشراف على اجراءات التأسيس.
- ب- يجب أن يتضمن عقد تأسيس الشركة المساهمة ونظامها الأساسي البيانات التالية:-
- ١- اسم الشركة
  - ٢- مركزها الرئيسي
  - ٣- غايات الشركة.

- ٤- أسماء مؤسسي الشركة وجنسياتهم وعناوينهم المختارة للتبليغ وعدد الأسهم المكتتب بها.
- ٥- رأس مال الشركة المصرح به والجزء المكتتب به فعلاً.
- ٦- بيان بالمقدمات العينية في الشركة إن وجدت وقيمتها.
- ٧- فيما اذا كان للمساهمين وحاملي اسناد القرض القابلة للتحويل حق أولوية للاكتتاب في أي إصدارات جديدة للشركة.
- ٨- كيفية ادارة الشركة والمفوضين بالتوقيع في الفترة ما بين تأسيسها واجتماع الهيئة العامة الأول الذي يجب أن يعقد خلال ستين يوماً من تاريخ تأسيس الشركة.
- ج- يوقع عقد تأسيس الشركة المساهمة العامة ونظامها الأساسي من كل مؤسس أمام المراقب أو من يفوضه خطياً بذلك. ويجوز توقيعها أمام الكاتب العدل أو أحد المحامين المجازين.

## المادة (٩٣)

- لا يجوز القيام بأي عمل من الأعمال التالية الا من قبل شركات مساهمة عامة يتم تأسيسها وتسجيلها وفقاً لأحكام هذا القانون.
- أ- أعمال البنوك والشركات المالية والتأمين بأنواعه المختلفة.
  - ب- الشركات ذات الامتياز.

## المادة (٩٤)

- أ- يصدر الوزير بناء على تنسيب المراقب قراره بقبول تسجيل الشركة أو رفض هذا التسجيل خلال مدة أقصاها ثلاثين يوماً من تاريخ تنسيب المراقب وعلى المراقب أن يجري التنسيب خلال ثلاثين يوماً من تاريخ تقديم الطلب اليه موقفاً من المؤسسين ومستكلاً للشروط القانونية، فإذا لم يصدر الوزير قراره خلال تلك المدة يعتبر الطلب مقبولاً.

تكون  
مجلس الاعيان



ب- لمؤسسي الشركة في حالة رفض الوزير تسجيل الشركة الطعن في قراره لدى محكمة العدل العليا.

### الفصل الثاني

#### رأس مال الشركة المساهمة العامة وأسهمها

#### المادة (٩٥)

أ- يحدد رأس مال الشركة المساهمة العامة المصرح به وكذلك الجزء المكتتب به فعلاً بالدينار الأردني ويقسم الى أسهم اسمية وتكون قيمة السهم ديناراً واحداً، شريطة أن لا يقل رأس المال المصرح به عن خمسمائة ألف (٥٠٠,٠٠٠) دينار ورأس المال المكتتب به عن مئة ألف (١٠٠,٠٠٠) دينار أو عشرين بالمائة (٢٠٪) من رأس المال المصرح به أيهما أكثر.

ب- يسدّد الجزء غير المكتتب به خلال ثلاث سنوات من تأسيس الشركة أو رفع رأس المال، حسب الأحوال. وفي حال التخلف عن تسديد الجزء غير المكتتب به خلال المدة المذكورة فيراعى ما يلي:

١- إذا كان رأس المال المكتتب به يزيد عن خمسمائة ألف (٥٠٠,٠٠٠) دينار عند انتهاء المدة فيصبح رأس مال الشركة المصرح به هو رأس مالها المكتتب به فعلاً.

٢- إذا كان رأس المال المكتتب به يقل عن خمسمائة ألف (٥٠٠,٠٠٠) دينار عند انتهاء المدة فيحق للمراقب انذار الشركة بضرورة العمل على تسديد المبلغ اللازم حتى يصبح رأس مال الشركة المكتتب به فعلاً خمسمائة ألف (٥٠٠,٠٠٠) دينار وذلك خلال ثلاثين يوماً من تاريخ تبليغ الانذار الى الشركة، فإذا تخلفت الشركة عن ذلك فيحق للمراقب بعدها الطلب الى المحكمة تصفية الشركة حسب أحكام المادة (٢٦٦) من هذا القانون.

ج- يجوز لمجلس ادارة الشركة اصدار الأسهم التي تشكل أي جزء غير مكتتب به من رأس مال الشركة المصرح به حسب ما تقتضيه مصلحة الشركة وبالقائمة التي يراها المجلس مناسبة سواء كانت هذه القيمة مساوية لقيمة السهم الاسمية أو أعلى أو أقل منها على أن تصدر هذه الأسهم وفقاً لأحكام الأنظمة والتشريعات المعمول بها.

د- على مجلس ادارة الشركة المساهمة العامة الحصول على موافقة الهيئة العامة غير العادية في حال تغطية الأسهم غير المكتتب بها بأي من الطرق التالية:

١- ضم الاحتياطي الاختياري لرأس مال الشركة.

٢- رسملة ديون الشركة أو أي جزء منها شريطة موافقة أصحاب هذه الديون خطياً على ذلك.

٣- تحويل اسناد القرض القابلة للتحويل الى اسهم وفقاً لأحكام هذا القانون.

هـ- لمجلس الادارة اصدار الاسهم حسب ما تسمح به أحكام قانون الأوراق المالية المعمول به.

#### المادة (٩٦)

يكون السهم في الشركة المساهمة العامة غير قابل للتجزئة، ولكن يجوز للورثة الاشتراك في ملكية السهم الواحد بحكم الخلفية فيه لمورثهم، وينطبق هذا الحكم عليهم إذا اشتركوا في ملكية أكثر من سهم واحد من تركة مورثهم، على أن يختاروا في الحاليتين أحدهم ليمثلهم تجاه الشركة ولديها وإذا تخلفوا عن ذلك خلال المدة التي يحددها لهم مجلس ادارة الشركة يعين المجلس أحدهم من بينهم.

#### المادة (٩٧)

تكون اسهم الشركة المساهمة العامة نقدية، وتسدد قيمة الاسهم المكتتب بها دفعة واحدة، ويجوز أن تكون اسهم الشركة عينية، تعطى مقابل مقدمات عينية مقومة بالنقد وفقاً لأحكام هذا القانون، وتعتبر حقوق الامتياز وحقوق الاختراع والمعرفة الفنية وغيرها من الحقوق المعنوية من المقدمات العينية.

تكنولوجيا العمل

## المادة (٩٨)

- أ- تحتفظ الشركة المساهمة العامة بسجل أو أكثر تدون فيها أسماء المساهمين وعدد الاسهم التي يملكها كل منهم، وعمليات التحويل التي تجري عليها، وأي بيانات أخرى تتعلق بها وبالمساهمين.
- ب- مع مراعاة أحكام الفقرة (ج) من هذه المادة، يجوز للشركة أن تدفع نسخة من السجلات المشار إليها في الفقرة (أ) أعلاه لدى أي جهة أخرى بهدف متابعة شؤون المساهمين وأن تفوض تلك الجهة حفظ وتنظيم هذه السجلات إذا رغبت بذلك.
- ج- في حال رغبة الشركة المساهمة العامة في إدراج أسهمها لدى السوق، فتتبع الاجراءات والقواعد المنصوص عليها بالقوانين والأنظمة والتعليمات المنظمة لعمليات تداول الأوراق المالية في المملكة والخاصة بتسليم السجلات المشار إليها في الفقرة (أ) أعلاه إلى الجهة التي تحددها هذه القوانين والأنظمة والتعليمات.
- د- يجوز لأي مساهم في الشركة الاطلاع على سجل المساهمين فيما يخص مساهمته لأي سبب كان، وعلى كامل السجل لأي سبب معقول، ويجوز لأي شخص آخر ذو مصلحة حسب ما تقديره المحكمة الطلب من الشركة الاطلاع على سجل المساهمين، ويحق للشركة في جميع الأحوال أن تنقاضي بدلاً معقولاً في حالة رغبة أي شخص أو مساهم استئصال السجل أو أي جزء منه.

## الفصل الثالث

## الاكتتاب بالسهم الشركة المساهمة العامة وتغطيتها

## المادة (٩٩)

- أ- يتركب على مؤسسي الشركة المساهمة العامة عند التوقيع على عقد تأسيسها ونظامها الأساسي تغطية كامل قيمة الاسهم التي اكتتروا بها وتزويد المراقب

- بما يثبت ذلك، على أن لا تزيد نسبة الأسهم المكتتب بها من قبل المؤسسين في البنوك والشركات المالية وشركات التأمين على (٥٠٪) من رأس المال المصرح به وأن لا يقل عدد المؤسسين فيها عن خمسين شخصاً.
- ب- يجب أن لا تزيد مساهمة المؤسس/ المؤسسين في الشركة المساهمة العامة عند التأسيس على ٧٥٪ من رأس المال المكتتب به ويتركب على المؤسس أو لجنة المؤسسين طرح الأسهم المتبقية للاكتتاب حسب ما يسمح به قانون الأوراق المالية المعمول به.
- ج- يحظر على مؤسسي الشركة المساهمة العامة الاكتتاب بالاسهم المطروحة للاكتتاب في مرحلة التأسيس الا أن يجوز لهم تغطية ما تبقى من الأسهم بعد انقضاء ثلاثة أيام على اغلاق الاكتتاب.
- د- وفي جميع الأحوال اذا لم يتم تغطية جميع الاسهم المطروحة للاكتتاب فيجوز تسجيل الشركة بعدد الأسهم التي اكتتب بها على أن لا يقل رأس المال المكتتب به عن الحد الأدنى المنصوص عليه في المادة (٩٥).

## المادة (١٠٠)

- أ- يحظر التصرف بالسهم التأسيسي في الشركة المساهمة العامة قبل مرور سنتين على الأقل من تأسيس الشركة ويعتبر باطلاً أي تصرف يخالف لحكام هذه المادة.
- ب- يستثنى من الحظر المنصوص عليه في الفقرة (أ) من هذه المادة انتقال السهم التأسيسي إلى الورثة وفيما بين الزوجين والأصول والفروع، وكذلك انتقاله من مؤسس إلى مؤسس آخر في الشركة وفتح السهم إلى الغير بقرار قضائي أو نتيجة بيعه بالمزاد العلني وفق لحكام القانون.

مكتبات العدل

## المادة (١٠١)

مع مراعاة النصوص الواردة في أي قانون آخر، يجوز لمؤسسي الشركة المساهمة العامة أو مجلس ادارتها أن يعهدوا بتغطية أسهم الشركة إلى متعهد تغطية أو أكثر.

## المادة (١٠٢)

أ- لا يجوز لأكثر من شخص واحد الاشتراك في الطلب الواحد للاكتتاب في تلك الأسهم، ويحظر الاكتتاب الوهمي أو بأسماء وهمية وذلك تحت طائلة بطلان الاكتتاب في أي من الحالات المنصوص عليها في هذه الفقرة.  
ب- يجري الاكتتاب في أسهم الشركة المساهمة العامة بشكل يتفق مع أحكام هذا القانون والقوانين النافذة الأخرى.

## المادة (١٠٣)

على الشركة تزويد المراقب خلال مدة لا تتجاوز ثلاثين يوماً من تاريخ اغلاق أي اكتتاب في أسهم الشركة المساهمة العامة كشفاً يتضمن أسماء المكتتبين، ومقدار الاسهم التي اكتتب كل منهم فيها.

## المادة (١٠٤)

إذا زاد الاكتتاب في أسهم الشركة المساهمة العامة على عدد الاسهم المطروحة في الاكتتاب فيترتب على الشركة تخصيص الاسهم المطروحة على المكتتبين وفقاً للأنظمة والتشريعات المعمول بها.

## المادة (١٠٥)

تكون الشركة مسؤولة عن اعادة المبالغ الزائدة على قيمة اسهم الشركة المساهمة العامة المطروحة للاكتتاب وذلك وخلال مدة لا تزيد على ثلاثين يوماً من تاريخ اغلاق الاكتتاب أو قرار تخصيص الاسهم أيهما سبق. وإذا تخلفت عن ذلك لأي

سبب من الاسباب فيترتب لكل من المستحقين لتلك المبالغ فائدة عليها تحسب من بداية الشهر التالي مباشرة لمدة الثلاثين يوماً المنصوص عليها في هذه المادة وبمعدل أعلى سعر للفائدة السائد بين البنوك الاردنية على الودائع لأجل خلال ذلك الشهر.

## المادة (١٠٦)

أ- يرأس اجتماع الهيئة العامة الأول للشركة المساهمة العامة المشار اليه في المادة (٩٢) من هذا القانون أحد أعضاء لجنة مؤسسي الشركة المكلفين بادارة الشركة بموجب أحكام المادة (٩٢) من هذا القانون وتقوم الهيئة العامة في هذا الاجتماع بما يلي:

١- الاطلاع على تقرير لجنة مؤسسي الشركة المكلفين بادارة الشركة الذي يجب أن يتضمن معلومات وبيانات والية عن جميع أعمال التأسيس واجراءاته مع الوثائق المؤيدة لها، والتثبت من صحتها، ومدى موافقتها للقانون ولنظام الشركة الأساسي.

٢- الاطلاع على نفقات التأسيس ومناقشتها واتخاذ القرارات المناسبة بشأنها.

٣- انتخاب مجلس الادارة الأول للشركة.

٤- انتخاب مدقق أو مدققي حسابات الشركة وتحديد أتعابهم أو تفويض مجلس الادارة بتحديدهما.

ب- تطبق على اجتماع الهيئة العامة الأول اجراءات ومتطلبات الدعوة والنيابة القانوني واتخاذ القرارات المطبقة على اجتماعات الهيئة العامة العادية للشركة.

ج- تنتهي صلاحيات لجنة مؤسسي الشركة المساهمة العامة وأعمالها فور انتخاب مجلس الادارة الأول للشركة وعليهم تسليم جميع المستندات والوثائق الخاصة بالشركة إلى هذا المجلس.

مكتبة العدل

## المادة (١٠٧)

إذا اعترض مساهمون في الشركة المساهمة العامة يحملون ما لا يقل عن (٢٠٪) من الاسهم الممثلة في اجتماع الهيئة العامة الأول للشركة على أي بند من بنود نفقات تأسيس الشركة، فعلى المراقب التحقق من صحة الاعتراض وتسويته. فإذا لم يتمكن من ذلك لأي سبب من الأسباب فلمقدمي طلب الاعتراض اقامة الدعوى لدى المحكمة.

## المادة (١٠٨)

أ- يترتب على رئيس مجلس الادارة الاول للشركة تزويد المراقب بنسخة من محضر اجتماع الهيئة العامة الأول للشركة والوثائق والبيانات التي قدمتها لجنة مؤسسي الشركة الى الهيئة العامة وذلك خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ اجتماع الهيئة العامة الأول.

ب- إذا تبين للمراقب أن الشركة المساهمة العامة قد أغفلت في مرحلة تأسيسها تطبيق أي نص أو حكم قانوني أو خالفت مثل ذلك النص أو الحكم فعلياً أن يندرها خطياً بتصويب أوضاعها خلال ثلاثة أشهر من تاريخ تبليغها الانذار فإذا لم تمتثل لما يتطلبه الانذار أحالها الى المحكمة.

ج- إذا تبين له من تدقيق الوثائق المقدمة اليه بمقتضى أحكام الفقرة (أ) من هذه المادة أن اجراءات تأسيس الشركة المساهمة العامة كانت سليمة من الناحية القانونية فيعلمها خطياً بحقها في الشروع في أعمالها.

## الفصل الرابع

## الأسهم العينية

## المادة (١٠٩)

أ- يجوز لمؤسسي الشركة المساهمة العامة أن يقدموا مقابل أسهمهم في الشركة مقدمات عينية تقوم بالنقد، وتعتبر من المقدمات العينية حقوق الامتياز والاختراع والمعرفة الفنية وجميع الحقوق المعنوية وأي حقوق أخرى يقرها المؤسسون ويحق للوزير بناءً على تنسيب المراقب التثبت من صحة تقدير المقدمات العينية بالطريقة التي يراها مناسبة، أو من خلال تشكيل لجنة من الخبراء وعلى نفقة الشركة شريطة أن تقدم اللجنة تقريرها خلال مدة لا تتجاوز السنتين يوماً من تاريخ تشكيلها، ويعتبر قرار اللجنة بعد موافقة الوزير عليه نهائياً، فإذا اعترض المؤسسون للوزير رفض تسجيل الشركة، ولا يحق لأي من المؤسسين أو المساهمين اللاحقين الاعتراض على قيمة الاسهم العينية المقدمة بمرحلة التأسيس.

ب- أما بالنسبة للأسهم العينية المقدمة في أي مرحلة لاحقة للتأسيس فيجب الحصول على موافقة الهيئة العامة غير العادية على قيمة المقدمات العينية.

ج- يحق لأي مساهم حضر اجتماع الهيئة العامة غير العادية وسجل اعتراضه في محضر ذلك الاجتماع أن يطعن لدى المحكمة المختصة بقيمة المقدمات العينية خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ الاجتماع.

## المادة (١١٠)

لا تصدر الاسهم العينية في الشركة المساهمة العامة لمالكها الا بعد اتمام الاجراءات القانونية الخاصة بتسليم المقدمات العينية الى الشركة ونقل ملكيتها اليها.

مكتبة  
الادارة



## المادة (١١١)

يتمتع مالكو الاسهم العينية في الشركة المساهمة العامة بالحقوق التي يتمتع بها أصحاب الاسهم النقدية وإذا كانت الاسهم العينية تأسيسية فتطبق عليها القيود المطبقة على الاسهم النقدية التأسيسية.

## الفصل الخامس

## زيادة رأسمال الشركة المساهمة العامة

## المادة (١١٢)

يجوز للشركة المساهمة العامة أن تزيد رأسمالها المصرح به بموافقة هيئتها العامة غير العادية إذا كان قد اكتتب به بالكامل على أن تتضمن الموافقة طريقة تغطية الزيادة.

## المادة (١١٣)

مع مراعاة قانون الأوراق المالية، للشركة المساهمة العامة زيادة رأسمالها بإحدى الطرق التالية أو أي طريقة أخرى تقرها الهيئة العامة للشركة:

- ١- طرح اسهم الزيادة للاكتتاب من قبل المساهمين أو غيرهم.
- ٢- ضم الاحتياطي الاختياري أو الأرباح المدورة المتراكمة أو كليهما إلى رأسمال الشركة.
- ٣- رسلة الديون المترتبة على الشركة أو أي جزء منها شريطة موافقة أصحاب هذه الديون خطياً على ذلك.
- ٤- تحويل أسناد القرض القابلة للتحويل إلى اسهم وفقاً لأحكام هذا القانون.

## الفصل السادس

## تخفيض رأسمال الشركة المساهمة العامة

## المادة (١١٤)

أ- يجوز للشركة المساهمة بقرار من الهيئة العامة غير العادية تخفيض الجزء غير المكتتب به من رأسمالها المصرح به، كما يجوز لها تخفيض رأسمالها المكتتب به إذا زاد على حاجتها أو إذا طرأت عليها خسارة ورات الشركة انقاص رأسمالها بمقدار هذه الخسارة أو أي جزء منها، على أن تراعى في قرار التخفيض واجراءاته حقوق الغير المنصوص عليها في المادة (١١٥) من هذا القانون.

ب- يجري التخفيض في رأس المال المكتتب به بتزويل قيمة الأسهم بالغاء جزء من ثمنها المدفوع يوازي مبلغ الخسارة في حالة وجود خسارة في الشركة أو باعادة جزء منه إذا رأت أن رأسمالها يزيد عن حاجتها.

ج- لا يجوز تخفيض رأسمال الشركة المساهمة العامة في أي حالة من الحالات إلى أقل من الحد الأدنى المقرر بمقتضى المادة (٩٥) من هذا القانون.

## المادة (١١٥)

أ- يقدم مجلس ادارة الشركة المساهمة العامة طلب تخفيض رأس مالها المكتتب به إلى المراقب مع الاسباب الموجبة له بعد أن تقرر الهيئة العامة للشركة الموافقة على التخفيض بأكثرية لا تقل عن (٧٥٪) خمسة وسبعين بالمائة من الاسهم الممثلة في اجتماعها غير العادي الذي تعقده لهذه الغاية، وترفق بالطلب قائمة بأسماء دائلي الشركة ومقدار دين كل منهم وعنوانه وبيان بموجودات الشركة والتزاماتها، على أن تكون قائمة الدائنين للشركة وبيان بموجوداتها والتزاماتها مصدقة من مدقق حساباتها.

ب- يبلغ المراقب الدائنين الواردة اسمائهم في القائمة المقدمة من قبل الشركة اشعاراً يتضمن قرار هيئتها العامة بتخفيض رأس مال الشركة للمكتتب به

مكتبة العدل

وينشر الاشعار في صحيفتين يوميتين محليتين على نفقة الشركة، ولكل دائن أن يقدم الى المراقب خلال مدة لا تزيد على ثلاثين يوماً من تاريخ نشر الاشعار لآخر مرة اعتراضاً خطياً على تخفيض رأس مال الشركة، فإذا لم يتمكن المراقب من تسوية الاعتراضات التي قدمت اليه خلال ثلاثين يوماً من تاريخ انتهاء المدة المحددة لتقديمها فيحق لأصحابها مراجعة المحكمة بشأن ما ورد في اعتراضاتهم خلال ثلاثين يوماً من تاريخ انتهاء المدة التي منحت للمراقب لتسويتها، وترد أي دعوى تقدم بعد هذه المدة.

ج- إذا تبلغ المراقب اشعاراً خطياً من المحكمة بأقامة أي دعوى لديها خلال المدة المنصوص عليها في الفقرة (ب) من هذه المادة بالطعن في تخفيض رأس مال الشركة المكتتب به، فيترتب عليه أن يوقف اجراءات التخفيض الى أن يصدر قرار المحكمة في الدعوى ويكتسب الدرجة القطعية، على أن تعتبر الدعوى في هذه الحالة من الدعاوي ذات الصفة المستعجلة بمقتضى أحكام قانون أصول المحاكمات المدنية المعمول به.

د- إذا لم تقدم أي دعوى الى المحكمة بالطعن في قرار الهيئة العامة للشركة المساهمة العامة بتخفيض رأس مالها المكتتب به أو اقيمت دعوى وردتها المحكمة واكتسبت الحكم الدرجة القطعية، فيترتب على المراقب متابعة النظر في تخفيض رأس مال الشركة، وأن يرفع تنسيبه بشأنه الى الوزير ليصدر القرار الذي يراه مناسباً فيه، فإذا قرر الموافقة عليه تم تسجيله ونشره من قبل المراقب على نفقة الشركة وفقاً للاجراءات المنصوص عليها في هذا القانون، وبحيث يحل رأس المال المخفض للشركة حكماً محل رأس مالها المدرج في عقد تأسيسها ونظامها.

هـ- لا تشترط موافقة المراقب والدائنين على تخفيض الجزء غير المكتتب به من رأس المال المصرح به.

## الفصل السابع

## اسناد القرض

## المادة (١١٦)

اسناد القرض أوراق مالية ذات قيمة اسمية واحدة قابلة للتداول تصدرها الشركة المساهمة العامة وتطرحها وفقاً لأحكام هذا القانون وأي قانون آخر مختص للحصول على قرض تتعهد الشركة بموجبها بسداد القرض وفوائده وفقاً لشروط الإصدار.

## المادة (١١٧)

يشترط في اسناد القرض موافقة مجلس إدارة الشركة على إصدارها بأغلبية ثلثي أعضاء المجلس على الأقل، وإذا كانت هذه الاسناد قابلة للتحويل إلى أسهم فيشترط كذلك الحصول على موافقة الهيئة العامة غير العادية للشركة، وتعتبر موافقتها هذه بمثابة موافقة على زيادة رأس المال المصرح به للشركة دون أن يكون لمجلس الإدارة فيما يتعلق بهذه الزيادة أن يمارس الصلاحيات الممنوحة له بموجب الفقرة (ب) من المادة (٩٥) من هذا القانون.

## المادة (١١٨)

تكون اسناد القرض اسمية تسجل أسماء مالكيها وتوثق البيوع الواقعة عليها في سجلات الشركة المصدرة لها أو لدى الجهة الحافظة لهذه السجلات، وتكون هذه الاسناد قابلة للتداول في أسواق الأوراق المالية حسب ما ينص عليه قانون الأوراق المالية النافذ.

## المادة (١١٩)

أ- تكون اسناد القرض بقيمة اسمية واحدة في الإصدار الواحد ويصدر شهادات الاسناد بفئات مختلفة لأغراض التداول.

مكتبة المجلس

ب- يجوز أن يباع سند القرض بقيمته الاسمية أو بخصم أو بعلاوة إصدار وفي جميع الحالات يسدد السند بقيمته الاسمية.

#### المادة (١٢٠)

تدفع قيمة سند القرض عند الاكتتاب به دفعة واحدة وتفيد باسم الشركة المقترضة فإذا وجد متعهد تغطية فيجوز في هذه الحالة تسجيل المبالغ المدفوعة باسمه بموافقة مجلس إدارة الشركة المقترضة وتعاد حصيلة الاكتتاب للشركة في الموعد المتفق عليه مع متعهد التغطية.

#### المادة (١٢١)

يجب أن يتضمن السند البيانات التالية:

أ - على وجه السند:

- ١- اسم الشركة المقترضة وشعارها إن وجد وعنوانها ورقم تسجيلها وتاريخه ومدة الشركة.
  - ٢- اسم مالك سند القرض إذا كان السند اسمياً.
  - ٣- رقم السند ونوعه وقيمته الاسمية ومدة وسعر الفائدة.
- ب- على ظهر السند:

- ١- مجموع قيم اسناد القرض المصدرة.
- ٢- مواعيد وشروط اطفاء الاسناد ومواعيد استحقاق الفائدة.
- ٣- الضمانات الخاصة للدين الذي يمثله السند إن وجدت.
- ٤- أي شروط وأحكام أخرى ترى الشركة المقترضة اضافتها إلى السند شريطة أن تتوافق هذه الاضافات مع شروط الإصدار.

#### المادة (١٢٢)

إذا كانت اسناد القرض مضمونة بأموال منقولة أو غير منقولة أو بموجودات عينية لغرض أو بخير ذلك من الضمانات أو الكفالات فيجب أن يتم وضع تلك الأموال

والموجودات تأميناً للقرض وفقاً للتشريعات المعمول بها وتوثيق الرهن أو الضمان أو الكفالة قبل تسليم أموال الاكتتاب في اسناد القرض إلى الشركة.

#### المادة (١٢٣)

تحرر اسناد القرض بالدينار الأردني أو بأي عملة أجنبية وفق القوانين المعمول بها.

#### المادة (١٢٤)

لمجلس الإدارة أن يكتفي بقيمة الاسناد التي تم الاكتتاب بها إذا لم تتم تغطية جميع الاسناد الصادرة خلال المدة المقررة.

#### المادة (١٢٥)

يجوز للشركة إصدار اسناد قرض قابلة للتحويل إلى أسهم وفقاً للأحكام التالية:

- أ - أن يتضمن قرار مجلس الإدارة جميع القواعد والشروط التي يتم على أساسها تحويل الاسناد إلى أسهم وأن يتم بموافقة مالكيها الخطية وبالشروط وطبقاً للأسس المحددة لذلك.
- ب- أن يبدى حامل السند رغبته بالتحويل في المواعيد التي تنص عليها شروط الإصدار، فإذا لم يبدى رغبته خلال هذه المدة فقد حقه في التحويل.
- ج - أن تكون للأسهم التي يحصل عليها مالكو الاسناد حقوق في الأرباح تتناسب مع المدة الزمنية بين موعد التحويل وانتهاء السنة المالية.
- د - أن يتم في نهاية كل سنة مالية بيان عدد الأسهم التي تم إصدارها خلال السنة مقابل اسناد القرض التي رغب أصحابها في تحويلها إلى أسهم خلال تلك السنة.

مكتبة العدل

## المادة (١٢٦)

- أ - تتكون حكماً من مالكي اسناد القرض في كل اصدار هيئة تسمى هيئة مالكي اسناد القرض.
- ب - لهيئة مالكي اسناد القرض الحق أن تعين أميناً للاصدار على نفقة الشركة المصدرة لاسناد القرض.
- ج - يشترط في أمين الاصدار أن يكون مرخصاً لممارسة هذا النشاط من قبل الجهات المختصة.

## المادة (١٢٧)

- أ - تكون مهمة هيئة مالكي اسناد القرض حماية حقوق مالكيها واتخاذ التدابير اللازمة لصيانة هذه الحقوق بالتعاون مع أمين الاصدار.
- ب - تجتمع هيئة مالكي اسناد القرض لأول مرة بناءً على دعوة من مجلس إدارة الشركة المصدرة للاسناد ويتولى أمين الاصدار المعين دعوة الهيئة بعد ذلك.

## المادة (١٢٨)

يتولى أمين الاصدار الصلاحيات التالية:

- أ - تمثيل هيئة مالكي اسناد القرض أمام القضاء كمدع أو مدعى عليه كما يمثلها أمام أي جهة أخرى.
- ب - تولي أمانة اجتماعات هيئة مالكي اسناد القرض.
- ج - القيام بالأعمال اللازمة لحماية مالكي اسناد القرض والمحافظة على حقوقهم.
- د - أي مهام أخرى توكله بها هيئة اسناد القرض.

## المادة (١٢٩)

على الشركة المقترضة دعوة أمين الاصدار لاجتماعات الهيئة العامة للشركة وعليه أن يحضر تلك الاجتماعات ويؤدي ملاحظاته ولا يكون له حق التصويت على قرارات الهيئة العامة.

## المادة (١٣٠)

- أ - على أمين الاصدار أن يدعو مالكي الاسناد للاجتماع كلما رأى ذلك ضرورياً على أن لا تقل اجتماعات هيئة مالكي اسناد القرض عن مرة واحدة في السنة.
- ب - تدعى هيئة مالكي الاسناد وفقاً للقواعد المقررة لدعوة الهيئة العامة العادية وتطبق على الدعوة واجتماعاتها الأحكام ذاتها التي تطبق على هذه الهيئة.
- ج - كل تصرف يخالف شروط اصدار اسناد القرض يعتبر باطلاً إلا إذا أقرته هيئة مالكي اسناد القرض بأكثرية ثلاثة أرباع أصواتهم الممثلة في الاجتماع شريطة أن لا تقل الاسناد الممثلة في الاجتماع عن ثلثي مجموع قيمة الاسناد المصدرة والمكتتب بها.
- د - يبلغ أمين الاصدار قرارات هيئة مالكي اسناد القرض إلى المراقب والشركة المصدرة للاسناد وأي سوق للأوراق المالية تكون الاسناد مدرجة فيها.

## المادة (١٣١)

يجوز أن تتضمن شروط الاصدار حق الشركة باطفاء اسناد القرض بالقرعة سنوياً على مدى مدة اسناد القرض.

## الفصل الثامن

## إدارة الشركة المساهمة العامة

## المادة (١٣٢)

- أ - يتولى إدارة الشركة المساهمة العامة مجلس إدارة لا يقل عدد أعضائه عن ثلاثة أشخاص ولا يزيد على ثلاثة عشر شخصاً وفقاً لما يحدده نظام الشركة، ويتم انتخابهم من قبل الهيئة العامة للشركة بالاقتراع السري.

مجلس الاعيان



وفقاً لأحكام هذا القانون. ويقوم بمهام ومسؤوليات ادارة أعمالها لمدة اربع سنوات تبدأ من تاريخ انتخابه.

ب- مع مراعاة أحكام الفقرة (ج) من هذه المادة، على مجلس الادارة أن يدعو الهيئة العامة للشركة للاجتماع خلال الأشهر الثلاثة الأخيرة من مدته لانتخاب مجلس ادارة يحل محله عند انتهاء تلك المدة، على أن يستمر في عمله الى أن ينتخب مجلس الادارة الجديد اذا تأخر انتخابه لأي سبب من الأسباب، ويشترط في ذلك أن لا تزيد مدة التأخير في أي حالة من الحالات على ثلاثة أشهر من تاريخ انتهاء مدة المجلس القائم.

ج- اذا كان موعد عقد الاجتماع الذي ستدعى اليه الهيئة العامة للشركة بمقتضى أحكام الفقرة (ب) من هذه المادة يقع قبل انتهاء مدة مجلس الادارة القائم بستة أشهر على الأكثر، أو يقع بعد انتهاء مدة المجلس بنفس المدة، فيستمر هذا المجلس في عمله وينتخب مجلس الادارة الجديد في أقرب اجتماع عادي للهيئة العامة.

#### المادة (١٣٣)

أ- يحدد نظام الشركة المساهمة العامة عدد الأسهم التي يشترط أن يكون الشخص مالكا لها في الشركة حتى يترشح لعضوية مجلس ادارتها ويبقى محتفظاً بعضويته فيه، ويشترط في هذه الأسهم أن لا تكون محجوزة أو مرهونة أو مقيدة بأي قيد آخر يمنع التصرف المطلق بها، ويستثنى من هذا الحكم القيد المنصوص عليه في المادة (١٠٠) من هذا القانون الذي يقضي بعدم جواز التصرف في الأسهم التأسيسية.

ب- يبقى النصاب المؤهل لعضوية مجلس الادارة محجوزاً ما دام مالك الأسهم عضواً في المجلس ولمدة ستة أشهر بعد انتهاء عضويته فيها، ولا يجوز التداول بها خلال تلك المدة. وتحقيقاً لذلك توضع اشارة الحجز عليها مع الاشارة الى ذلك في سجل المساهمين ويعتبر هذا الحجز رهناً لمصلحة

الشركة ولضمان المسؤوليات والالتزامات المترتبة على ذلك العضو وعلى مجلس الادارة.

ج- تسقط تلقائياً عضوية أي عضو من أعضاء مجلس ادارة الشركة المساهمة العامة اذا نقص عدد الأسهم التي يجب أن يكون مالكا لها بمقتضى أحكام الفقرة (أ) من هذه المادة، لأي سبب من الأسباب او تبييت الحجز عليها بحكم قضائي اكتسب الدرجة القطعية أو تسم رهناً خلال مدة عضويته، ما لم يكمل الأسهم التي نقصت من أسهم التأهيل الخاصة به خلال مدة لا تزيد عن ثلاثين يوماً، ولا يجوز له أن يحضر أي اجتماع لمجلس الادارة خلال حدوث النقص في أسهمه.

#### المادة (١٣٤)

لا يجوز أن يترشح لعضوية مجلس ادارة الشركة المساهمة العامة أو يكون عضواً فيه أي شخص حكم عليه من محكمة مختصة بما يلي:-

- أ- بأي عقوبة جنائية أو جنحية في جريمة مخلة بالشرف كالرشوة والاختلاس والسرقة والتزوير وسوء استعمال الأمانة والشهادة الكاذبة أو أي جريمة أخرى مخلة بالأداب والأخلاق العامة، أو أن يكون فاقداً للأهلية المدنية أو بالافلاس ما لم يرد له اعتباره.
- ب- بأي عقوبة من العقوبات المنصوص عليها في المادة (٢٧٨) من هذا القانون.

#### المادة (١٣٥)

- أ- اذا ساهمت الحكومة أو أي من المؤسسات الرسمية العامة أو أي شخصية اعتبارية عامة أخرى في شركة مساهمة عامة فيتمثل في مجلس ادارتها بعضو أو أكثر حسبما يتفق عليه بين الأطراف المعنية أو بعدد يتناسب مع نسبة مساهمتها في رأس مال الشركة ولا تشارك في انتخاب أعضاء مجلس الادارة الآخرين، ويتمتع العضو الذي تمثله لتمثيلها بجميع حقوق العضوة

مجلس الاعيان

الآخرى، ويتحمل واجباتها، ويشترط أن لا يعين أي شخص بمقتضى أحكام هذه الفقرة عضواً في أكثر من مجلس إدارة شركتين تساهم فيهما الحكومة بما في ذلك الشركات العربية والأجنبية.

ب- تستمر عضوية ممثل الحكومة أو المؤسسة الرسمية العامة أو الشخصية الاعتبارية العامة الأخرى في مجلس إدارة الشركة المساهمة العامة للمدة المقررة للمجلس، وللجهة التي عينته استبدال غيره به في أي وقت من الأوقات ليكمل مدة سلته في المجلس، أو انتداب من يحل محله بصورة مؤقتة في حالة مرضه أو غيابه عن المملكة، على أن تبلغ الشركة خطياً في الحاليتين.

ج- إذا استقال العضو الذي يمثل الحكومة أو المؤسسة الرسمية العامة أو أي شخصية اعتبارية عامة أخرى من عضوية مجلس إدارة الشركة فتعتبر الاستقالة نافذة بحقه، وللجهة التي كان يمثلها في مجلس الإدارة تعيين من يحل محله فيه.

د- تحدد الأحكام الخاصة بتعيين ممثلي الحكومة في مجالس إدارة الشركات المساهمة العامة بموجب قانون المؤسسة الأردنية للاستثمار والأنظمة الصادرة بمقتضاه وأي تشريع آخر يحلله أو يحل محله.

هـ- تطبق أحكام هذه المادة على الحكومات والأشخاص الاعتبارية العامة غير الأردنية عند مساهمتها في رؤوس أموال الشركات الأردنية.

#### المادة (١٣٦)

أ- يحق للشخص الاعتباري من غير الأشخاص الاعتبارية العامة المشار إليهم في المادة (١٣٥) أعلاه المساهمين في الشركة المساهمة العامة ترشيح من يراه مناسباً لعدد من المقاعد في مجلس الإدارة حسب نسبة مساهمته في رأس مال الشركة ولا يجوز له استبداله خلال مدة المجلس.

ب- يتوجب على الشخص الاعتباري المذكور في الفقرة (أ) أعلاه تسمية ممثله في مجلس الإدارة خلال عشرة (١٠) أيام من تاريخ انتخابه ممن تتوافر فيه شروط ومؤهلات العضوية المنصوص عليها في هذا القانون فيما عدا حيازته لأسهم التأهيل ويعتبر فاقداً للعضوية إذا لم يعمد إلى تسمية ممثله خلال شهر من تاريخ انتخابه.

#### المادة (١٣٧)

أ- ينتخب مجلس إدارة الشركة المساهمة العامة من بين أعضائه بالاقتراع السري رئيساً ونائباً له يقوم بمهام وصلاحيات الرئيس عند غيابه كما ينتخب من بين أعضائه واحداً أو أكثر يكون له أو لهم حق التصويت عن الشركة منفردين أو مجتمعين وفقاً لما يقرره المجلس بهذا الشأن وفي حدود الصلاحيات التي يفوضها إليهم. ويزود مجلس إدارة الشركة المراقب بنسخ عن قراراته بانتخاب الرئيس ونائبيه والأعضاء المفوضين بالتوقيع عن الشركة، وبنماذج عن توقيعهم، وذلك خلال سبعة أيام من صدور تلك القرارات.

ب- لمجلس إدارة الشركة تفويض أي موظف في الشركة بالتوقيع عنها، وذلك في حدود الصلاحيات التي يفوضها إليه.

#### المادة (١٣٨)

أ- على كل من رئيس وأعضاء مجلس إدارة الشركة المساهمة العامة، وعلى كل من مديرها العام والمديرين الرئيسيين فيها أن يقدم إلى مجلس الإدارة في أول اجتماع يعقده بعد انتخابه قراراً خطياً بما يملكه هو وكل من زوجته وأولاده القاصرين من أسهم في الشركة، وأسماء الشركات الأخرى التي يملك هو وكل من زوجته وأولاده القاصرين حصصاً أو أسهماً فيها إذا كانت الشركة مساهمة في تلك الشركات الأخرى وأن يقدم إلى المجلس أي تغيير يطرأ على هذه البيانات خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ وقوع التغيير.

مجلس الاعيان

ب- على مجلس ادارة الشركة أن يزود المراقب بنسخ عن البيانات المنصوص عليها في الفقرة (أ) من هذه المادة والتغيير الذي يطرا على أي منها خلال سبعة أيام من تقديمها أو تقديم أي تغيير طرأ عليها.

#### المادة (١٣٩)

لا يجوز للشركة المساهمة العامة تحت طائلة البطلان أن تقدم قرضاً نقدياً من أي نوع إلى رئيس مجلس ادارة الشركة أو إلى أي من أعضائه أو إلى أصول أي منهم أو فروعه أو زوجه، ويستثنى من ذلك البنوك والشركات المالية التي يجوز لها أن تقرض أيضاً من أولئك ضمن غاياتها وبالشروط التي تتعامل بها مع عملائها الآخرين.

#### المادة (١٤٠)

- أ- يترتب على مجلس ادارة الشركة المساهمة العامة أن يعد خلال مدة لا تزيد على ثلاثة اشهر من انتهاء السنة المالية للشركة الحسابات والبيانات التالية لعرضها على الهيئة العامة:
  - ١- الميزانية السنوية العامة للشركة وبيان الأرباح والخسائر وبيان التفقات النقدية والايضاحات حولها مقارنة مع السنة المالية السابقة مصدقة جميعها من مدققي حسابات الشركة.
  - ٢- التقرير السنوي لمجلس الادارة عن أعمال الشركة خلال السنة الماضية وتوقعاتها المستقبلية للسنة القادمة.
- ب- يزود مجلس الادارة المراقب بنسخ عن الحسابات والبيانات المنصوص عليها في الفقرة (أ) من هذه المادة قبل الموعد المحدد لاجتماع الهيئة العامة للشركة بمدة لا تقل عن واحد وعشرون يوماً.

#### المادة (١٤١)

على مجلس الادارة للشركة المساهمة العامة أن ينشر الميزانية العامة للشركة وحساب أرباحها وخسائرها وخلصاة والية عن التقرير السنوي للمجلس وتقرير مدققي حسابات الشركة خلال مدة لا تزيد على ثلاثين يوماً من تاريخ انعقاد الهيئة العامة.

#### المادة (١٤٢)

يعد مجلس ادارة الشركة المساهمة العامة تقريراً كل ستة أشهر يبين فيه المركز المالي للشركة ونتائج أعمالها، على أن يصدق التقرير من رئيس مجلس الادارة ويزود المراقب بنسخة من التقرير خلال ستين يوماً من انتهاء الفترة.

#### المادة (١٤٣)

- أ- يضع مجلس ادارة الشركة المساهمة العامة في مركزها الرئيسي قبل ثلاثة أيام على الأقل من الموعد المحدد لاجتماع الهيئة العامة للشركة كشفاً مفصلاً لاطلاع المساهمين يتضمن البيانات التالية ويتم تزويد المراقب بنسخة منها:
  - ١- جميع المبالغ التي حصل عليها كل من رئيس وأعضاء مجلس الادارة من الشركة خلال السنة المالية من اجور واتصاف ورواتب وعلاوات ومكافآت وغيرها.
  - ٢- المزايا التي يتمتع بها كل من رئيس وأعضاء مجلس الادارة من الشركة كالمسكن المجاني والسيارات وغير ذلك.
  - ٣- المبالغ التي دفعت لكل من رئيس وأعضاء مجلس الادارة خلال السنة المالية كنفقات سفر والنقل داخل المملكة وخارجها.
  - ٤- التبرعات التي دفعتها الشركة خلال السنة المالية مفصلة والجهات التي دفعت لها.

مكتبة المحاماة

ب- يعتبر كل من رئيس واعضاء مجلس ادارة الشركة مسؤولين عن تنفيذ احكام هذه المادة وعن صحة البيانات التي تقدم بموجبها لاطلاع المساهمين عليها.

#### المادة (١٤٤)

أ- يوجه مجلس ادارة الشركة المساهمة العامة الدعوة الى كل مساهم فيها لحضور اجتماع الهيئة العامة ترسل بالبريد العادي قبل اربعة عشر يوماً على الأقل من التاريخ المقرر لعقد الاجتماع ويجوز تسليم الدعوة باليد للمساهم مقابل التوقيع بالاستلام.

ب- يرفق بالدعوة جدول أعمال الهيئة العامة وتقرير مجلس ادارة الشركة وميزانيتها السنوية العامة وحساباتها الختامية وتقرير مدققي الحسابات والبيانات الايضاحية.

#### المادة (١٤٥)

يترقب على مجلس ادارة الشركة المساهمة العامة أن يعلن عن الموعد المقرر لعقد اجتماع الهيئة العامة للشركة في صحيفتين يوميتين محليتين ولمرة واحدة على الأقل، وذلك قبل مدة لا تزيد على اربعة عشر يوماً من ذلك الموعد، وأن يعلن المجلس عن ذلك لمرة واحدة في احدى وسائل الإعلام الصوتية أو المرئية قبل ثلاثة أيام على الأكثر من التاريخ المحدد لاجتماع الهيئة العامة.

#### المادة (١٤٦)

أ- يجوز للشخص أن يكون عضواً في مجالس ادارة ثلاث شركات مساهمة عامة على الأكثر في وقت واحد بصفته الشخصية، كما يجوز له أن يكون ممثلاً لشخص اعتباري في مجالس ادارة ثلاث شركات مساهمة عامة على الأكثر، وفي جميع الأحوال لا يجوز للشخص أن يكون عضواً في أكثر من مجلس ادارة خمس شركات مساهمة عامة بصفته الشخصية في بعضها بصفته ممثلاً لشخص اعتباري في بعضها الاخر وتعتبر أي عضوية

حصل عليها في مجلس ادارة شركة مساهمة خلافاً لأحكام هذه الفقرة باطلة حكماً.

ب- على كل عضو يتم انتخابه في مجلس ادارة أي شركة مساهمة عامة أن يعلم المراقب خطياً عن اسماء الشركات التي يشترك في عضوية مجالس ادارتها.

ج- لا يجوز لأي شخص أن يرشح نفسه لعضوية مجلس ادارة أي شركة مساهمة عامة بصفته الشخصية أو ممثلاً لشخص اعتباري اذا كان عدد العضويات التي يشغلها قد بلغ العدد المنصوص عليه في الفقرة (أ) من هذه المادة، الا انه يفسح له المجال بالاستقالة من احدى العضويات اذا رغب في ذلك خلال اسبوعين من تاريخ انتخابه للعضوية الجديدة، على انه لا يجوز له أن يحضر اجتماع مجلس ادارة الشركة التي انتخب عضواً فيها قبل أن يكون قد وفق وضعه مع احكام هذه المادة.

#### المادة (١٤٧)

يشترط فيما يترشح نفسه لعضوية مجلس ادارة أي شركة مساهمة عامة:-

- ١- أن لا يقل عمره عن واحد وعشرين سنة.
- ٢- أن لا يكون موظفاً في الحكومة أو أي مؤسسة رسمية عامة.

#### المادة (١٤٨)

أ- لا يجوز لمن يشغل وظيفة عامة أن يكون عضواً في مجلس ادارة أي شركة مساهمة عامة الا اذا كان ممثلاً للحكومة أو لأي مؤسسة رسمية عامة أو لشخص اعتباري عام.

ب- لا يجوز لعضو مجلس ادارة الشركة أو مديرها العام أن يكون عضواً في مجلس ادارة شركة مشابهة في أعمالها للشركة التي هو عضو في مجالس ادارتها أو مماثلة لها في غايتها أو تنافسها في أعمالها كما لا يجوز له أن يقوم بأي عمل منافس لأعمالها.

مجلس الاعيان



- ج- لا يجوز أن يكون لرئيس مجلس الإدارة أو أحد أعضائه أو المدير العام أو أي موظف يعمل في الشركة مصلحة مباشرة أو غير مباشرة في العقود والمشاريع والارتباطات التي تعقد مع الشركة أو لحسابها.
- د- يستثنى من أحكام الفقرة (ج) من هذه المادة أعمال المقاولات والتعهدات والمناقصات العامة التي يسمح فيها لجميع المتنافسين الاشتراك في العروض على قدم المساواة فإذا كان العرض الأنسب مقدماً من أحد المذكورين في الفقرة (ج) من هذه المادة فيجب أن يوافق ثلثا أعضاء مجلس الإدارة على عرضه دون أن يكون له حق حضور جلسة مداولة في الموضوع المتعلق به، وتجدد هذه الموافقة سنوياً من مجلس الإدارة إذا كانت تلك العقود والارتباطات ذات طبيعة دورية ومتجددة.
- هـ- كل من يخالف أحكام هذه المادة من الأشخاص المشار اليهم في الفقرة (ج) من هذه المادة يعزل من منصبه أو وظيفته في الشركة التي هو فيها.

## المادة (١٤٩)

إذا انتخب أي شخص عضواً في مجلس إدارة أي شركة مساهمة عامة وكان غائباً عند انتخابه فعليه أن يعلن عن قبوله بتلك العضوية أو رفضها خلال عشرة أيام من تاريخ تبليغه نتيجة الانتخاب ويعتبر سكوته قبولاً منه بالعضوية.

## المادة (١٥٠)

أ- إذا شغل مركز عضو في مجلس الإدارة لأي سبب من الأسباب فيخلفه عضو ينتخبه مجلس الإدارة من المساهمين الحائزين على مؤهلات العضوية ويشترك الشخص المعنوي في هذا الانتخاب ويتبع هذا الإجراء كلما شغل مركز في مجلس الإدارة، ويبقى تعيين العضو بموجب مؤقتاً حتى يعرض على الهيئة العامة للشركة في أول اجتماع تعقده لتقوم بإقراره أو انتخاب من يملأ المركز الشاغر بمقتضى أحكام هذا القانون، وفي هذه الحالة يكمل العضو الجديد مدة سلفه في عضوية مجلس الإدارة.

- ب- لا يجوز أن يزيد عدد الأعضاء الذين يعينون في مجلس الإدارة بمقتضى هذه المادة على نصف عدد أعضاء المجلس فإذا شغل مركز في المجلس بعد ذلك فتدعى الهيئة العامة لانتخاب مجلس إدارة جديد.

## المادة (١٥١)

تنظم الأمور المالية والمحاسبية والإدارية للشركة المساهمة العامة بموجب أنظمة داخلية خاصة يحددها مجلس إدارة الشركة، ويحدد فيها بصورة مفصلة واجبات المجلس وصلاحياته ومسؤولياته في تلك الأمور على أن لا يلصق فيها على ما يخالف أحكام هذا القانون والأنظمة الصادرة بمقتضاه أو أي تشريع آخر معمول به، وترسل نسخ من هذه الأنظمة للمراقب، وللوزير بناء على تنسيب المراقب ادخال أي تعديل عليها يراه ضرورياً بما يحقق مصالح الشركة والمساهمين فيها.

## المادة (١٥٢)

أ- يعتبر رئيس مجلس الإدارة رئيساً للشركة المساهمة العامة ويمثلها لدى الغير وأمام جميع الجهات ويمارس الصلاحيات المخولة له بموجب أحكام هذا القانون والأنظمة الصادرة بمقتضاه والأنظمة الأخرى المعمول بها في الشركة ويتولى تنفيذ قرارات مجلس الإدارة بالتعاون مع الجهاز التنفيذي في الشركة.

ب- يجوز أن يكون رئيس مجلس الإدارة متفرغاً لأعمال الشركة بموافقة ثلثي أعضاء المجلس ويحدد مجلس الإدارة في هذه الحالة الصلاحيات والمسؤوليات التي يحق له ممارستها بوضوح، كما يحدد أتعابه والمعايير التي يستحقها ويشترط في ذلك أن لا يكون رئيساً متفرغاً لمجلس إدارة شركة مساهمة عامة أخرى أو مديراً عاماً لأي شركة مساهمة عامة أخرى.

مكتبة  
الكتاب  
العلمي

ج- يجوز تعيين رئيس مجلس ادارة الشركة المساهمة العامة أو أي من أعضائه مديراً عاماً للشركة أو مساعداً أو نائباً له بقرار يصدر عن أكثرية ثلثي أصوات أعضاء المجلس في أي حالة من هذه الحالات على أن لا يشترك صاحب العلاقة في التصويت.

#### المادة (١٥٣)

أ- يعين مجلس الادارة مديراً عاماً للشركة المساهمة العامة من ذوي الكفاءة ويحدد صلاحياته ومسؤولياته بموجب تعليمات يصدرها المجلس لهذه الغاية، ويفوضه بالادارة العامة لها بالتعاون مع مجلس الادارة وتحت إشرافه، ويحدد المجلس نائب المدير العام ويشترط في ذلك أن لا يكون مديراً عاماً لأكثر من شركة مساهمة عامة واحدة.

ب- لمجلس ادارة الشركة المساهمة العامة إنهاء خدمات المدير العام على أن يعلم المراقب بأي قرار يتخذ بشأن تعيين المدير العام للشركة أو إنهاء خدماته وذلك حال اتخاذ القرار.

ج- إذا كانت الأوراق المالية للشركة مدرجة في السوق فيتم إعلام السوق بأي قرار يتخذ بشأن تعيين المدير العام للشركة أو إنهاء خدماته وذلك حال اتخاذ القرار.

د- لا يجوز لرئيس مجلس ادارة الشركة المساهمة العامة أو لأي عضو من أعضائه أن يتولى أي عمل أو وظيفة في الشركة مقابل اجر أو تعويض أو مكافأة باستثناء ما نص عليه في هذا القانون الا في الحالات التي تقتضيها طبيعة عمل الشركة ويوافق عليها مجلس الادارة بأغلبية ثلثي أعضاؤه على أن لا يشارك الشخص المعني في التصويت.

#### المادة (١٥٤)

يعين مجلس الادارة أمين سر للمجلس ويحدد راتبه، يتولى تنظيم اجتماعاته وإعداد جداول أعماله وتكوين محاضر اجتماعاته وقراراته في سجل خاص

وفي صفحات متتالية مرقمة بالتسلسل وتوقع من رئيس وأعضاء المجلس الذين حضروا الاجتماع وتختم كل صفحة بخاتم الشركة.

#### المادة (١٥٥)

أ- يجتمع مجلس ادارة الشركة المساهمة العامة بدعوة خطية من رئيسه أو نائبه في حالة غيابه أو بناء على طلب خطي يقدمه الى رئيس المجلس ربع أعضائه على الأقل يبينون فيه الأسباب الداعية لعقد الاجتماع فإذا لم يوجه رئيس المجلس أو نائبه الدعوة للمجلس الى الاجتماع خلال سبعة أيام من تاريخ تسلمه الطلب للأعضاء الذين قدموا الطلب دعوته للانعقاد.

ب- يعقد مجلس ادارة الشركة المساهمة العامة اجتماعاته بحضور من نصف عدد أعضاء المجلس في مركز الشركة الرئيسي أو في أي مكان اخر داخل المملكة إذا تعذر عقده في مركزها الا أنه يحق للشركات التي لها فروع خارج المملكة أو كانت طبيعة عمل الشركة تتطلب ذلك، عقد اجتماعين على الأكثر لمجلس ادارتها في السنة خارج المملكة، وتصدر قرارات المجلس بالأكثرية المطلقة للأعضاء الذي حضروا الاجتماع وإذا تساوت الأصوات يرجح الجانب الذي صوت معه رئيس الاجتماع.

ج- يكون التصويت على قرارات مجلس ادارة الشركة شخصياً ويقوم به العضو بنفسه ولا يجوز التوكيل فيه كما لا يجوز أن يتم بالمراسلة أو بصورة غير مباشرة أخرى.

د- يجب أن لا يقل عدد اجتماعات مجلس ادارة الشركة المساهمة العامة عن ستة اجتماعات خلال السنة المالية للشركة، وأن لا ينقضي أكثر من شهرين دون عقد اجتماع للمجلس ويبلغ المراقب نسخة من الدعوة للاجتماع.

مكتبة  
مجلس الاعيان

## المادة (١٥٦)

أ- يكون لمجلس ادارة الشركة المساهمة العامة أو مديرها العام الصلاحيات الكاملة في ادارة الشركة في الحدود التي يبينها نظامها. وتعتبر الأعمال والتصرفات التي يقوم بها ويمارسها المجلس أو مدير الشركة باسمها ملزمة لها في مواجهة الغير الذي يتعامل مع الشركة بحسن نية ولها الرجوع عليه بقيمة التعويض عن الضرر الذي لحق بها وذلك بغض النظر عن أي قيد يرد في نظام الشركة أو عقد تأسيسها.

ب- يعتبر الغير الذي يتعامل مع الشركة حسن النية ما لم يثبت غير ذلك على أنه لا يلزم ذلك الغير بالتحقق من وجود أي قيد على صلاحيات مجلس الادارة أو مدير الشركة أو على سلطتهم في إلزام الشركة بموجب عقدها في نظامها.

## المادة (١٥٧)

أ- رئيس وأعضاء مجلس ادارة الشركة المساهمة العامة مسؤولون تجاه الشركة والمساهمين والغير عن كل مخالفة ارتكبتها أي منهم أو جميعهم للقوانين والأنظمة المعمول بها ولنظام الشركة وعن أي خطأ في ادارة الشركة ولا تحول موافقة الهيئة العامة على إبراء ذمة مجلس الادارة دون الملاحقة القانونية لرئيس وأعضاء المجلس.

ب- تكون المسؤولية المنصوص عليها في الفقرة (أ) من هذه المادة اما شخصية تترتب على عضو أو أكثر من أعضاء مجلس ادارة الشركة أو مشتركة بين رئيس وأعضاء المجلس ويكونون جميعهم في هذه الحالة الأخيرة مسؤولين بالتضامن والتكافل عن التعويض عن الضرر الذي نتج عن المخالفة أو الخطأ، على أن لا تشمل هذه المسؤولية أي عضو أثبت اعتراضه خطياً في محضر للاجتماع على القرار الذي تضمن المخالفة أو الخطأ وفي جميع الأحوال لا تسمع الدعوى بهذه المسؤولية بعد مرور خمس سنوات على

تاريخ اجتماع الهيئة العامة الذي صادقت فيه على الميزانية السنوية والحسابات الختامية للشركة.

## المادة (١٥٨)

يحظر على رئيس وأعضاء مجلس ادارة الشركة المساهمة العامة ومديرها العام أو أي موظف يعمل فيها أن يفشي إلى أي مساهم في الشركة أو إلى غيره أي معلومات أو بيانات تتعلق بالشركة وتعتبر ذات طبيعة سرية بالنسبة لها وكان قد حصل عليها بحكم منصبه في الشركة أو قيامه بأي عمل لها أو فيها وذلك تحت طائلة العزل والمطالبة بالتعويض عن الأضرار التي لحقت بالشركة، ويستثنى من ذلك المعلومات التي تجيز القوانين والأنظمة المعمول بها نشرها. ولا تحول موافقة الهيئة العامة على إبراء رئيس وأعضاء مجلس الادارة من هذه المسؤولية.

## المادة (١٥٩)

رئيس وأعضاء مجلس ادارة الشركة المساهمة العامة مسؤولون بالتضامن والتكافل تجاه المساهمين عن تقصيرهم أو إهمالهم في ادارة الشركة غير أنه في حالة تصفية الشركة وظهور عجز في موجوداتها بحيث لا تستطيع الوفاء بالتزاماتها وكان سبب هذا العجز أو التقصير أو الإهمال من رئيس وأعضاء المجلس أو المدير العام في ادارة الشركة أو مدققي الحسابات للمحكمة أن تقرر تحميل كل مسؤول عن هذا العجز ديون الشركة كلها أو بعضها حسب مقتضى الحال، وتحدد المحكمة المبالغ الواجب ادائها وما إذا كان المسببون للخسارة متضامنين في المسؤولية أم لا.

## المادة (١٦٠)

يحق للمراقب وللشركة ولأي مساهم فيها إقامة الدعوى بمقتضى أحكام المواد (١٥٧ و ١٥٨ و ١٥٩) من هذا القانون.

مكتبة  
الكتاب

## المادة (١٦١)

- أ- لا يمكن الاحتجاج بالإبراء الصادر عن الهيئة العامة الا اذا سبقه بيان حسابات الشركة السنوية وعلان تقرير مدققي الحسابات.
- ب- لا يشمل هذا الإبراء الا الأمور التي تمكنت الهيئة العامة من معرفتها.

## المادة (١٦٢)

- أ- تحدد مكافأة رئيس وأعضاء مجلس الادارة في الشركة المساهمة العامة بنسبة (١٠٪) من الربح الصافي القابل للتوزيع على المساهمين بعد تنزيل جميع الضرائب والاحتياطات وبعد أقصى (٥٠٠٠) خمسة آلاف دينار لكل منهم في السنة، وتوزع المكافأة عليهم بنسبة عدد الجلسات التي حضرها كل منهم، وتعتبر الجلسات التي لم يحضرها العضو لسبب مشروع يوافق عليه المجلس من الجلسات التي حضرها العضو.
- ب- اذا كانت الشركة في مرحلة التأسيس ولم تحقق بعد أرباحاً يجوز توزيع مكافأة سنوية لرئيس وأعضاء مجلس الادارة بمعدل لا يتجاوز الف دينار لكل عضو الى أن تبدأ الشركة بتحقيق الأرباح وعندها تخضع لأحكام الفقرة (أ) من هذه المادة.

ج- اما اذا لحقت بالشركة خسائر بعد تحقيق الأرباح أو لم تكن قد حققت أرباحاً بعد فيعطى لكل من رئيس وأعضاء مجلس الادارة تعويضاً عن جهودهم في ادارة الشركة بمعدل (٢٠) ديناراً عن كل جلسة من جلسات مجلس الادارة أو أي اجتماع للجان المنبثقة عنه على أن لا تتجاوز هذه المكافآت مبلغ (٦٠٠) دينار ستمائة دينار في السنة لكل عضو.

د- تحدد بدلات الانتقال والسفر لرئيس وأعضاء مجلس الادارة بموجب نظام خاص تصدره الشركة لهذه الغاية.

## المادة (١٦٣)

لعضو مجلس ادارة الشركة المساهمة العامة من غير ممثل الشخص الاعتباري العام أن يقدم استقالته من المجلس على أن تكون هذه الاستقالة خطية وتعتبر نافذة المفعول من تاريخ تقديمها الى المجلس ولا يجوز الرجوع عنها.

## المادة (١٦٤)

- أ- يفقد رئيس مجلس ادارة الشركة المساهمة العامة وأي من أعضائه عضويته من المجلس اذا تغيب عن حضور اربع اجتماعات متتالية للمجلس دون عذر يقبله المجلس أو اذا تغيب عن حضور اجتماعات المجلس لمدة ستة اشهر متتالية ولو كان هذا التغيب بعذر مقبول، ويبلغ المراقب القرار الذي يصدره المجلس بمقتضى أحكام هذه الفقرة.
- ب- لا يفقد الشخص الاعتباري عضويته من مجلس ادارة الشركة المساهمة العامة بسبب تغيب ممثله في أي من الحالتين المنصوص عليهما في الفقرة (أ) من هذه المادة ولكن يجب عليه أن يعين شخصاً آخر بدلاً عنه بعد تبليغه قرار المجلس.

## المادة (١٦٥)

أ- يحق للهيئة العامة للشركة المساهمة العامة في اجتماع غير عادي تعهده اقلية رئيس مجلس الادارة أو أي عضو من أعضائه باستثناء الاعضاء الممثلين لأسهم الحكومة أو أي شخص اعتباري عام وذلك بناء على طلب موقع من مساهمين يملكون ما لا يقل عن (٣٠٪) ثلاثين بالمائة من أسهم الشركة، ويقدم طلب الاقالة الى مجلس الادارة وتبلغ نسخة منه الى المراقب، وعلى مجلس الادارة دعوة الهيئة العامة لعقد اجتماع غير عادي لها خلال عشرة ايام من تاريخ تقديم الطلب اليه لتتخذ الهيئة العامة فيه واصدار القرار الذي تراه مناسباً بشأنه، واذا لم يقر مجلس الادارة بدعوة الهيئة العامة الى الاجتماع يتولى المراقب دعوتها على نفقة الشركة.

مكتبة  
البحر



ب- تتولى الهيئة العامة مناقشة طلب اقالة أي عضو ولها سماع اقواله شفاهاً أو كتابة، ويجري بعد ذلك التصويت على الطلب بالاقتراع السري.

#### المادة (١٦٦)

يحظر على رئيس وأعضاء مجلس إدارة الشركة المساهمة العامة والمدير العام للشركة وأي موظف فيها أن يتعامل باسم الشركة بصورة مباشرة أو غير مباشرة بناء على معلومات اطلع عليها بحكم منصبه أو عمله في الشركة كما لا يجوز أن ينقل هذه المعلومات لأي شخص آخر بقصد إحداث تأثير في أسعار اسهم هذه الشركة أو أي شركة تابعة أو قابضة أو حليفة للشركة التي هو عضو أو موظف فيها أو إذا كان من شأن النقل إحداث ذلك التأثير، ويقع باطلاً كل تعامل أو معاملة تنطبق عليها أحكام هذه المادة ويعتبر الشخص الذي قام بذلك مسؤولاً عن الضرر الذي أحدثه بالشركة أو بمساهميها أو بالغير إذا أثير بشأنها قضية.

#### المادة (١٦٧)

أ- إذا قدم رئيس وأعضاء مجلس إدارة الشركة المساهمة العامة استقالاتهم أو فقد المجلس نصابه القانوني بسبب استقالة عدد من أعضائه فعلى الوزير تشكيل لجنة مؤقتة من ذوي الخبرة والاختصاص بالمعد الذي يراه مناسباً ويعين لها رئيساً ونائباً له من بين أعضائها لتتولى إدارة الشركة، ودعوة الهيئة العامة لها للاجتماع خلال مدة لا تزيد على ستة أشهر من تاريخ تشكيلها لانتخاب مجلس إدارة جديد للشركة، ويمنح رئيس اللجنة وأعضاؤها مكافأة على حساب الشركة وفقاً لما يقرره الوزير.

ب- تطبق أحكام الفقرة (أ) من هذه المادة على البنوك والشركات المالية بعد الاستئناس برأي محافظ البنك المركزي.

#### المادة (١٦٨)

أ- إذا تعرضت الشركة لأوضاع مالية أو إدارية سيئة أو تعرضت لخسائر جسيمة تؤثر في حقوق المساهمين أو في حقوق دائنيها فعلى رئيس مجلس إدارتها أو أحد أعضائها أو مديرها العام أو من تلق حساباتها تبليغ المراقب بذلك وذلك تحت طائلة المسؤولية التقصيرية في حالة عدم التبليغ عن ذلك.

ب- يقوم الوزير في أي من هذه الحالات بناء على تنسيب المراقب بعد التحقق من صحة ما ورد في التبليغ بحل مجلس إدارة الشركة وتشكيل لجنة من ذوي الخبرة والاختصاص لإدارة الشركة بالمعد الذي يراه مناسباً لمدة ستة شهور قابلة للتديد لمرة واحدة ويعين رئيساً لها ونائباً للرئيس من بين أعضائها وعليها في هذه الحالة دعوة الهيئة العامة خلال تلك المدة لانتخاب مجلس إدارة جديد للشركة ويمنح رئيس اللجنة وأعضائها مكافأة على حساب الشركة وفقاً لما يقرره الوزير.

#### الفصل التاسع

#### الهيئة العامة للشركة المساهمة العامة اجتماع الهيئة العامة العادي

#### المادة (١٦٩)

تعقد الهيئة العامة للشركة المساهمة العامة اجتماعاً عادياً داخل المملكة مرة واحدة كل سنة على الأقل بدعوة من مجلس إدارة الشركة في التاريخ الذي يحدده المجلس بالاتفاق مع المراقب على أن يعقد هذا الاجتماع خلال الأشهر الأربعة التالية لانتهاء السنة المالية للشركة.

مكتبة  
مجلس الاعيان

## المادة (١٧٠)

يعتبر الاجتماع العادي للهيئة العامة للشركة المساهمة العامة قانونياً إذا حضره مساهمون يمثلون أكثر من نصف اسهم الشركة المكتتب بها، وإذا لم يتوفر هذا النصاب بمضي ساعة من الموعد المحدد للاجتماع، يوجه رئيس مجلس الإدارة الدعوة إلى الهيئة العامة بعقد اجتماع ثانٍ يعقد خلال عشرة أيام من تاريخ الاجتماع الأول بإعلان ينشر في صحيفتين يوميتين محليتين وقبل موعد الاجتماع بثلاثة أيام على الأقل ويعتبر الاجتماع الثاني قانونياً مهما كان عدد الأسهم الممثلة فيه.

## المادة (١٧١)

أ- تشمل صلاحية الهيئة العامة للشركة المساهمة العامة في اجتماعها العادي النظر في جميع الأمور المتعلقة بالشركة ومناقشتها واتخاذ القرارات المناسبة بشأنها وبخاصة ما يلي:-

- ١- وقائع الاجتماع العادي السابق للهيئة العامة
- ٢- تقرير مجلس الإدارة عن أعمال الشركة خلال السنة والخططة المستقبلية لها.
- ٣- تقرير مدققي حسابات الشركة عن ميزانيتها وحساباتها الختامية الأخرى وأحوالها وأوضاعها المالية.
- ٤- الميزانية السلوية وحساب الأرباح والخسائر وتحديد الأرباح التي يقترح مجلس الإدارة توزيعها بما في ذلك الاحتياطات والمخصصات التي نص عليها القانون ونظام الشركة على اقتطاعها.
- ٥- انتخاب أعضاء مجلس الإدارة.
- ٦- انتخاب مدققي حسابات الشركة للسنة المالية المقبلة.
- ٧- اقتراحات الاستدانة أو الرهن أو إعادة الكفالات إذا اقتضى ذلك نظام الشركة.
- ٨- أي موضوع آخر أدرجه مجلس الإدارة في جدول أعمال الشركة.

٩- أي أمور أخرى تقترح الهيئة العامة إدراجها في جدول الأعمال ويدخل في نطاق أعمال الاجتماع العادي للهيئة العامة على أن يقتزن إدراج هذا الاقتراح في جدول الأعمال بموافقة عدد من المساهمين يمثلون ما لا يقل عن (١٠٪) من الأسهم الممثلة في الاجتماع.

ب- يجب أن تتضمن دعوة الهيئة العامة إلى الاجتماع جدول الأعمال بالأمور التي سيتم عرضها عليها لمناقشتها بنسخة من أي وثائق أو بيانات تتعلق بتلك الأمور.

## اجتماع الهيئة العامة غير العادي

## المادة (١٧٢)

أ- تعقد الهيئة العامة للشركة المساهمة العامة اجتماعاً غير عادي داخل المملكة بدعوة من مجلس الإدارة أو بناء على طلب خطي يقدم إلى المجلس من مساهمين يملكون ما لا يقل عن ربع اسهم الشركة المكتتب بها أو بطلب خطي من مدققي حسابات الشركة أو المراقب إذا طلب ذلك مساهمون يملكون أصالة ما لا يقل عن (١٥٪) من اسهم الشركة المكتتب بها.

ب- على مجلس الإدارة دعوة الهيئة العامة للاجتماع غير العادي الذي طلب المساهمون أو مدقق الحسابات أو المراقب عقده بمقتضى أحكام الفقرة (أ) من هذه المادة خلال مدة لا تتجاوز خمسة عشر يوماً من تاريخ تبليغ المجلس الطلب لعقد هذا الاجتماع فإذا تخلف عن ذلك أو رفض الاستجابة للطلب يقوم المراقب بدعوة الهيئة العامة للاجتماع على نفقة الشركة.

## المادة (١٧٣)

أ- مع مراعاة أحكام الفقرة (ب) من هذه المادة يكون اجتماع الهيئة العامة غير العادي للشركة المساهمة العامة قانونياً بحضور مساهمين يمثلون أكثر من نصف أسهم الشركة المكتتب بها، وإذا لم يتوفر هذا النصاب بمضي ساعة

تكون من العمل

من الموعد المحدد للاجتماع، فيؤجل الاجتماع الى موعد اخر يعقد خلال عشرة ايام من تاريخ الاجتماع الأول ويعلن ذلك من قبل رئيس مجلس الادارة في صحتين محليتين يوميتين على الأقل وقبل موعد الاجتماع بثلاثة ايام على الأقل، ويعتبر الاجتماع الثاني قانونياً بحضور مساهمين يمثلون (٤٠٪) من اسهم الشركة المكتتب بها على الأقل، فاذا لم يتوفر هذا النصاب في الاجتماع الثاني يلغى الاجتماع مهما كانت اسباب الدعوة اليه.

ب- يجب أن لا يقل النصاب القانوني للاجتماع غير العادي للهيئة العامة للشركة في حالتي تصفيته أو اندماجها بغيرها من الشركات عن ثلثي اسهم الشركة المكتتب بها.

#### المادة (١٧٤)

يجب أن تتضمن دعوة الهيئة العامة لاجتماع غير عادي المواضيع التي سيتم عرضها ومناقشتها بالاجتماع، وإذا تضمن جدول الأعمال تعديل عقد تأسيس الشركة ونظامها الأساسي فيجب ارفاق التعديلات المقترحة مع الدعوة الى الاجتماع.

#### المادة (١٧٥)

أ- تختص الهيئة العامة للشركة المساهمة العامة في اجتماعها غير العادي النظر في مناقشة الأمور التالية واتخاذ القرارات المناسبة بشأنها:-

- ١- تعديل عقد الشركة ونظامها الأساسي.
- ٢- اندماج الشركة في شركة أخرى.
- ٣- تصفية الشركة وفسخها.
- ٤- اقالة رئيس مجلس الادارة أو أحد اعضائه.
- ٥- بيع الشركة أو تملك شركة أخرى كلياً.
- ٦- زيادة رأس مال الشركة المصرح به أو تخفيض رأس المال.
- ٧- إصدار اسناد القرض القابلة للتحويل الى اسهم.

ب- تصدر القرارات في الاجتماع غير العادي للهيئة العامة بأكثرية (٧٥٪) من مجموع الأسهم الممثلة في الاجتماع.

ج- تخضع قرارات الهيئة العامة في اجتماعها غير العادي لإجراءات الموافقة والتسجيل والنشر المقررة بمقتضى هذا القانون باستثناء ما ورد في البندين (٤) و (٧) من الفقرة (أ) من هذه المادة.

#### المادة (١٧٦)

يجوز أن تبحث الهيئة العامة للشركة المساهمة العامة في اجتماعها غير العادي الأمور الداخلة ضمن صلاحيتها في الاجتماع العادي وتصدر قراراتها في هذه الحالة بالأغلبية المطلقة للأسهم الممثلة في الاجتماع.

#### القواعد العامة لاجتماعات الهيئة العامة

#### المادة (١٧٧)

- أ- يرأس اجتماع الهيئة العامة للشركة المساهمة العامة رئيس مجلس الادارة أو نائبه في حالة غيابه أو من ينتدبه المجلس في حالة غيابهما.
- ب- على مجلس الادارة حضور اجتماع الهيئة العامة بعدد لا يقل عن العدد الواجب توافره لصحة انعقاد مجلس الادارة ولا يجوز التخلف عن الحضور بغير عذر مقبول.

#### المادة (١٧٨)

لكل مساهم في الشركة المساهمة العامة كان مسجلاً في سجلات الشركة قبل ثلاثة أيام من الموعد المحدد لأي اجتماع يستعده الهيئة العامة الاشتراك في مناقشة الأمور المعروضة عليها والتصويت على قراراتها بشأنها بعدد الأصوات يساوي عدد الأسهم التي يملكها أصالة ووكالة في الاجتماع.

مكتبة العمل

## المادة (١٧٩)

- أ- للمساهم في الشركة المساهمة العامة أن يوكل عنه مساهماً آخر لحضور أي اجتماع تعقده الهيئة العامة للشركة بالنيابة عنه بموجب وكالة خطية على القسيمة المعدة لهذا الغرض من قبل مجلس إدارة الشركة وبموافقة المراقب على أن تودع القسيمة في مركز الشركة قبل ثلاثة أيام على الأقل من التاريخ المحدد لاجتماع الهيئة العامة ويتولى المراقب أو من يندبته تنقيتها، كما يجوز للمساهم توكيل أي شخص بموجب وكالة عدلية لحضور الاجتماع نيابة عنه.
- ب- تكون الوكالة صالحة لحضور الوكيل لأي اجتماع آخر يؤجل إليه اجتماع الهيئة العامة.
- ج- يكون حضور ولي أو وصي أو وكيل المساهم في الشركة أو ممثل الشخص الاعتباري المساهم فيها بمثابة حضور قانوني للمساهم الأصل لاجتماع الهيئة العامة ولو كان ذلك الولي أو الوصي أو ممثل الشخص الاعتباري غير مساهم في الشركة.

## المادة (١٨٠)

- أ- يتولى المراقب أو من يندبته خطياً من موظفي مراقبة الشركات بالوزارة الاشراف على تنفيذ الاجراءات الخاصة بعقد اجتماع الهيئة العامة للشركة المساهمة العامة وفقاً للتعليمات التي يصدرها الوزير لهذه الغاية ويجوز للمراقب الاستعانة بأي موظف من موظفي الوزارة في تنفيذ أحكام هذه المادة. وتودع هذه الاتعاب في صندوق خاص بوزارة الصناعة والتجارة.
- ب- تحدد بنظام خاص الاتعاب التي يتوجب على الشركات دفعها. كما يحدد للنظام كيفية الصرف من هذا الصندوق بما فيها مقدار المكافأة التي تنفع للمراقب وموظفي الوزارة الذين يشتركون في اجتماعات الهيئات العامة.

## المادة (١٨١)

- أ- يعين رئيس اجتماع الهيئة العامة للشركة المساهمة العامة كاتباً من بين المساهمين أو من موظفي الشركة لتدوين محضر بوقائع اجتماع الهيئة العامة والقرارات التي اتخذت فيه كما يعين عدداً من المراقبين لا يقل عن اثنين لجمع الأصوات وفرزها ويتولى المراقب أو من يمثله إعلان النتائج التي يسفر عنها التصويت.
- ب- يدرج في محضر اجتماع الهيئة العامة النصاب القانوني للاجتماع والأمور التي عرضت فيه والقرارات التي اتخذت بشأنها وعدد الأصوات المؤيدة لكل قرار، والمعارضة له والأصوات التي لم تظهر ومدالات الهيئة العامة التي يطلب المساهمون اثباتها في المحضر، ويوقع هذا المحضر من رئيس الاجتماع والمراقب والكاتب، ويجب توثيق هذا المحضر في سجل خاص يعد في الشركة لهذه الغاية ويرسل مجلس الإدارة نسخة موقعة منه للمراقب خلال عشرة أيام من تاريخ عقد اجتماع الهيئة العامة.
- ج- للمراقب اعطاء صورة مصدقة عن محضر اجتماع الهيئة العامة لأي مساهم مقابل الرسوم المقررة بموجب أحكام هذا القانون.

## المادة (١٨٢)

- على مجلس الإدارة توجيه الدعوة لاجتماع الهيئة العامة لكل من المراقب ومنقبي حسابات الشركة قبل خمسة عشر يوماً على الأقل من موعد انعقاد اجتماعها وعلى المنقق الحضور أو إرسال مندوب عنه تحت طائلة المسؤولية، ويرفق بالدعوة جدول أعمال الاجتماع وجميع البيانات والمرفقات التي نص على ارسالها للمساهم مع الدعوة ويعتبر أي اجتماع تعقده الهيئة العامة باطلاً إذا لم يحضره المراقب.

مكتبة المحل



## المادة (١٨٣)

- أ- تعتبر القرارات التي تصدرها الهيئة العامة للشركة المساهمة العامة في أي اجتماع تعقده بنصاب قانوني ملزمة لمجلس الادارة ولجميع المساهمين الذين حضروا الاجتماع والذين لم يحضروا، شريطة أن تكون تلك القرارات قد اتخذت وفقاً لأحكام هذا القانون والأنظمة الصادرة بمقتضاه.
- ب- يجوز الطعن لدى المحكمة في قانونية أي اجتماع عقدته الهيئة العامة والطعن في القرارات التي اتخذتها فيه ولا تسمع الدعوى بذلك بعد مضي ثلاثة اشهر على عقد الاجتماع على أن لا يوقف الطعن تنفيذ أي قرار من قرارات الهيئة العامة الا بعد صدور الحكم القطعي بطلانه.

## الفصل العاشر

## حسابات الشركة

## المادة (١٨٤)

يترتب على الشركة المساهمة العامة تنظيم حساباتها وحفظ سجلاتها ودفاتها وفق الأصول المحاسبية المتعارف عليها.

## المادة (١٨٥)

- أ- تبدأ السنة المالية للشركة المساهمة العامة في اليوم الأول من شهر كانون الثاني من السنة وتنتهي في الحادي والثلاثين من شهر كانون الأول من السنة نفسها ما لم ينص نظام الشركة على غير ذلك.
- ب- اذا بدأت الشركة عملها خلال النصف الأول من السنة فتنتهي سنتها المالية في الحادي والثلاثين من شهر كانون الأول من السنة نفسها اما اذا بدأت العمل خلال النصف الثاني من السنة فتنتهي سنتها المالية الأولى في الحادي والثلاثين من شهر كانون الأول من السنة التالية.

## المادة (١٨٦)

- أ- لا يجوز للشركة المساهمة العامة توزيع أي عوائد على المساهمين فيها الا من ارباحها وعليها أن تقتطع ما نسبته (١٠٪) من ارباحها السنوية الصافية لحساب الاحتياطي الاجباري ولا يجوز توزيع أي ارباح على المساهمين الا بعد إجراء هذا الاقتطاع ولا يجوز وقفه قبل أن يبلغ حساب الاحتياطي الاجباري المتجمع ما يعادل ربع رأسمال الشركة المصرح به الا انه يجوز بموافقة الهيئة العامة للشركة الاستمرار في اقتطاع هذه النسبة السنوية الى أن يبلغ هذا الاحتياطي ما يعادل مقدار رأس مال الشركة المصرح به.

- ب- لا يجوز توزيع الاحتياطي الاجباري للشركة المساهمة العامة على المساهمين فيها ولكن يجوز استعماله لتأمين الحد الأدنى للربح المقرر في اتفاقيات الشركات ذات الامتياز في أي سنة لا تسمح فيها ارباح هذه الشركات بتأمين ذلك الحد، وعلى مجلس ادارة الشركة أن يعيد الى هذا الاحتياطي ما اخذ منه عندما تسمح بذلك ارباح الشركة في السنين التالية.

## المادة (١٨٧)

- أ- للهيئة العامة للشركة المساهمة العامة، بناء على اقتراح مجلس ادارتها، أن تقرر سنوياً اقتطاع ما لا يزيد على (٢٠٪) من ارباحها الصافية عن تلك السنة لحساب الاحتياطي الاختياري.
- ب- يستعمل الاحتياطي الاختياري للشركة المساهمة العامة في الأغراض التي يقررها مجلس ادارتها ويحق للهيئة العامة توزيعه، كله أو أي جزء منه، كأرباح على المساهمين اذا لم يستعمل في تلك الأغراض.
- ج- كما أن للهيئة العامة للشركة المساهمة العامة بناء على اقتراح مجلس ادارتها أن تقرر سنوياً اقتطاع ما لا يزيد على (٢٠٪) من ارباحها الصافية عن تلك السنة احتياطاً خاص لاستعماله لأغراض الطوارئ أو التوسع أو التقوية مركز الشركة المالي ومواجهة المخاطر التي قد تتعرض لها.

مكتبة  
العمل

## المادة (١٨٨)

على الشركة المساهمة العامة أن تخصص ما لا يقل عن (١٪) من ارباحها السنوية الصافية لانفاقه على دعم البحث العلمي والتدريب المهني لديها وان تقوم بصرف هذا المخصص أو أي جزء منه على أعمال البحث العلمي والتدريب وإذا لم ينفق هذا المخصص أو أي جزء منه خلال ثلاث سنوات، من اقتطاعه يتوجب تحويل الباقي إلى صندوق خاص يتم انشاؤه بموجب نظام يصدر لهذه الغاية ويحدد النظام طريقة الصرف وأصوله على أن لا تتجاوز الغاية المقصودة من هذا القانون.

## المادة (١٨٩)

تحقيقاً للغايات المتوخاة من المواد (١٨٦ و ١٨٧ و ١٨٨) من هذا القانون يقصد بالأرباح الصافية للشركة المساهمة العامة الفرق بين مجموع الإيرادات المتحققة في أي سنة مالية من جانب ومجموع المصروفات والاستهلاك في تلك السنة من جانب آخر قبل تنزيل المخصص لضريبي الدخل والخدمات الاجتماعية.

## المادة (١٩٠)

لشركة أن تنشئ صندوق ادخار لمستخدميها يتمتع بال شخصية الاعتبارية المستقلة ادارياً ومالياً وذلك بموجب نظام خاص يصدره مجلس ادارة الشركة.

## المادة (١٩١)

أ- ينشأ حق المساهم في الأرباح السنوية للشركة المساهمة العامة بصور قرار الهيئة العامة بتوزيعها.  
ب- يكون الحق في استيفاء الربح تجاه الشركة لمالك السهم بتاريخ اجتماع الهيئة العامة الذي تقرر فيه توزيع الأرباح وعلى مجلس ادارة الشركة أن يعلن عن ذلك في صحيفتين يوميتين محليتين على الأقل وبوسائل الاعلام الأخرى

خلال اسبوع على الأكثر من تاريخ قرار الهيئة، وتقوم الشركة بتبليغ المراقب والسوق بهذا القرار.

ج- تلتزم الشركة بدفع الأرباح المقرر توزيعها على المساهمين خلال ستين يوماً من تاريخ اجتماع الهيئة العامة وفي حال الإخلال بذلك تلتزم الشركة بدفع فائدة للمساهم بمعدل سعر الفائدة السائد على الودائع لأجل خلال فترة التأخير، على أن لا تتجاوز مدة تأخير دفع الأرباح ستة أشهر من تاريخ استحقاقها.

د- للوزير بالتعاون مع الجهات المختصة إصدار النماذج اللازمة لاعداد وعرض البيانات الحسابية وإصدار السياسات المحاسبية الخاصة بالشركات المساهمة العامة باستثناء البنوك والشركات المالية التي يتم اعداد بياناتها المالية بالتنسيق مع البنك المركزي.

## الباب السابع

## مدققو الحسابات

## المادة (١٩٢)

أ- تنتخب الهيئة العامة لكل من الشركة المساهمة العامة وشركة التوصية بالأسهم والشركة المحدودة مسؤولية مدققاً أو أكثر من بين مدقي الحسابات المرخص لهم بمزاولة المهنة لمدة سنة واحدة قابلة للتجديد وتقرر بدل اتعابهم، أو تفويض مجلس الادارة بتحديد الاتعاب.

ب- إذا تخلفت الهيئة العامة للشركة عن انتخاب مدقق الحسابات أو اعتذر المدقق الذي انتخبته عن العمل أو امتنع عن القيام به لأي سبب من الأسباب أو توفي فعلى مجلس الادارة أن ينسب للمراقب ثلاثة من مدقي الحسابات على الأقل وذلك خلال اربعة عشر يوماً من تاريخ شغور هذا المركز ليختار احدهم.

مكتبة  
البحر

## المادة (١٩٣)

يتولى مدققو الحسابات مجتمعين أو منفردين القيام بما يلي

- أ- مراقبة أعمال الشركة.
- ب- تدقيق حساباتها وفقاً لقواعد التدقيق المعتمدة ومتطلبات المهنة واصولها العلمية والفنية.
- ج- فحص الأنظمة المالية والإدارية للشركة وأنظمة المراقبة المالية الداخلية لها والتأكد من ملامتها لحسن سير أعمال الشركة والمحافظة على أموالها.
- د- التحقق من موجودات الشركة وملكيته لها والتأكد من قانونية الالتزامات المترتبة على الشركة وصحتها.
- هـ- الاطلاع على قرارات مجلس الإدارة والتعليمات الصادرة عن الشركة.
- و- أي واجبات أخرى يترتب على مدقق الحسابات القيام بها بموجب هذا القانون وقانون مهنة تدقيق الحسابات والأنظمة الأخرى ذات العلاقة والاصول المتعارف عليها في تدقيق الحسابات.
- ز- يقدم مدققو الحسابات تقريراً خطياً موجهاً للهيئة العامة وعليهم أو من ينتدبونه أن يثلو التقرير أمام الهيئة العامة.

## المادة (١٩٤)

إذا تعذر على مدقق حسابات الشركة القيام بالمهام والواجبات الموكلة اليه بموجب احكام هذا القانون لأي سبب من الأسباب فعليه قبل الاعتذار عن القيام بتدقيق الحسابات أن يقدم تقريراً خطياً للمراقب ونسخة منه لمجلس الإدارة يتضمن الأسباب التي تعرقل أعماله أو تحول دون قيامه بها وعلى المراقب معالجة هذه الأسباب مع مجلس الإدارة وإذا تعذر عليه ذلك يعرض المراقب الأمر على الهيئة العامة في أول اجتماع تعقده.

## المادة (١٩٥)

- أ- مع مراعاة أحكام قانون مهنة تدقيق الحسابات المعمول به وأي قانون أو نظام آخر له علاقة بهذه المهنة، يجب أن يتضمن تقرير مدقق الحسابات ما يلي:-
  - ١- أنه قد حصل على المعلومات والبيانات والإيضاحات التي رآها ضرورة لأداء عمله.
  - ٢- أن الشركة تمسك بحسابات وسجلات ومستندات منظمة وفقاً لقواعد المحاسبة المتعارف عليها عالمياً والمعتمدة في المملكة من الجهات المهنية المختصة، تمكن من إظهار المركز المالي للشركة ونتائج أعمالها، وأن الميزانية وبيان الأرباح والخسائر متفقة مع القيد والدفاتر.
  - ٣- أن إجراءات التدقيق التي قام بها لحسابات الشركة تعتبر كافية برأيه لتشكيل أساساً معقولاً لإبداء رأيه حول المركز المالي ونتائج الأعمال والتدفقات النقدية للشركة وفقاً لقواعد التدقيق المتعارف عليها عالمياً.
  - ٤- أن البيانات المالية الواردة في تقرير مجلس الإدارة الموجه للهيئة العامة تتفق مع قيود الشركة وسجلاتها.
  - ٥- المخالفات لأحكام هذا القانون أو للنظام الشركة الواقعة خلال السنة موضوع التدقيق ولها أثر جوهري على نتائج أعمال الشركة ووضعها المالي وما إذا كانت هذه المخالفات لا تزال قائمة، وذلك في حدود المعلومات التي توفرت لديه.
- ب- على مدقق الحسابات أن يبدي رأيه النهائي في الميزانية وحساب الأرباح والخسائر للشركة بأحدى التوصيات التالية:-
  - ١- المصادقة على ميزانية الشركة وحساب أرباحها وخسائرهما وتدفقاتها النقدية بصورة مطلقة.
  - ٢- المصادقة على الميزانية وحساب الأرباح والخسائر وتدفقاتها النقدية مع التحفظ مع بيان أسباب هذا التحفظ وأثره المالي على الشركة.

مكتبة العمل

٣- عدم المصادقة على الميزانية وحساب الأرباح والخسائر وتدقيقاتها النقدية، وردها الى مجلس الادارة وبيان الأسباب الموجبة لرفضه التوصية على الميزانية.

#### المادة (١٩٦)

للهيئة العامة للشركة في حالة توصية المدقق بعدم المصادقة على البيانات المالية وردها للمجلس أن تقرر ما يلي:-

- أ- اما الطلب الى المجلس تصحيح الميزانية وحساب الأرباح والخسائر وفقاً لملاحظات مدقق الحسابات، واعتبارها مصدقة بعد هذا التعديل.
- ب- أو إحالة الموضوع الى المراقب لتعيين لجنة خبراء من مدققي حسابات قانونيين للفصل في موضوع الخلاف بين مجلس ادارة الشركة ومدققي حساباتها، ويكون قرار اللجنة ملزماً بعد عرضه مرة أخرى على الهيئة العامة لإقراره ويتم تعديل الميزانية وحساب الأرباح والخسائر تبعاً لذلك.

#### المادة (١٩٧)

لا يجوز لمدقق الحسابات أن يشترك في تأسيس الشركة المساهمة العامة التي يدقق حساباتها أو أن يكون عضواً في مجالس ادارتها أو الاشتغال بصفة دائمة في أي عمل فني أو اداري أو استشاري فيها، ولا يجوز أن يكون شريكاً لأي عضو من اعضاء مجلس ادارتها أو أن يكون موظفاً لديه وذلك تحت طائلة بطلان أي اجراء أو تصرف يقع بصورة تخالف أحكام هذه المادة.

#### المادة (١٩٨)

على مجلس ادارة الشركة أن يزود مدقق الحسابات بنسخة عن التقارير والبيانات التي يرسلها المجلس للمساهمين بما في ذلك الدعوة لحضور اجتماع الهيئة العامة للشركة وعلى المدقق أو من يمثله حضور هذا الاجتماع.

#### المادة (١٩٩)

- أ- يعتبر مدقق حسابات الشركة وكيلاً عن المساهمين فيها وذلك في حدود المهمة الموكلة اليه.
- ب- لكل مساهم اثناء انعقاد الهيئة العامة أن يستوضح مدقق الحسابات عما ورد في تقريره ويناقشه فيه.

#### المادة (٢٠٠)

إذا اطلع مدقق الحسابات على أي مخالفة ارتكبتها الشركة لهذا القانون أو نظام الشركة أو على أي أمور مالية ذات أثر سلبي على أوضاع الشركة المالية أو الادارية فعليه أن يبلغ ذلك خطياً الى كل من رئيس مجلس الادارة والمراقب والسوق حال اطلاعه أو اكتشافه لتلك الأمور. على أن تعامل هذه المعلومات في جميع الأطراف بسرية تامة لحين البت في المخالفات.

#### المادة (٢٠١)

يكون مدقق الحسابات مسؤولاً تجاه الشركة التي يقوم بتدقيق حساباتها، عن تعويض الضرر الذي يلحقه بها بسبب الأخطاء التي تقع منه في تنفيذ عمله، وإذا كان للشركة أكثر من مدقق حسابات، واشتركوا في الخطأ كانوا مسؤولين تجاه الشركة بالتضامن، وتسقط دعوة المسؤولية المدنية في أي من هذه الحالات بمضي ثلاث سنوات من تاريخ انعقاد اجتماع الهيئة العامة للشركة الذي تلي فيه تقرير المدقق. وإذا كان الفعل الملسوب لمدقق الحسابات يكون جريمة فلا تسقط دعوى المسؤولية الا بسقوط دعوى الحق العام. كما يسأل المدقق عن تعويض الضرر الذي يلحق المساهم أو الغير حسن النية بسبب خطئه.

#### المادة (٢٠٢)

مع مراعاة عدم الإخلال بالتزامات مدقق الحسابات الأساسية لا يجوز له أن يبيع للمساهمين في مقر اجتماع الهيئة العامة للشركة المساهمة العامة أو في

مكتبة المحام



غيره من الأمكنة والأوقات أو الى غير المساهمين ما وقف عليه من اسرار الشركة بسبب قيامه بعمله لديها، والا وجب عزله ومطالبته بالتعويض.

#### المادة (٢٠٣)

يحظر على مدقق الحسابات وعلى موظفيه المضاربة بأسهم الشركة التي يدقق حساباتها سواء جرى هذا التعامل بالأسهم بصورة مباشرة أو غير مباشرة وذلك تحت طائلة عزله من العمل في تدقيق حسابات الشركة وتضمينه التعويض عن أي ضرر ترتب على مخالفته لأحكام هذه المادة.

#### الباب الثامن

#### الشركة القابضة

#### المادة (٢٠٤)

١- الشركة القابضة هي شركة مساهمة عامة تقوم بالسيطرة المالية والادارية على شركة أو شركات أخرى تدعى الشركات التابعة بوحدة من الطرق التالية:-

١- أن تمتلك أكثر من نصف رأسمالها و / أو

٢- أن يكون لها السيطرة على تأليف مجلس ادارتها.

ب- لا يجوز للشركة القابضة تملك حصص في شركات التضامن أو في شركات التوصية البسيطة.

ج- يحظر على الشركة التابعة تملك أي سهم أو حصة في الشركة القابضة.

د- تقوم الشركة القابضة بتعيين ممثلها في مجالس ادارة الشركة التابعة بنسبة مساهمتها، ولا يحق لها الاشتراك في انتخاب بقية اعضاء المجلس أو هيئة المديرين حسب مقتضى الأحوال.

#### المادة (٢٠٥)

تكون غايات الشركة القابضة ما يلي:-

١- ادارة الشركات التابعة لها أو المشاركة في ادارة الشركات الاخرى التي تساهم فيها.

ب- استثمار اموالها في الأسهم والسندات والأوراق المالية.

ج- تقديم القروض والكفالات والتمويل للشركات التابعة لها.

د- تملك براءات الاختراع والعلامات التجارية وحقوق الامتياز وغيرها من الحقوق المعنوية واستغلالها وتأجيرها للشركات التابعة لها أو لغيرها.

#### المادة (٢٠٦)

١- تؤسس الشركة القابضة بأحدى الطرق التالية:-

١- بتأسيس شركة مساهمة عامة تتحصر غاياتها في الأعمال المنصوص عليها في المادة (٢٠٥) من هذا القانون، أو في أي منها، وفي تأسيس شركات تابعة لها أو تملك اسهم أو حصص في شركات مساهمة عامة أخرى أو شركات محدودة المسؤولية أو شركات توصية بالأسهم للقيام بتلك الغايات.

٢- بتعديل غايات شركة مساهمة عامة قائمة الى شركة قابضة وفقاً لأحكام هذا القانون.

#### المادة (٢٠٧)

تطبق أحكام هذا القانون على الشركات القابضة التي تؤسس في المملكة بموجب اتفاقيات تبرمها حكومة المملكة الأردنية الهاشمية مع الحكومات الاخرى أو المنظمات العربية أو الدولية وذلك في الحالات غير المنصوص عليها في اتفاقيات تأسيسها أو في عقودها وانظمتها التأسيسية.

مكتبة المجلس

## المادة (٢٠٨)

على الشركة القابضة أن تعد في نهاية كل سنة مالية ميزانية مجمعة وبيانات الأرباح والخسائر لها ولجميع الشركات التابعة لها مع الإيضاحات والبيانات حولها وفقاً لما تتطلبه قواعد المحاسبة المتعارف عليها عالمياً.

الباب التاسع  
شركة الاستثمار المشترك

## المادة (٢٠٩)

أ- تسجل شركة الاستثمار المشتركة كشركة مساهمة عامة لدى مراقب الشركات في سجل منفصل وتقتصر غاياتها على استثمار أموالها وأموال الغير في الأوراق المالية على اختلاف أنواعها وتنظيم أعمالها وفق أحكام قانون الأوراق المالية.

ب- تطبق على شركة الاستثمار المشترك كافة أحكام هذا القانون بما يخص الشركة المساهمة العامة مع مراعاة ما يلي:-

١- يجب أن يتضمن عقد تأسيس الشركة ونظامها الأساسي اسم مستشار استثماري مرخص حسب القوانين المرعية يقوم بإدارة استثمارات الشركة.

٢- إذا كانت شركة الاستثمار المشترك ذات رأس مال متغير فلا تطبق عليها أحكام الفقرتين (أ) و (ب) من المادة (٩٥) من هذا القانون من حيث ضرورة أن يكون الحد الأدنى لرأس مال الشركة المصرح به خمسمائة ألف (٥٠٠,٠٠٠) دينار ومن حيث ضرورة تسديده في خلال ثلاث سنوات.

٣- يحق لمجلس الإدارة وحده دون الحاجة للحصول على موافقة الهيئة العامة لشركة الاستثمار المشترك ذات رأس المال المتغير رفع أو تخفيض رأسمالها المصرح به حسب ما يراه مجلس الإدارة مناسباً.

شريطة إبلاغ المراقب بذلك خلال عشرة أيام من تاريخ القرار بالرفع أو التخفيض.

٤- يحق للمساهم في شركة الاستثمار المشترك ذات رأس المال المتغير الطلب إلى الشركة أن يسترد أسهمه بسعر يمثل صافي قيمة الأسهم محسوباً بتاريخ الاسترداد ونقصاً قيمة أي رسوم أو عمولات تحدد في النظام الأساسي للشركة.

٥- لا يلتزم مجلس إدارة شركة الاستثمار المشترك بدعوة الهيئة العامة للاعتقاد إلا في السنوات التي يتوجب فيها انتخاب مجلس إدارة جديد ما لم ينص النظام الأساسي للشركة على غير ذلك.

٦- على الرغم مما ورد في المادة (٢٧٤) من هذا القانون لا يجوز للمساهم في شركة الاستثمار المشترك ذات رأس المال المتغير أن يطلع على سجلات المساهمين في الشركة ما لم ينص النظام الأساسي للشركة على غير ذلك.

٧- في حال اندماج شركة الاستثمار المشترك ذات رأس المال المتغير مع شركة أخرى، فليس للمساهمين في شركة الاستثمار المشترك ذات رأس المال المتغير الذين اعترضوا في اجتماع الهيئة العامة على الاندماج المطالبة بقيمة أسهمهم بالطريقة الواردة في المادة (٢٣٥) من هذا القانون، إلا أنهم يحتفظون بحقوقهم في مطالبة الشركة باسترداد أسهمهم حسب ما ينص عليه البند (٤) من الفقرة (ب) من هذه المادة.

## المادة (٢١٠)

تتخذ شركة الاستثمار المشترك أحد الشكلين التاليين:

أ- شركة ذات رأسمال متغير وهي التي تصدر أسهماً قابلة للاسترداد من قبل الشركة ذاتها بسعر يتجدد وفقاً لقيمة صافي موجوداتها المتداولة، وتلتزم الشركة في أي وقت باسترداد هذه الأسهم بناء على طلب المساهم وحسب الأسعار التي يجب على الشركة أن تعلنها كل أسبوع بمعرفة السوق.

مكتبة العدل

ب- شركة ذات رأسمال ثابت وهي التي تصدر أسهماً غير قابلة للاسترداد ويتم تداولها في السوق وفقاً لأسعارها التي تتحدد في السوق.

ج- لا تخضع زيادة المال وتخفيضه في الشركة ذات رأس المال المتغير للاجراءات المنصوص عليها في هذا القانون ما لم ينص عقد تأسيسها أو نظامها على غير ذلك، ويجب أن تظل قيمة أسهم الشركة اسمية حتى بعد سداد قيمتها.

#### الباب العاشر الشركة المعفاة

##### المادة (٢١١)

أ- الشركة المعفاة هي شركة مساهمة عامة أو شركة توصية بالأسهم أو شركة محدودة المسؤولية تسجل في المملكة وتزال أعمالها خارجها ويضاف إلى اسمها عبارة (شركة معفاة).

ب- يحظر على الشركة المعفاة أن تطرح أسهمها للاكتتاب في المملكة.

##### المادة (٢١٢)

تسجل الشركة المعفاة لدى المراقب في سجل خاص بالشركات الأردنية العاملة خارج حدود المملكة. ويجب أن لا يقل رأسمالها عن مليون دينار إذا كان نشاطها في مجال التأمين أو إعادة التأمين أو البنوك أو الشركات المالية.

##### المادة (٢١٣)

على الشركة المعفاة أن تستثمر نسبة لا تقل عن (٥%) من رأسمالها في المملكة في الأوراق المالية الأردنية.

##### المادة (٢١٤)

تحدد الأحكام والشروط الخاصة بإجراءات تأسيس الشركة المعفاة وعملها والرسوم المتوجبة عليها ورقابتها بنظام يصدر بموجب هذا القانون.

#### الباب الحادي عشر تحويل الشركات واندماجها وتملكها

##### المادة (٢١٥)

يجوز لشركة التضامن أن تتحول إلى شركة توصية بسيطة كما يجوز لشركة التوصية البسيطة أن تتحول إلى شركة تضامن وذلك بموافقة جميع الشركاء واتباع الاجراءات القانونية في تسجيل الشركة وتسجيل التغيرات الطارئة عليها.

##### المادة (٢١٦)

للشركة أن تتحول إلى شركة ذات مسؤولية محدودة أو شركة توصية بالأسهم باتباع الاجراءات التالية:-

أ- أن يقدم جميع الشركاء طلباً خطياً إلى المراقب، أو أن يقدم قرار الهيئة العامة للشركة حسب واقع الحال، بالرغبة في تحويل الشركة مع بيان أسباب التحويل ومبرراته ونوع الشركة التي سيتم التحويل إليها ويرفق بالطلب ما يلي:-

١- ميزانية الشركة لكل من السنتين الأخيرتين السابقتين لطلب التحويل، مصدقة من مدقق حسابات قانوني أو ميزانية آخر سنة مالية للشركة إذا لم يكن قد مضى على تسجيلها أكثر من سنة.

٢- بيان بتقديرات الشركاء لموجودات الشركة ومطلوباتها.

ب- يعلن المراقب عن طلب التحويل في صحيفتين يوميتين على الأقل وعلى نفقة الشركة خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ تقديم الطلب ويبين في الاعلان ما

مكتبة  
البحر

إذا كان هناك اعتراضات من الدائنين أو الغير ولا يتم التحويل إلا بموافقة الدائنين الخطية.

ج- للمراقب أن يتحقق من صحة تقديرات صافي حقوق الشركاء أو المساهمين حسب واقع الحال بالطريقة التي يراها مناسبة بما في ذلك تعيين خبير أو أكثر للتحقق من صحة هذه التقديرات وتحمل الشركة بدل أتعاب الخبراء التي يحددها المراقب.

د- للمراقب قبول التحويل أو رفضه، وفي حالة الرفض يخضع قراره لأصول الطعن المقررة، أما في حالة الموافقة فعندها تستكمل إجراءات التسجيل والنشر وفقاً لأحكام هذا القانون.

#### المادة (٢١٧)

يجوز للشركة ذات المسؤولية المحدودة وشركة التوصية بالأسهم التحويل إلى شركة مساهمة عامة وفقاً للأحكام المنصوص عليها في هذا القانون، ويقدم طلب التحويل في هذه الحالة إلى المراقب مرفقاً به ما يلي:-

أ- قرار الهيئة العامة للشركة بالموافقة على التحويل.

ب- أسباب ومبررات التحويل مبنية على دراسة اقتصادية ومالية عن أوضاع الشركة وما سيكون عليه بعد التحويل.

ج- الميزانية السنوية للشركة للثلاث سنوات السابقة على طلب التحويل وبحيث لا يقل معدل الأرباح السنوية الصافية خلالها عن (١٠٪) من رأسمال الشركة المدفوع.

د- بيان بأن رأسمال الشركة مدفوع بالكامل.

هـ- بيان من الشركة بالتقديرات الأولية لموجوداتها ومطلوباتها.

#### المادة (٢١٨)

لوزير بناء على تنسيب المراقب الموافقة على تحويل الشركة ذات المسؤولية المحدودة أو شركة التوصية بالأسهم إلى شركة مساهمة عامة خلال ثلاثين يوماً

من تاريخ تقديم الطلب المشار إليه في المادة (٢٢٥) من هذا القانون وبعد استكمال الإجراءات التالية:-

أ- تقدير موجودات ومطلوبات الشركة الراغبة بالتحويل من قبل لجنة من ذوي الخبرة والاختصاص يشكلها الوزير على أن يكون من بينها مدقق حسابات قانوني ويحدد الوزير أتعاب هذه اللجنة على نفقة الشركة.

ب- موافقة الدائنين الخطية على التحويل.

#### المادة (٢١٩)

أ- يعلن المراقب عن قرار الوزير بالموافقة على التحويل في صحيفتين يوميتين محليتين على الأقل ولمرتبتين متتاليتين على نفقة الشركة ويبلغ المراقب السوق بهذا القرار.

ب- لكل ذي مصلحة الاعتراض لدى الوزير على قرار تحويل الشركة خلال ثلاثين يوماً من تاريخ نشر آخر اعلان عن التحويل مبيناً فيه أسباب اعتراضه ومبرراته، وإذا لم تتم تسوية الاعتراضات المقدمة أو أي منها خلال ثلاثين يوماً من تاريخ تقديم آخر اعتراض، فلكل من المعارضين الطعن في قرار الوزير لدى محكمة العدل العليا خلال ثلاثين يوماً من انتهاء تلك المدة، على أن لا يوقف الطعن إجراءات التحويل إلا إذا قررت المحكمة غير ذلك.

#### المادة (٢٢٠)

لا يتم تحويل الشركة إلا بعد اتمام إجراءات التسجيل والنشر المقررة بموجب هذا القانون. وإذا كان رأس المال الناتج عن إعادة التقدير يقل عن الحد الأدنى لرأسمال الشركة المساهمة العامة المقررة بمقتضى هذا القانون فتتبع الإجراءات القانونية الخاصة برفع رأس مال الشركة المساهمة العامة المنصوص عليها في هذا القانون.

مكتبة العدل



## المادة (٢٢١)

لا يترتب على تحويل أية شركة إلى أية شركة أخرى لا يترتب عليه نشوء شخص اعتباري جديد بل تبقى للشركة شخصيتها الاعتبارية السابقة وتحفظ بجميع حقوقها وتكون مسؤولة عن التزاماتها السابقة على التحويل، وتبقى مسؤولية الشريك المتضامن بأمواله الشخصية عن ديون الشركة والتزاماتها السابقة على تاريخ التحويل قائمة.

### الفصل الثاني الدمج الشركات

## المادة (٢٢٢)

يتم اندماج الشركات المنصوص عليها في هذا القانون بإحدى الطرق التالية على أن تكون غايات الشركات الراضية في الاندماج متماثلة أو متكاملة:

أ- باندماج شركة أو أكثر مع شركات أخرى تسمى (الشركة الدامجة) وتتقضي الشركة أو الشركات الأخرى المندمجة فيها وتزول الشخصية الاعتبارية لكل منها.

ب- باندماج شركتين أو أكثر لتأسيس شركة جديدة تكون هي الشركة الناتجة عن الاندماج، وتتقضي الشركات التي اندمجت بالشركة الجديدة وتزول الشخصية الاعتبارية لكل منها.

ج- باندماج فروع ووكالات الشركات الأجنبية العاملة في المملكة في شركة أردنية قائمة أو جديدة تؤسس لهذه الغاية وتتقضي تلك الفروع والوكالات وتزول الشخصية الاعتبارية لكل منها.

## المادة (٢٢٣)

إذا اندمجت شركتان أو أكثر من نوع واحد في إحدى الشركات القائمة أو لتأسيس شركة جديدة، فتكون الشركة الدامجة أو الشركة الجديدة الناتجة عن الدمج من ذلك

النوع، على أنه يجوز للشركة المحدودة المسؤولية أو شركة التوصية بالأسهم الاندماج في شركة مساهمة عامة قائمة أو تأسيس شركة مساهمة عامة جديدة.

## المادة (٢٢٤)

تعفى الشركة المندمجة ومساهموها والشركة الدامجة الناتجة عن الاندماج من جميع الضرائب والرسوم التي تترتب على الاندماج أو بسببه.

## المادة (٢٢٥)

يقدم طلب الاندماج للمراقب مرفقاً بالبيانات والوثائق التالية:

أ- قرار الهيئة العامة غير العادية لكل من الشركات الراضية في الاندماج أو قرار جميع الشركاء حسب مقتضى الحال بالموافقة على الاندماج وفقاً للشروط والبيانات المحددة في عقد الاندماج بما في ذلك التاريخ المحدد للدمج النهائي.

ب- عقد الاندماج المبرم بين الشركات الراضية في الاندماج موقفاً من المفوضين بالتوقيع عن تلك الشركات.

ج- قائمة المركز المالي للشركات الراضية بالاندماج لأقرب تاريخ لقرار الهيئة العامة لكل من الشركات أو قرار الشركاء بالاندماج مصدقة من مدققي حسابات الشركة.

د- البيانات المالية لآخر سنتين ماليتين للشركات الراضية بالاندماج مصدقة عليها من مدققي الحسابات.

هـ- التقدير الأولي لموجودات ومطلوبات الشركات الراضية بالاندماج بالقيمة الفعلية أو السوقية.

و- أي بيانات أخرى يراها المراقب ضرورية.

مكتبة  
البحر

## المادة (٢٢٦)

يبلغ قرار مجلس ادارة كل شركة من الشركات الراغبة في الاندماج إلى السوق وللمراقب ويوقف تداول أسهمها اعتباراً من تاريخ تبليغ ذلك القرار ويعاد تداولها بعد انتهاء اجراءات الاندماج وتسجيل الشركة الدامجة أو الناتجة عن الدمج.

## المادة (٢٢٧)

يقوم المراقب بدراسة طلب الاندماج ورفع توصياته إلى الوزير إذا كان الاندماج يتعلق بشركة مساهمة عامة، أو بنتج شركة مساهمة عامة خلال ثلاثين يوماً من تاريخ تقديم الطلب.

## المادة (٢٢٨)

إذا وافق الوزير على طلب الاندماج يشكل (لجنة تقدير) يشترك في عضويتها المراقب أو من يمثله ومدقق حسابات الشركات الراغبة بالاندماج وممثل عن كل شركة وعدد مناسب من الخبراء والمختصين وتتولى اللجنة تقدير جميع موجودات الشركات الراغبة بالاندماج ومطلوباتها لبيان صافي حقوق المساهمين أو الشركاء حسب مقتضى الحال في التاريخ المحدد للدمج وعلى اللجنة تقديم تقريرها للوزير مع الميزانية الافتتاحية للشركة الناتجة عن الاندماج خلال مدة لا تزيد على تسعين يوماً من تاريخ إحالة الأمر إليها، وللوزير تمديد هذه المدة لمدة مماثلة إذا اقتضت الضرورة ذلك وتحدد أتعاب وأجور اللجنة بقرار من الوزير وتتحملها الشركات الراغبة في الاندماج بالتساوي.

## المادة (٢٢٩)

على الشركات التي قررت الاندماج اعداد حسابات مستقلة عن أعمالها بإشراف مدققي حساباتها من تاريخ قرار الاندماج وحتى الموافقة على قرار الاندماج النهائي وتعرض نتائج أعمال هذه الشركات للفترة المذكورة على الهيئة العامة غير

العادية المشتركة أو الاجتماع المشترك للشركاء حسب الحال بتقرير مصدق من مدققي حساباتها لأقرارها.

## المادة (٢٣٠)

يشكل الوزير لجنة تنفيذية من رؤساء وأعضاء مجالس ادارات الشركات الراغبة بالاندماج أو مديرها حسب مقتضى الحال ومدققي حسابات الشركات للقيام بالاجراءات التنفيذية للاندماج وبخاصة ما يلي :-

أ- تحديد أسهم المساهمين أو حصص الشركاء في الشركات الداخلة في الاندماج من خلال تقديرات (لجنة التقدير) المنصوص عليها في المادة (٢٢٨) من هذا القانون.

ب- تعديل عقد التأسيس والنظام الأساسي للشركة الدامجة إذا كانت قائمة أو اعداد عقد التأسيس والنظام الأساسي للشركة الجديدة الناتجة عن الاندماج.

ج- دعوة الهيئة العامة غير العادية للمساهمين في الشركات الداخلة في الاندماج لأقرار ما يلي على أن يتم إقرارها بأغلبية (٧٥٪) من الأسهم الممثلة في الاجتماع لكل شركة على حدة:

١- عقد تأسيس الشركة الجديدة ونظامها الأساسي أو العقد والنظام المعدلين للشركة الدامجة.

٢- نتائج اعادة تقدير موجودات الشركات ومطلوباتها والميزانية الافتتاحية للشركة الجديدة الناتجة عن الاندماج.

٣- الموافقة النهائية على الاندماج.

د- تزود اللجنة التنفيذية المشار إليها في هذه المادة المراقب بمحضر اجتماع الهيئة العامة المشتركة وذلك خلال سبعة أيام من تاريخ انعقادها.

شركة من الشركات

## المادة (٢٣١)

أ- تتبع إجراءات الموافقة والتسجيل والنشر المقررة بمقتضى هذا القانون لتسجيل الشركة الدامجة أو الناتجة عن الاندماج وشطب تسجيل الشركات المندمجة.

ب- يعلن المراقب في الجريدة الرسمية وفي صحيفتين يوميتين محليتين لمرتين متتاليتين موجزاً عن عقد اندماج ونتائج إعادة التقدير والميزانية الافتتاحية للشركة الدامجة أو الناتجة عن الاندماج وعلى نفقة الشركة.

## المادة (٢٣٢)

تستمر مجالس إدارة الشركات التي قررت الاندماج قائمة إلى أن يتم تسجيل الشركة الدامجة أو الناتجة عن الاندماج وعندها تقوم اللجنة التنفيذية المشار إليها في المادة (٢٣٠) بتولي إدارة الشركة لمدة لا تزيد على ثلاثين يوماً تدعو خلالها الهيئة العامة للشركة الدامجة أو الناتجة عن الاندماج لانتخاب مجلس إدارة جديد بعد توزيع الأسهم الناتجة عن الاندماج وتنتخب مدققي حسابات الشركة.

## المادة (٢٣٣)

يصدر الوزير التعليمات الخاصة بإجراءات الاندماج وتسوية الاعتراضات المقدمة عليه.

## المادة (٢٣٤)

أ- يجوز لحملة أسهم اسناد القرض ودائني الشركات المندمجة أو الدامجة ولكل ذي مصلحة من المساهمين أو الشركاء الاعتراض إلى الوزير خلال ثلاثين يوماً من تاريخ الاعلان في الصحف المحلية بمقتضى أحكام المادة (٢٣١) على أن يبين المعارض موضوع اعتراضه والأسباب التي يستند إليها والاضرار التي يدعي أن الاندماج قد الحقها به على وجه التحديد.

ب- يحيل الوزير الاعتراضات إلى المراقب للبت فيها وإذا لم يتمكن من تسويتها لأي سبب من الأسباب خلال ثلاثين يوماً من إحالتها إليه يحق للمعارض اللجوء إلى المحكمة، ولا توقف هذه الاعتراضات أو الدعوى التي تقام لدى المحكمة قرار الاندماج.

## المادة (٢٣٥)

إذا لم يراع في الاندماج أي حكم من أحكام هذا القانون أو جاء مخالفاً للنظام العام فلكل ذي مصلحة رفع الدعوى لدى المحكمة للطعن في الاندماج والمطالبة ببطلانه وذلك خلال ستين يوماً من تاريخ الاعلان عن الاندماج النهائي على أن يبين المدعي الأسباب التي يستند إليها في دعواه وبخاصة ما يلي:

- أ- إذا تبين أن هناك عيوباً تبطل عقد الاندماج أو كان هناك نقص جوهري واضح في تقدير حقوق المساهمين.
- ب- إذا كان الاندماج ينطوي على التعسف في استعمال الحق أو أن هدفه كان تحقيق مصلحة شخصية مباشرة لمجلس إدارة أي من الشركات الداخلة في الاندماج أو لأغلبية الشركاء في أي منها على حساب حقوق الأقلية.
- ج- إذا قام الاندماج على التضليل والاحتيال أو ترتب على الاندماج أضرار بالدائنين.
- د- إذا أدى الاندماج إلى احتكار أو سبقة احتكار وتبين أنه يلحق أضراراً بالمصلحة الاقتصادية العامة.

## المادة (٢٣٦)

لا يوقف الطعن ببطلان الاندماج استمرار العمل به إلى أن يصدر قرار من المحكمة بالبطلان ويجوز للمحكمة عند النظر في دعوى البطلان أن تحدد من تلقاء ذاتها مهلة لتصحيح الأسباب التي أدت إلى الطعن بالبطلان، ولها رد الدعوى بطلب البطلان إذا قامت الجهة المعنية بتصحيح الأضرار قبل النطق بالحكم.

مجلس الاعيان

## المادة (٢٣٧)

رئيس وأعضاء مجلس الادارة والمدير العام ومدققو الحسابات لكل من الشركات المندمجة أو الدامجة مسؤولون بصفة شخصية تجاه الغير عن أي مطالبات أو التزامات أو ادعاءات يدعى بها على الشركة ولم تكن مسجلة أو لم يتم الاعلان عنها قبل تاريخ الدمج النهائي والمحكمة اعفاء اولئك الأشخاص من هذه المسؤولية اذا ثبت لها أنهم لم يكونوا مسؤولين عن تلك الالتزامات والمطالبات أو لم يكونوا يعلمون بها.

## المادة (٢٣٨)

تنتقل جميع حقوق والالتزامات الشركات المندمجة الى الشركة الدامجة أو الشركة الناتجة عن الاندماج حكماً بعد انتهاء اجراءات الدمج وتسجيل الشركة وفقاً لأحكام هذا القانون، وتعتبر الشركة الدامجة أو الناتجة عن الاندماج خلفاً قانونياً للشركات المندمجة وتحل محلها في جميع حقوقها والالتزاماتها.

## المادة (٢٣٩)

إذا ظهرت التزامات أو ادعاءات على إحدى الشركات المندمجة بعد الدمج النهائي وكانت قد أخفيت من بعض المسؤولين أو العاملين في الشركة فتدفع لأصحابها من قبل الشركة الدامجة أو الناتجة عن الدمج، ولها حق الرجوع بما دفعته على أولئك المسؤولين أو العاملين وتحت طائلة العقوبات المقررة لذلك العمل بموجب القوانين المعمول بها.

## الباب الثاني عشر

## الشركات الأجنبية

## الفصل الأول

## الشركات الأجنبية العاملة في المملكة

## المادة (٢٤٠)

لغايات هذا القانون يقصد بالشركة الأجنبية العاملة، الشركة أو الهيئة المسجلة خارج المملكة ويقع مركزها الرئيسي في دولة أخرى جنسيتها غير أردنية، وتقسم من حيث طبيعة عملها إلى نوعين:-

أ- شركات تعمل لمدة محدودة، وهي الشركات التي تحال عليها عطاءات لتنفيذ أعمالها في المملكة لمدة محدودة ينتهي تسجيلها بانتهاء تلك الأعمال ما لم تحصل على عقود جديدة، وعندها يمتد تسجيلها لتنفيذ تلك الأعمال، ويتم شطب تسجيلها بعد تنفيذ كامل أعمالها في المملكة وتصفية حقوقها والالتزاماتها.

ب- شركات تعمل بصفة دائمة في المملكة بترخيص من الجهات الرسمية المختصة.

ج- لا يجوز لأي شركة أو هيئة أجنبية أن تمارس أي عمل تجاري في المملكة ما لم تكن مسجلة بمقتضى أحكام هذا القانون بعد الحصول على تصريح بالعمل بمقتضى القوانين والأنظمة المعمول بها.

## المادة (٢٤١)

أ- يقدم طلب تسجيل الشركة أو الهيئة الأجنبية الى المراقب مرفقاً بالبيانات والوثائق التالية مترجمة الى اللغة العربية على أن تكون ترجمتها مصدقة لدى الكاتب العدل في المملكة:

١- نسخة من عقد تأسيسها ونظامها الأساسي أو أي مستند آخر تملفت بموجبه وبيان كيفية تأسيسها.

مكتبة العدل



- ٢- الوثائق الخطية الرسمية التي تثبت حصولها على موافقة الجهات المختصة في المملكة لممارسة العمل واستثمار رؤوس الأموال الأجنبية فيها بمقتضى التشريعات المعمول بها.
- ٣- قائمة بأسماء أعضاء مجلس ادارة الشركة أو هيئة المديرين أو الشركاء حسب مقتضى الحال، وجنسية كل منهم، وأسماء الأشخاص المفوضين بالتوقيع عن الشركة.
- ٤- نسخة عن الوكالة التي تفوض الشركة الأجنبية بموجبها شخصاً مقيماً في المملكة لتولي أعمالها والتبليغ نيابة عنها.
- ٥- البيانات المالية لآخر سنة مالية للشركة في مركزها الرئيسي مصدقة من مدقق حسابات قانوني.
- ٦- أية بيانات أو معلومات أخرى يرى المراقب ضرورة تقديمها.
- ب- يوقع طلب التسجيل أمام المراقب أو من يفوضه خطياً أو أمام الكاتب العدل من قبل الشخص المفوض بتسجيل الشركة ويجب أن يتضمن الطلب المعلومات الرئيسية عن الشركة وبخاصة ما يلي:-
- ١- اسم الشركة ونوعها ورأس مالها.
- ٢- غايات الشركة التي ستقوم بها في المملكة.
- ٣- بيانات تفصيلية عن المؤسسين أو الشركاء أو مجلس الادارة وحصة كل منهم.
- ٤- أية بيانات أو معلومات يرى المراقب تقديمها.

## المادة (٢٤٢)

- ١- للمراقب الموافقة على تسجيل الشركة أو الهيئة الأجنبية أو رفض التسجيل وفي حالة الموافقة تستكمل الاجراءات القانونية لتسجيل الشركة أو الهيئة في سجل الشركات الأجنبية والاعلان على تسجيلها في الجريدة الرسمية بعد استيفاء الرسوم القانونية.

- ب- تتبع الاجراءات المنصوص عليها في الفقرة (أ) من هذه المادة عند اجراء أي تغيير يطرأ على بيانات الشركة المقدمة عند تسجيلها، وعليها تقديم هذه التغييرات خلال ثلاثين يوماً من تاريخ وقوعها.

## المادة (٢٤٣)

- ١- على الشركة أو الهيئة الأجنبية المسجلة وفقاً لأحكام هذا القانون القيام بما يلي:-
- ١- أن تقدم إلى المراقب خلال ثلاثة أشهر من نهاية كل سنة مالية ميزانيتها وحساب الأرباح والخسائر عن أعمالها في المملكة مصدقة من مدقق حسابات قانوني أردني.
- ٢- أن تنشر الميزانية وحساب الأرباح والخسائر عن أعمالها في المملكة في صحيفتين يوميتين محليتين على الأقل وذلك خلال ستين يوماً من تاريخ تقديم هذه البيانات للمراقب.
- ٣- للوزير استثناء أي شركة من أحكام البندين (١) و (٢) بناء على تسبب مراقب الشركات.
- ب- للمراقب أو من ينتدبه الاطلاع على دفاتر الشركة ومستنداتها وعلى الشركة أن تضع تحت تصرفه تلك الدفاتر والمستندات.

## المادة (٢٤٤)

- ١- على الشركة أو الهيئة الأجنبية تبليغ المراقب خطياً عن التاريخ الذي تتوقع فيه انتهاء عملها في المملكة أو التاريخ المحدد لانتهائه وذلك قبل ثلاثين يوماً على الأقل من ذلك التاريخ، وأن تثبت للمراقب شوية جميع ما عليها من التزامات ترتبت على عملها في المملكة قبل الموافقة على شطب تسجيلها.
- ب- تسري الأحكام العامة للتصفية المنصوص عليها في هذا القانون على فروع الشركات الأجنبية العاملة في المملكة التي يقع مركز ادارتها في الخارج.

مكتبة  
الأصل

## الفصل الثاني

الشركات الأجنبية غير العاملة في المملكة  
(شركات المقر ومكاتب التمثيل)

## المادة (٢٤٥)

- أ- لغايات هذا القانون يقصد بالشركة الأجنبية غير العاملة في المملكة الشركة أو الهيئة التي تتخذ من المملكة مقراً أو مكتب تمثيل لأعمالها التي تقوم بها خارج المملكة وذلك بقصد استخدام مقرها أو مكتبها لتوجيه أعمالها تلك وتنسيقها مع مركزها الرئيسي.
- ب- يحظر على الشركة الأجنبية غير العاملة أن تزاوّل أي عمل أو نشاط تجاري داخل المملكة بما في ذلك أعمال الوكلاء والوسطاء التجاريين وذلك تحت طائلة شطب تسجيلها وتحملها مسؤولية التعويض عن أي خسارة أو ضرر الحقتّه بالغير.
- ج- يجوز تسجيل الشركة الأجنبية غير العاملة في المملكة وفقاً لأحكام هذا القانون لإنشاء مقر لها أو مكاتب تمثيل أو إيصال خدمات أو مكاتب فنية أو علمية، وتعتبر مدينة عمان موطناً لها لغايات التقاضي.

## المادة (٢٤٦)

- أ- يقدم طلب تسجيل الشركة الأجنبية غير العاملة إلى المراقب مرفقاً بالوثائق والمستندات التالية مترجمة إلى اللغة العربية ومصدقة ترجمتها لدى الكاتب العدل في المملكة:
- ١- شهادة تسجيل الشركة في مركزها الرئيسي.
- ٢- عقد تأسيسها ونظامها اللذين يبينان غاياتها ورأسمالها ونوعها.
- ٣- الوكالة التي تفوض بموجبها شخصاً مقيماً في المملكة للقيام بأعمالها وتسجيلها لأغراض هذا القانون.

- ٤- البيانات المالية لآخر سنتين ماليتين للشركة في بلد مركزها الرئيسي مصدقة من مدقق حسابات قانوني.
- ب- يوقع طلب التسجيل أمام المراقب أو من يفوضه خطياً أو أمام الكاتب العدل على أن يتضمن المعلومات الرئيسية عن الشركة وبخاصة ما يلي:
- ١- اسم الشركة الأجنبية ومركزها الرئيسي وتاريخ تسجيلها وغاياتها.
- ٢- نوع الشركة وجنسيته وعنوانها في بلد تسجيلها.
- ٣- رأسمال الشركة وأسماء المؤسسين أو الشركاء وجنسية كل منهم وحصته ومعلومات عن مجلس إدارتها.
- ٤- أي معلومات أخرى يرى المراقب ضرورة تقديمها.

## المادة (٢٤٧)

- أ- للمراقب الموافقة على تسجيل الشركة أو الهيئة الأجنبية غير العاملة أو رفض التسجيل وفي حالة الموافقة تستكمل الاجراءات القانونية لتسجيل الشركة أو الهيئة في سجل الشركات الأجنبية غير العاملة والاعلان عن تسجيلها في الجريدة الرسمية.
- ب- تتبع اجراءات الموافقة والتسجيل والنشر على أي تغييرات تطرأ على البيانات الرئيسية عن الشركة وعن ممثلها في المملكة ويجب تبليغ المراقب بهذه التغييرات خلال ثلاثين يوماً من وقوعها.

## المادة (٢٤٨)

- تتمتع الشركة الأجنبية غير العاملة بما يلي:
- أ- الاعفاء من رسوم التسجيل والنشر المقررة على الشركات الأجنبية العاملة.
- ب- اعفاء الأرباح الواردة إليها عن أعمالها في الخارج من ضريبتى الدخل والخدمات الاجتماعية.

مكتبة العدل

- ج- الاعفاء من التسجيل لدى الغرف التجارية والصناعية والنقابات المهنية ومن رسوم التسجيل لديها ومن أي التزامات تجاهها بما في ذلك رخصة المهن التجارية.
- د- اعفاء الرواتب والأجور التي تدفعها الشركة الأجنبية غير العاملة لمستخدميها من غير الأردنيين العاملين في مقرها في المملكة من ضريبي الدخل والخدمات الاجتماعية.
- هـ- السماح لها بادخال العينات والنماذج التجارية معفاة من الرسوم الجمركية ورسوم الاستيراد.
- و- اعفاء الأثاث والتجهيزات التي تستوردها الشركة واللازمة لتجهيز مكاتبها من الرسوم الجمركية والرسوم والعوائد الأخرى.
- ز- السماح للشركة باستيراد سيارة واحدة تحت وضع الادخال المؤقت كل خمس سنوات لاستعمال مستخدميها من غير الأردنيين.
- ح- للوزير بناء على تنسيب المراقب في حالات مبررة السماح للشركة بادخال سيارة أخرى تحت وضع الادخال المؤقت.
- ط- تحدد بنظام خاص الشروط التي تمنح بموجبها الاعفاءات المذكورة في هذه المادة.

## المادة (٢٤٩)

لا يجوز أن يقل عدد المستخدمين الأردنيين في الشركة الأجنبية غير العاملة في المملكة عن نصف مجموع المستخدمين لديها.

## المادة (٢٥٠)

يسمح للشركة الأجنبية غير العاملة أن تفتح لها حساباً غير مقيم في البنوك التجارية المرخصة بالدينار الأردني أو بالعملة الأجنبية شريطة أن تكون هذه الأموال محولة إليها من الخارج عن طريق البنك.

## المادة (٢٥١)

لوزير بناء على تنسيب المراقب شطب تسجيل الشركة الأجنبية غير العاملة في المملكة إذا تبين له إنها تمارس أي عمل تجاري في المملكة أو خالفت أحكام هذا القانون أو أية أنظمة أو تعليمات صادرة بموجبه.

مكتبة العمل

الباب الثالث عشر  
تصفية الشركة المساهمة العامة وفسخها  
الفصل الأول  
الأحكام العامة للتصفية

## المادة (٢٥٢)

تصفي الشركة المساهمة العامة أما تصفية اختيارية بقرار من هيئتها العامة غير العادية أو تصفية إجبارية بقرار قطعي من المحكمة ولا تفسخ الشركة إلا بعد استكمال اجراءات تصفيتها بمقتضى أحكام هذا القانون.

## المادة (٢٥٣)

إذا صدر قرار بتصفية الشركة المساهمة العامة وتعيين مصف لها، يتولى المصفي الاشراف على أعمال الشركة المعتادة والمحافظة على أموالها وموجوداتها.

## المادة (٢٥٤)

- أ- تتوقف الشركة التي تقرر تصفيتها عن ممارسة أعمالها من تاريخ صدور قرار الهيئة العامة في حالة التصفية الاختيارية ومن تاريخ صدور قرار المحكمة في حالة التصفية الاجبارية وتستمر الشخصية الاعتبارية للشركة ويمثلها المصفي لحين فسخها بعد الانتهاء من تصفيتها.
- ب- على الجهة التي قررت تصفية الشركة تزويد المراقب والسوق بنسخة من قرارها خلال ثلاثة أيام من صدوره وعلى المراقب نشره في الجريدة الرسمية وفي صحيفتين يوميتين محليتين على الأقل خلال مدة لا تزيد على سبعة أيام من تاريخ تبليغه للقرار.
- ج- على المصفي اضافة عبارة (تحت التصفية) إلى اسم الشركة في جميع أوراقها ومراسلاتها.

## المادة (٢٥٥)

- أ- يعتبر باطلاً:
  - ١- كل تصرف بأموال الشركة المساهمة العامة الموجودة تحت التصفية وحقوقها وأي تداول بأسهمها ونقل ملكيتها.
  - ٢- أي تغيير أو تعديل في التزامات رئيس وأعضاء مجلس ادارة الشركة الموجودة تحت التصفية أو في التزامات الغير تجاهها.
  - ٣- أي حجز على أموال الشركة، وموجوداتها وأي تصرف آخر أو تنفيذ يجري على تلك الأموال والموجودات بعد صدور القرار بتصفية الشركة.
  - ٤- جميع عقود الرهن أو التأمين على أموال الشركة وموجوداتها، والعقود أو الاجراءات الأخرى التي ترتب التزامات أو امتيازات على أموال الشركة وموجوداتها إذا تمت خلال الأشهر الثلاثة السابقة على قرار تصفية الشركة، إلا إذا ثبت أن الشركة قادرة على الوفاء بجميع ديونها بعد انتهاء التصفية، ولا يسري هذا البطلان إلا على المبلغ الذي يزيد على ما دفع للشركة بموجب تلك العقود وقت انشائها أو بعد ذلك مع الفوائد القانونية عليها.
  - ٥- كل تحويل لأموال الشركة تحت التصفية وموجوداتها أو التنازل عنها أو اجراء أي تصرف بها بطريق التكليس لتفضيل بعض دائلي الشركة على غيرهم.
- ب- يفقد المحكوم له على الشركة حقه بما أوقفه من حجز على أموال الشركة وموجوداتها وفي أي اجراء آخر اتخذه بشأنها إلا إذا كان الحجز أو الاجراء قد تم قبل بدء اجراءات تصفية الشركة.
- ج- اذا تبلى مأمور الاجراء اشعاراً بصدر قرار تصفية الشركة المساهمة العامة قبل بيع أموالها وموجوداتها المجوزة أو قبل اتمام معاملة التنفيذ عليها فيترتب عليه أن يسلم تلك الأموال والموجودات للمصفي بما هي عليه

مكتبة  
الكتاب



ما تسلمه منها من الشركة، وتكون النفقات الاجرائية ورسومها ديناً ممتازاً على تلك الأموال والموجودات.

د- للمحكمة أن تأذن للمصفي ببيع موجودات الشركة المساهمة العامة الموجودة تحت التصفية سواء أكانت تصفية اختيارية أم اجبارية إذا تبين لها أن مصلحة الشركة تستدعي ذلك.

#### المادة (٢٥٦)

يسند المصفي ديون الشركة وفق الترتيب التالي بعد حسم نفقات التصفية بما في ذلك ائتاب المصفي وتحت طائلة البطلان في حالة المخالفة لهذا الترتيب:

- المبالغ المستحقة للعاملين في الشركة.
- المبالغ المستحقة للخزينة العامة والبلديات.
- بدلات الاجار المستحقة لمالك أي عقار مؤجر للشركة.
- المبالغ الأخرى المستحقة حسب ترتيب امتيازاتها وفق القوانين المعمول بها.

#### المادة (٢٥٧)

أ- إذا أساء أي مؤسس للشركة المساهمة العامة أو رئيس أو عضو مجلس ادارتها أو أي مدير أو موظف فيها استعمال أي أموال تخص الشركة تحت التصفية أو إبقاها لديه أو أصبح ملزماً بدفعها أو مسؤولاً عنها، فيلزم بإعادتها للشركة مع الفائدة القانونية وضمان التعويض عن أي ضرر الحقه بالشركة أو بالفير، بالإضافة إلى تحميله أي مسؤولية جزائية ترتبها عليه التشريعات المعمول بها.

ب- إذا ظهر أثناء التصفية أن بعض أعمال الشركة قد أجريت بقصد الاحتيال على دائنيها، فيستبر رئيس وأعضاء مجلس ادارة الشركة القائم ورئيس وأعضاء أي مجلس ادارة سابق للشركة اشترك في تلك الأعمال ملزماً شخصياً عن ديون الشركة والتزاماتها أو عن أي منها حسب مقتضى الحال.

ج- تسري أحكام الباب الثاني من قانون التجارة المتعلقة بالافلاس على الشركات والأشخاص وأعضاء مجالس الادارة أو من في حكمهم الوارد ذكرهم في هذا القانون.

#### المادة (٢٥٨)

أ- إذا لم تنته التصفية خلال سنة من بدء اجراءاتها، فعلى المصفي أن يرسل إلى المراقب بياناً يتضمن التفاصيل المتعلقة بالتصفية والمرحلة التي وصلت إليها، وبشترط في جميع الأحوال أن لا تزيد مدة التصفية على ثلاث سنوات إلا في الحالات الاستثنائية التي يقدرها المراقب في حالة التصفية الاختيارية والمحكمة في حالة التصفية الاجبارية.

ب- يحق لكل دائن أو مدين للشركة أن يطلع على البيان المنصوص عليه في الفقرة (أ) من هذه المادة وإذا ظهر من هذا البيان أن لدى المصفي أي مبلغ من أموال الشركة لم يدع به أحد أو لم يوزع بعد مضي ستة أشهر على تسلمه، فعلى المصفي أن يودع ذلك المبلغ حالاً باسم الشركة تحت التصفية لدى البنك الذي يعينه المراقب.

#### الفصل الثاني

#### التصفية الاختيارية

#### المادة (٢٥٩)

تصفي الشركة المساهمة العامة تصفية اختيارية في أي من الحالات التالية:

- بانتها المدة المعينة للشركة ما لم تقرر الهيئة العامة تمديدتها.
- بإتمام أو انتفاء الغاية التي تأسست الشركة من أجلها أو باستحالة اتمام هذه الغاية أو انتفاءها.
- بصدور قرار من الهيئة العامة للشركة بفسخها وتصفيتها.
- في الحالات الأخرى التي ينص عليها نظام الشركة.

مكتبة المحاماة

## المادة (٢٦٠)

- أ- تعيين الهيئة العامة للشركة المساهمة العامة عند اصدار قرارها بتصفية الشركة مصفياً أو أكثر وإذا لم تعين المصفي يتولى المراقب تعيينه وتحديد أتعابه.
- ب- تبدأ اجراءات تصفية الشركة من تاريخ صدور قرار الهيئة العامة بذلك أو من تاريخ تعيين المصفي إذا تم تعيينه بعد صدور قرار التصفية.

## المادة (٢٦١)

- يتولى المصفي تسوية حقوق الشركة المساهمة العامة والتزاماتها وتصفية موجوداتها وفقاً للاجراءات التالية:
- أ- يمارس الصلاحيات التي يخولها القانون للمصفي في التصفية الاجبارية للشركة.
- ب- ينظم قائمة بأسماء المدينين للشركة ويضع تقريراً بالأعمال والاجراءات التي قام بها للمطالبة بالديون المستحقة للشركة على مدينيتها وتعتبر هذه القائمة بيئة أولية على أن الأشخاص الواردة أسماؤهم فيها هم المدينون لها.
- ج- يتولى دفع ديون الشركة ويسوى ما لها من حقوق وما عليها من التزامات.
- د- إذا عين أكثر من مصفٍ واحد فتتخذ قراراتهم وفقاً لما نص عليه في قرار تعيينهم وإذا لم ينص فيه على ذلك فتتخذ قراراتهم باجماعهم أو الأغلبية المطلقة لهم ويرجع للمحكمة للفصل بقراراتهم في حالة اختلافهم فيها.

## المادة (٢٦٢)

- أ- كل اتفاق يتم بين المصفي ودائني الشركة المساهمة العامة يعتبر ملزماً لها إذا اقرن بموافقة هيئتها العامة كما يكون ملزماً لدائني الشركة إذا قبله عدد منهم يبلغ مجموع ديونهم ثلاثة أرباع الديون المستحقة عليها ولا يجوز لشركاء الدائنين المضمونة ديونهم برهن أو امتياز أو تأمين في التصويت

على هذا القرار. على أن يتم الاعلان عن هذا الاتفاق المبرم بموجب هذه الفقرة في صحيفتين يوميتين وذلك خلال مدة لا تزيد على سبعة أيام من تاريخ ابرامه.

- ب- يجوز لأي دائن أو مدين أن يطعن في الاتفاق المنصوص عليه في الفقرة (أ) من هذه المادة أمام المحكمة خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ الاعلان.

## المادة (٢٦٣)

للمصفي ولأي مدين أو دائن للشركة المساهمة العامة ولكل ذي مصلحة أن يطلب من المحكمة أن تفصل في أي مسألة تنشأ في اجراءات التصفية الاختيارية وفقاً للطريقة التي تم فيها الفصل في المسائل التي تنشأ في اجراءات التصفية الاجبارية بمقتضى أحكام هذا القانون.

## المادة (٢٦٤)

- أ- يجوز للمصفي أثناء سير التصفية الاختيارية أن يدعو الهيئة العامة للشركة للحصول على موافقتها على أي أمر يراه ضرورياً بما في ذلك المدول عن تصفيته.
- ب- على المصفي دعوة الدائنين للشركة المساهمة العامة، باعلان ينشره في صحيفتين يوميتين محليتين على الأقل إلى اجتماع عام لهم يعقد خلال شهرين من صدور قرار التصفية يقدم فيه إليهم بياناً والياً عن حالة الشركة وقائمة بأسماء دائنيها ومقدار دين كل منهم ويحق للدائنين تعيين مراقبين لا يزيد عددهم على ثلاثة أشخاص لمساعدة المصفي ومراقبة سير التصفية.

هكذا من الأصل

## المادة (٢٦٥)

للمحكمة، استناداً لطلب يقدم إليها من المصفي أو المحامي العام المدني أو المراقب أو من أي ذي مصلحة، أن تقرر تحويل التصفية الاختيارية للشركة المساهمة العامة إلى تصفية اجبارية أو الاستمرار في التصفية الاختيارية شريطة أن تجري تحت اشرافها ووفق الشروط والقيود التي تقررها.

## الفصل الثالث

## التصفية الاجبارية

## المادة (٢٦٦)

١- يقدم طلب التصفية الاجبارية إلى المحكمة بلائحة دعوى من المحامي العام المدني أو المراقب أو من ينوبه وللمحكمة أن تقرر التصفية في أي من الحالات التالية:

- ١- إذا ارتكبت الشركة مخالفات جسيمة للقانون أو لنظامها الأساسي.
  - ٢- إذا عجزت الشركة عن الوفاء بالتزاماتها.
  - ٣- إذا توقفت عن أعمالها مدة سنة دون سبب مبرر أو مشروع.
  - ٤- إذا زاد مجموع خسائر الشركة على (٧٥٪) من رأسمالها المكتتب به ما لم تقرر هيئتها العامة زيادة رأسمالها.
- ب- وللوزير بناءً على تنسيب المراقب إذا قامت الشركة بتوفيق أوضاعها خلال إجراءات التصفية وقبل مباشرة المصفي أعماله الطلب من المحامي العام المدني إيقاف هذه التصفية.

## المادة (٢٦٧)

١- تعتبر المحكمة قد بدأت في تصفية الشركة المساهمة العامة من تاريخ تقديم لائحة دعوى التصفية لها وللمحكمة تأجيل الدعوى أو ردها أو الحكم

بالتصفية وبالمصاريف والنفقات على الأشخاص المسؤولين عن أسباب التصفية.

ب- للمحكمة عند النظر في دعوى تصفية الشركة وقبل صدور القرار بالتصفية أن تعين مصفياً. وتحدد صلاحياته مع الزامه بتقديم كفالة للمحكمة، ولها تعيين أكثر من مصفٍ واحد ولها عزل المصفي أو استبدال غيره به وتتولى المحكمة تبليغ هذه القرارات إلى المراقب.

ج- للمحكمة بناءً على طلب المدعي بالتصفية أن توقف السير في أي دعوى أقيمت أو إجراءات اتخذت ضد الشركة المطالب بتصفيتها أمام المحاكم ويشترط في ذلك أنه لا يجوز سماع أي دعوى أو إجراءات قضائية جديدة إذا أقيمت على الشركة أو اتخذت بحقها بعد تقديم دعوى التصفية.

## المادة (٢٦٨)

١- للمحكمة بناءً على طلب المصفي أن تصدر قراراً يخول المصفي وضع يده على جميع أموال وموجودات الشركة المساهمة العامة وتسليمها إلى المصفي ولها بعد صدور قرارها بتصفية الشركة أن تأمر أي مدين لها أو وكيل عنها أو بنك أو مندوب أو موظف بأن يدفع إلى المصفي أو يسلمه أو يحول له على الفور جميع الأموال والسجلات والدفاتر والأوراق الموجودة لديه والعائدة للشركة.

ب- يعتبر القرار الصادر عن المحكمة على أي مدين للشركة بينة قاطعة على أن الذي حكمت به مستحق للشركة مع مراعاة حق المحكوم عليه باستئناف القرار.

## المادة (٢٦٩)

١- يجوز للمصفي أن يقوم بأي عمل من الأعمال والإجراءات التالية لاتمام تصفية الشركة المباشرة العامة:

١- إدارة أعمال الشركة للمدى الضروري لتصفيتها.

هكذا عند الفصل

٢- اقامة أي دعوى أو اتخاذ أي اجراءات قانونية باسم الشركة أو نيابة عنها لتحصيل ديونها والمحافظة على حقوقها.

٣- التدخل في الدعاوي والاجراءات القضائية المتعلقة بأموال الشركة ومصالحها.

٤- تعيين أي محام أو خبير أو أي شخص آخر لمساعدته في القيام بواجباته في تصفية الشركة.

ب- يجوز لأي دائن أو مدين أن يرجع للمحكمة بشأن الطريقة التي يمارس فيها المصفي للصلاحيات الواردة في الفقرة السابقة ويكون قرارها بذلك قطعياً.

#### المادة (٢٧٠)

١- يلتزم المصفي للشركة المساهمة العامة التقيد بالأمور التالية:-

١- ايداع الأموال التي تسلمها باسم الشركة في البنك الذي تعينه المحكمة لهذه الغاية.

٢- تزويد المحكمة والمراقب في المواعيد المقررة بحساب مصدق من منسق حسابات التصفية عما تسلمه من مبالغ أو دفعها ولا يعتبر هذا الحساب نهائياً إلا بعد تصديقه من قبل المحكمة.

٣- حفظ سجلات ودفاتر حسابية منظمة وفق الأصول المرعية لأعمال التصفية ويجوز لأي دائن أو مدين للشركة الاطلاع عليها بموافقة المحكمة.

٤- دعوة الدائنين أو المدينين إلى اجتماعات عامة للتحقق من مطالباتهم وسماح اقتراحاتهم.

٥- مراعاة تعليمات المحكمة وقراراتها المتعلقة بالدائنين والمدينين في اشرافه على أموال الشركة وموجوداتها وتوزيعها على دائنيها.

ب- يجوز لأي متضرر من أعمال المصفي واجراءاته وقراراته أن يطعن فيها لدى المحكمة التي لها أن تؤيدها أو تبطلها أو تعدلها، ويكون قرارها في ذلك قطعياً.

#### المادة (٢٧١)

يجوز استئناف قرار المحكمة الذي تصدره بتصفية الشركة المساهمة العامة أو أي قرار تصدره أثناء التصفية إلى محكمة الاستئناف وفقاً لأصول المحاكمات المدنية المعمول بها وذلك دون الاخلال بأحكام هذا القانون الخاصة بالقرارات القطعية التي تصدرها المحكمة.

#### المادة (٢٧٢)

بعد إتمام تصفية الشركة المساهمة العامة تصدر المحكمة قراراً بفسخها وتعتبر الشركة منقضية من تاريخ صدور هذا القرار، ويتولى المصفي تبليغه إلى المراقب لنشره في الجريدة الرسمية وفي صحيفتين يوميتين محليتين على الأقل. وإذا تخلف المصفي عن تنفيذ هذا الاجراء خلال أربعة عشر يوماً من تاريخ صدور القرار، بغرم مبلغ عشرة دنانير عن كل يوم يستمر فيه تقصيره.

#### الباب الرابع عشر الرقابة على الشركات

#### المادة (٢٧٣)

يترتب على جميع الشركات التقيد بأحكام هذا القانون ومراعاة عقود تأسيسها وأنظمتها الأساسية ونشرة الإصدار وتطبيق القرارات التي تتخذها هيئاتها العامة وللوزير والمراقب اتخاذ الاجراءات التي يراها مناسبة لمراقبة الشركات للتحقق من تقيدها بتلك الأحكام والعقود والأنظمة والقرارات وتشمل الرقابة بشكل خاص ما يلي:

أ- فحص حسابات الشركة وقبورها.

ب- التأكد من التزام الشركة بالغايات التي أسست من أجلها.

مكتبة الأصول



## المادة (٢٧٤)

لكل مساهم ولكل شريك في الشركات المسجلة بمتقضى أحكام هذا القانون الاطلاع على المعلومات والوثائق المنشورة المتعلقة بالشركة والخاصة بها المحفوظة لدى المراقب والحصول بموافقة المراقب على صورة مصدقة منها، وأن يحصل بطلب من المحكمة على صورة مصدقة عن أي بيانات غير منشورة مقابل الرسم المنصوص عليه في الأنظمة الصادرة بمقتضى أحكام هذا القانون.

## المادة (٢٧٥)

١- يجوز لمساهمين يملكون ما لا يقل عن (١٥٪) من رأسمال الشركة المساهمة العامة أو شركة التوصية بالأسهم أو الشركة ذات المسؤولية المحدودة أو ربع أعضاء مجلس إدارتها على الأقل الطلب من المراقب لجراء تدقيق على أعمال الشركة ودفاترها والمراقب إذا اقتنع بمبررات هذا الطلب انتداب خبير أو أكثر لهذه الغاية على نفقة الشركة. فإذا أظهر التدقيق وجود أي مخالفة تستوجب التحقيق والتدقيق للوزير حالة الموضوع إلى لجنة تحقيق خاصة بولفها لهذه الغاية برئاسة المراقب ويكون أحد أعضائها مدقق حسابات مرخص للتحقق من صحة المخالفة قبل إحالتها إلى المحكمة.

ب- على طالبي التدقيق على أعمال الشركة تقديم كفالة بنكية لصالح الوزارة بالقيمة التي يحددها المراقب لتغطية نفقات التدقيق إذا ما تبين في نتيجته أن طالبي التدقيق لم يكونوا محققين بطلبهم، أما إذا كانوا محققين في طلبهم فتتحمل الشركة نفقات التدقيق.

## المادة (٢٧٦)

١- للوزير بناء على تنسيب المراقب تكليف موظفي مراقبة الشركات في الوزارة للقيام بتدقيق حسابات الشركة المساهمة العامة وأعمالها ولهم في سياق القيام بذلك الاطلاع على سجلات الشركة ودفاترها ومستنداتها

وتدقيقها في مقر الشركة كما يحق لهم توجيه الاستيضاحات لموظفيها ومدققي حساباتها، ويعتبر تخلف الشركة عن الاستجابة لذلك مخالفة لحكام هذا القانون.

ب- تستثنى البنوك والشركات المالية من أحكام الفقرة (أ) من هذه المادة.

## المادة (٢٧٧)

١- إذا لم تشرع أي شركة مساهمة عامة أو شركة توصية بالأسهم أو شركة ذات المسؤولية المحدودة في أعمالها خلال سنة من تسجيلها، يحق للوزير بناء على طلب المراقب شطب تسجيلها ويعلن عن هذا الشطب في الجريدة الرسمية وتبقى مسؤولية المؤسسين تجاه الغير قائمة كأن الشركة لم تشطب ولا يمس هذا الاجراء صلاحية المحكمة في تصفية الشركة التي شطب اسمها من السجل.

ب- لكل فرد أن يطعن في قرار الشطب خلال ثلاثة أشهر من تاريخ نشر الاعلان في الجريدة الرسمية، وإذا اقتضت المحكمة بأن الشركة كانت تتعاطى أعمالها عند الشطب من السجل أو أن العدل يقضي بإعادة اسمها إلى السجل فتصدر قراراً بذلك وتعتبر الشركة عندئذ كأنها لم تشطب وظل وجودها مستمراً وترسل المحكمة نسخة من هذا القرار إلى المراقب لتنفيذه ونشر خلاصته في الجريدة الرسمية.

## الباب الخامس عشر

## الفقوبات

## المادة (٢٧٨)

١- يعاقب كل شخص يزكيب أيًا من الأعمال التالية بالحبس من سنة إلى ثلاث سنوات وبغرامة لا تقل عن ألف دينار ولا تزيد على عشرة آلاف دينار؟

مكتبة العدل

١- اصدار الأسهم أو شهاداتها أو القيام بتسليمها إلى أصحابها أو عرضها للتداول قبل تصديق النظام الأساسي للشركة والموافقة على تأسيسها أو السماح لها بزيادة رأسمالها المصرح به قبل الاعلان عن ذلك في الجريدة الرسمية.

٢- اجراء اكتتابات صورية للأسهم أو قبول الاكتتابات فيها بصورة وهمية أو غير حقيقية لشركات غير قائمة أو غير حقيقية.

٣- اصدار سندات القرض وعرضها للتداول قبل أو أنها بصورة مخالفة لأحكام هذا القانون.

٤- تنظيم ميزانية أي شركة وحسابات أرباحها وخسائرها بصورة غير مطابقة للواقع أو تضمين تقرير مجلس إدارتها أو تقرير مدققي حساباتها بيانات غير صحيحة والأدلاء إلى هيئتها العامة بمعلومات غير صحيحة أو كتم معلومات وإيضاحات يوجب القانون ذكرها وذلك بقصد اخفاء حالة الشركة الحقيقية عن المساهمين أو ذوي العلاقة.

٥- توزيع أرباح صورية أو غير مطابقة لحالة الشركة الحقيقية.

ب- تطبق العقوبات المنصوص عليها في الفقرة (أ) من هذه المادة على المتدخل في الجرائم المبينة فيها والمحرض عليها.

#### المادة (٢٧٩)

أ- إذا ارتكبت الشركة المساهمة العامة أو شركة التوصية بالأسهم أو الشركة المحدودة المسؤولية مخالفة لأحكام هذا القانون تعاقب بغرامة لا تقل عن ألف دينار ولا تتجاوز عشرة آلاف دينار مع أبطال التصرف المخالف إذا رأت المحكمة وجهاً لذلك.

ب- إذا ظهر أن أيًا من الشركات المنصوص عليها في الفقرة (أ) من هذه المادة لم تحفظ دفاتر حسابات منظمة قبل تصديقها يعتبر مديرها ومدقق حساباتها

قد ارتكبا جرماً يعاقب عليه بالحبس مدة لا تقل عن شهر ولا تزيد على سنة.

#### المادة (٢٨٠)

يعتبر مدقق الحسابات، الذي يخالف أحكام هذا القانون بتقديم تقارير أو بيانات لا تتفق وواقع حسابات الشركة التي قام بتدقيقها أنه ارتكب جرماً ويعاقب عليه بالحبس مدة لا تقل عن ستة أشهر ولا تزيد على ثلاث سنوات أو بغرامة لا تقل عن ألف دينار أو بكلا العقوبتين ولا يحول ذلك دون تعرضه للعقوبات المسلكية المقررة في القوانين الخاصة بالمهنة المعمول بها.

#### المادة (٢٨١)

يعاقب كل شريك متضامن في أي شركة تضامن أو شركة التوصية البسيطة تخلف عن اجراء أي تغيير طارئ على عقد الشركة بغرامة مقدارها دينار واحد عن كل يوم استمرت فيه المخالفة بعد انقضاء شهر من تاريخ حدوث هذا التغيير.

#### المادة (٢٨٢)

كل مخالفة لأي حكم من أحكام هذا القانون أو أي نظام أو أمر صادر بمقتضاه لم ينص القانون على عقوبة خاصة لها، يعاقب مرتكبها بغرامة لا تقل عن مائة دينار ولا تزيد على ألف دينار.

#### أحكام ختامية

#### المادة (٢٨٣)

أ- تعتبر جميع الشركات المسجلة بمقتضى القوانين المعمول بها قبل نفاذ هذا القانون قائمة وكأنها مسجلة وفق أحكامه.

مكتبة  
الأصل

ب- على الشركات القائمة بتاريخ نفاذ هذا القانون توفير أوضاعها وإجراء التعديلات اللازمة على عقود تأسيسها وأنظمتها الأساسية خلال مدة لا تتجاوز سنة واحدة من تاريخ نفاذ هذا القانون، وذلك دون الحاجة إلى دعوة هيئاتها العامة لإقرار هذه التعديلات.

#### المادة (٢٨٤)

لمجلس الوزراء إصدار الأنظمة اللازمة لتنفيذ أحكام هذا القانون وخاصة ما يتعلق منها بما يلي:

- أ- تحديد الرسوم التي يجب استيفاؤها في تطبيق أحكام هذا القانون.
- ب- تنظيم النماذج الخاصة بعقد التأسيس والوثائق الأخرى المنصوص عليها في هذا القانون.

ج- للوزير تفويض بعض صلاحياته المنصوص عليها في هذا القانون إلى المراقب، والمراقب تفويض أي من صلاحياته إلى أي من موظفي مديرية مراقبة الشركات في الوزارة على أن تكون الصلاحية محددة وبصورة خطية.

#### المادة (٢٨٥)

يلغى قانون الشركات رقم (١٢) لسنة ١٩٦٤ والتعديلات التي أدخلت عليه كما تلغى نصوص وأحكام أي تشريعات أخرى تتعارض مع أحكام هذا القانون.

#### المادة (٢٨٦)

رئيس الوزراء والوزراء مكلفون بتنفيذ أحكام هذا القانون.

أمين عام مجلس النواب

محمد المصالحه

رئيس مجلس النواب

م. سعد هائل السرور

أرفق لدولتكم أربعين نسخة من مشروع القانون المذكور للتكرم بعرضه على مجلسكم الكريم لأجراء المقتضى.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام،،،

رئيس مجلس النواب

م. سعد هائل السرور

دولة رئيس المجلس

معالي الاستاذ جودت السبول

السيد جودت السبول

اقترح ان يحال مشروع هذا القانون الى اللجنة القانونية.

دولة رئيس المجلس

هل يوافق المجلس الكريم على احوال مشروع القانون الى اللجنة القانونية؟ شكراً لكم جميعاً.

(هذا هو نص مشروع القانون رقم ( ) لسنة ١٩٩٦ قانون معدل لقانون المحامين الشرعيين كما اقره مجلس النواب وكما احواله المجلس الى لجنته القانونية).

ج- كتاب معالي رئيس مجلس النواب رقم (٣٩٢) تاريخ ١٩٩٧/٢/٢٧ والمتضمن موافقة مجلس النواب على:-

مشروع القانون المعدل لقانون المحامين الشرعيين لسنة ١٩٩٦ كما ورد من الحكومة مع إجراء التعديل عليه.

المملكة الأردنية الهاشمية

مجلس النواب

الرقم: م ق/٢٩/٣٩٢

التاريخ: ١٩٩٧/٢/٢٧

دولة رئيس مجلس الاعيان

قرر مجلس النواب الثاني عشر في جلسته الحادية عشرة المنعقدة بتاريخ ١٩٩٧/١/١٩ وجلسته الثامنة عشرة المنعقدة بتاريخ ١٩٩٧/٢/٢٦ من الدورة العادية الرابعة، الموافقة على مشروع القانون المعدل لقانون المحامين الشرعيين لسنة ١٩٩٦ مع إجراء التعديل عليه.

مكتبة المجلس

مشروع قانون رقم ( ) لسنة ١٩٩٦

قانون معدل لقانون المحامين الشرعيين

كما أقره مجلس النواب

-----

المادة ١- يسمى هذا القانون (قانون معدل لقانون المحامين الشرعيين لسنة ١٩٩٧) ويقرأ مع القانون رقم (١٢) لسنة ١٩٥٢ المشار اليه فيما يلي بالقانون الأصلي وما طرأ عليه من تعديل كقانون واحد ويعمل به بعد مرور ثلاثين يوماً على تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.

المادة ٢- يلغى نص المادة (٧) من القانون الأصلي ويستعاض عنه بالنص التالي:-

المادة (٧)

أ- يعين قاضي القضاة للمدة التي يراها مناسبة لجنة تسمى (اللجنة المركزية للمحاماة الشرعية) برئاسة رئيس محكمة الاستئناف الشرعية وعضوية أحد القضاة الشرعيين لا تقل مدة ممارسته للقضاء الشرعي عن خمس سنوات وأحد المحامين الشرعيين لا تقل مدة ممارسته للمهنة عن عشر سنوات.

ب- تتولى اللجنة المولفة بمقتضى الفقرة (أ) من هذه المادة فحص طلبات الإجازة لممارسة مهنة المحاماة الشرعية ومناقشة بحوث المحامين الشرعيين المتدربين التي تقدم للحصول على تلك الإجازة ولها أن تشكل لجنة فرعية أو أكثر لمناقشة هذه البحوث.

ج- تتألف كل لجنة فرعية من رئيس وعضوين على أن يكون الرئيس أحد القضاة الشرعيين لا تقل مدة ممارسته للقضاء الشرعي عن عشر سنوات والعضوان من المحامين الشرعيين لا تقل مدة ممارسة كل منهما للمهنة عن عشر سنوات وتكلف كل لجنة برفع نتيجة مناقشة بحوث المحامين المتدربين الى اللجنة المركزية للمحاماة الشرعية.

د- تصدر كل من اللجنة المركزية للمحاماة الشرعية واللجان الفرعية قراراتها بالإجماع أو بالأكثرية.

هـ- يصرف قاضي القضاة مكافآت مالية لرؤساء اللجان وأعضائها من المخصصات المرسودة لهذه الغاية في موازنة دائرة قاضي القضاة.

المادة ٣- يلغى نص المادة (٩) من القانون الأصلي ويستعاض عنه بالنص التالي:-

المادة ٩- بمنح قاضي القضاة إجازة المحاماة الشرعية بناءً على (قرار اللجنة المركزية للمحاماة الشرعية) لكل من:-

- أ- مارس القضاء الشرعي مدة لا تقل عن سنتين.
- ب- مارس القضاء النظامي أو المحاماة النظامية كأستاذ مدة لا تقل عن سنتين شريطة أن يكون في الحالتين متخرجاً من إحدى كليات الحقوق التي تدرس مواد في الشريعة الإسلامية وأمضى في الحالتين مدة التدريب المنصوص عليها في المادة العاشرة من هذا القانون وأن يكون قد قدم بحثاً قانونياً يتصل بالقضاء الشرعي وأجيز من قبل اللجنة المركزية للمحاماة الشرعية.

مكتبة المحاماة



ج- حصل على دبلومين في الدراسات العليا في مواد الشريعة الاسلامية أو على درجة الماجستير أو الدكتوراه في الشريعة الاسلامية وأمضى مدة التدريب المنصوص عليها في المادة (١٠) من هذا القانون.

د- حصل على الشهادة الجامعية الأولى من كلية الشريعة الاسلامية أو كلية حقوق تدرس فيها مواد في الشريعة الاسلامية وأمضى مدة التدريب المنصوص عليها في المادة (١٠) من هذا القانون وقدم بحثاً قانونياً يتصل بالقضاء الشرعي وأجيز من قبل اللجنة المركزية للمحاماة الشرعية.

المادة ٤- يلغى نص المادة (١٠) من القانون الأصلي ويستعاض عنه بالنص التالي:-

#### المادة (١٠)

أ- مدة التدريب للمذكورين في الفقرة (ب) من المادة (٩) من هذا القانون سنة واحدة.

ب- مدة التدريب للمذكورين في الفقرتين (ج/د) من المادة (٩) من هذا القانون سنتان.

ج- للجنة المركزية للمحاماة الشرعية المنصوص عليها في المادة (٧) من هذا القانون الاذن للمحامي المتدرب بالمرافعة لدى المحاكم الشرعية الابتدائية بعد مرور نصف المدة المحددة لتدريبه على أن يتم ذلك بتفويض خطي من أستاذه وتحت إشرافه.

المادة ٥- يلغى نص الفقرة (٢) من المادة (١١) من القانون الأصلي ويستعاض عنه بالنص التالي:-

#### الفقرة (٢)

أن يلزم أعمال المحاماة في مكتب أستاذه طيلة مدة تدريبه متفرغاً لشؤون التدريب، وله أن يقوم بمراجعة المحاكم الشرعية باسم أستاذه بكل ما يتعلق بأمر المحاماة الشرعية عدا المرافعة ما لم يكن مأذوناً بها وفق أحكام هذا القانون.

المادة ٦- يلغى نص المادة (١٣) من القانون الأصلي ويستعاض عنه بالنص التالي:-

#### المادة (١٣)

١- لا يجوز الجمع بين مزاولة مهنة المحاماة الشرعية وما يلي:-

أ- رئاسة أي من مجلس الاعيان والنواب

ب- المنصب الوزاري

ج- الوظائف العامة والخاصة بما في ذلك منصب مدير لأي شركة أو مؤسسة أو رئيساً لمجلس ادارتها أو هيئة إدارتها.

د- احتراف التجارة بأنواعها المختلفة.

٢- لا تستري أحكام الفقرة (١) من هذه المادة على الكتابة الصحفية وعضوية المجالس التمثيلية وعلى أعضاء هيئات التدريس في مؤسسات التعليم العالي.

المادة ٧- يعدل القانون الأصلي بإضافة المادة (٢١) بالنص التالي اليها على أن يعاد ترقيم المواد (٢١) و (٢٢) و (٢٣) منه لتصبح (٢٢) و (٢٣) و (٢٤) على التوالي.

#### المادة (٢١)

أ- ينشأ في المملكة بمقتضى أحكام هذا القانون جمعية مهنية للمحامين الشرعيين تسمى (جمعية المحامين الشرعيين) تتمتع بالشخصية الاعتبارية يكون انتساب المحامين الشرعيين اليها

تحتفظ من العمل

اختيارياً تهدف الى رعاية مصالح أعضائها والعمل على تنمية روح التعاون بينهم وتسعى الى رفع المستوى العلمي للمهنة وللعاملين فيها وإنشاء صناديق للتقاعد والضمان الاجتماعي والتأمين الصحي لهم.

ب- تحدد جميع الأمور التفصيلية المتعلقة بالجمعية بما في ذلك تشكيلها وشروط الانتساب اليها والأحكام المتعلقة بالهيئة العامة ومجلس إدارتها واجتماعات كسل منها بموجب أنظمة تصدر لهذه الغاية على أن تشمل قواعد ممارسة المهنة وأسسها وآدابها والإجراءات التأديبية المتعلقة بأعضائها ورسوم الانتساب ورسوم الاشتراك في الجمعية أو أي من الصناديق التي تنشئها ومقاديرها وطريقة تحصيلها ومواعيد دفعها والغرامات أو المبالغ الإضافية التي تترتب على العضو في حالة تأخره عن دفعها.

المادة ٨- يلغى نص المادة (٢٢) من القانون الأصلي ويستعاض عنه بالنص التالي:-

المادة (٢٢)

يلغى قانون المحامين الشرعيين رقم (٣٤) لسنة ١٩٤٤ وأي قانون أو تشريع آخر يتعلق بالمحامين الشرعيين.

أمين عام مجلس النواب

د. محمد المصالحه

رئيس مجلس النواب

م. سعد هائل السرور

السيد الامين العام

٤- تلاوة قرارات اللجان:-

تلاوة قرار اللجنة القانونية رقم (١٠) تاريخ ١٩٩٧/٢/٢٥، بشأن:-

مشروع قانون الاتحاد العام للمزارعين الأردنيين لسنة ١٩٩٥.

دولة رئيس المجلس

والآن يشرفنا معالي مقرر اللجنة القانونية لبحث قانون اتحاد المزارعين، معالي الاخ جودت.

السيد جودت السبول

مشروع اتحاد المزارعين استغرق وقتاً طويلاً من البحث والتداول ولكي نستطيع إنجازه فأنتني اقترح على المجلس الكريم مجرد اقتراح أن يعفى معالي المقرر من تلاوة المواد. من أراد أن يبحث أي مادة من المواد فذلك مفتوح ومتاح له والأمر أولاً وأخيراً للمجلس الكريم.

دولة رئيس المجلس

شكراً، يقترح معالي الاستاذ جودت السبول

اعفاء المقرر من تلاوة القانون ونأتي اليه مادة مادة، سعادة السيدة نائلة الرشدان.

السيدة نائلة الرشدان

شكراً دولة الرئيس الحقيقة هذه ليست سنة حميدة دائماً في القوانين لانه دون ان نقرأ المواد وهذا لأهمية هذا القانون بالذات أرجو ان تتم قراءة المواد والله يعين المقرر لأنه المقرر يقرأ المواد.

دولة رئيس المجلس

سعادة الأخت الغالية هذا الاقتراح متكرر ومتوالي السبب ان المجلس هذا القانون لديه منذ أيام وليالي والكل قرأه نحن نقف عند المادة الاولى من له عليها رأي أو تعليق أو اعتراض يفضل به هل يوافق المجلس الكريم على اعفاء المقرر؟ شكراً يا سادة يا سيدات. بفضل يا سيدي.

السيد طاهر حكمت مقرر اللجنة القانونية

مكذبة العمل

## قرار رقم (١٠)

اجتمعت اللجنة القانونية لمجلس الاعيان بتاريخ ١٦، ٢٣، ٢٦/٣/١٩٩٦،  
١٩٩٦/٧/٢٥، ١٩٩٦/١٢/٤، ٢/٢، ١٩٩٧/٢/٢٥ برئاسة مقرر اللجنة معالي  
السيد طاهر حكمت وبحضور أعضاء اللجنة أصحاب المعالي والسعادة السادة:  
أحمد الطراونة، سالم مساعده، الدكتور عبدالعزيز الخياط، الدكتور عبداللطيف  
عريبات، جودت السيول، أحمد العقيله، محمد عوده القرعان، نذير رشيد، الدكتور  
كمال الشاعر، نائلة الرشدان.  
وحضر جانباً من هذه الاجتماعات كل من أصحاب الدولة والمعالي  
والسعادة السادة:

زيد الرفاعي، عبدالله صلاح، حماد المعايطة، مشهور أبو تايه.  
كما حضر هذه الاجتماعات من الحكومة كل من معالي وزير الزراعة  
الدكتور مصطفى شنيكات ومعالي وزير الدولة للشؤون البرلمانية السيد محمد  
النويب وعطوفة أمين عام وزارة الزراعة.  
وحضر الاجتماعات عطوفة أمين عام مجلس الاعيان السيد زيد الزريقات.  
وذلك للنظر في مشروع قانون الاتحاد العام للمزارعين الأردنيين لسنة  
١٩٩٥ المحال إلى اللجنة من مجلس الاعيان لدراسته واعطاء القرار المناسب  
بشأنه.

وقد التقت اللجنة خلال هذه الاجتماعات كل من رئيس مجلس ادارة اتحاد  
المزارعين في وادي الأردن وعدد من أعضاء الاتحاد وممثل عن المزارعين  
واستمعت إلى آرائهم وملاحظاتهم حول مشروع القانون.  
وبعد المناقشة والمداولة في مواد مشروع القانون المذكور أصلاه قررت  
اللجنة الموافقة عليه كما ورد من مجلس النواب مع اجراء التعديلات التالية:

## المادة (٧):

الموافقة على مطلع المادة كما وردت من الحكومة مع اضافة عبارة (ومجالس  
ادارة الاتحادات النوعية) بعد عبارة (مجموع أعضاء مجالس ادارة الفروع).

## المادة (١٤):

اضافة عبارة (والاتحادات النوعية) بعد عبارة (ومجالس الفروع)

## المادة (١٦) فقرة (ج)

اضافة عبارة (والتشريعات النافذة) بعد عبارة (بما يتفق) الواردة في تعديل مجلس  
النواب.

## المادة (١٧) الفقرة (هـ)

اضافة عبارة (والتشريعات النافذة) بعد عبارة (بما يتفق) الواردة في تعديل مجلس  
النواب.

## المادة (٢١) فقرة (أ)

اعادة صياغة عبارة (مع مراعاة الفقرة (ب)) لتصبح (مع مراعاة الفقرتين (ب) و  
(د)) واطافة فقرة جديدة برقم (د) وعلى النحو التالي:  
د- يكون لفرع الاتحاد في منطقة وادي الأردن لغايات الفقرة (ب) من هذه المادة  
شخصية اعتبارية مستقلة وله أن يقاضي ويقاضى بموجبها ويمثلها رئيس  
مجلس ادارة الفرع وتنتهي هذه الشخصية بانتهاء الغاية التي انشئت من أجلها.

مكتبة  
الكتاب

وتوصي اللجنة المجلس الكريم بالموافقة على قرارها هذا.

## اللجنة القانونية

المجلس الأعيان

ملاحظة : تحفظ حول المادة (١٦) فقرة (ج) والمادة (١٧) فقرة (هـ)  
من قبل معالي الدكتور عبد اللطيف عريبي

<p>المادة ٨ كما وردت في المشروع</p>	<p>المادة ٨</p>	<p>المادة ٨</p>	<p>المادة ٨</p>
<p>المادة ٨</p>	<p>المادة ٨</p>	<p>المادة ٨</p>	<p>المادة ٨</p>
<p>المادة ٨</p>	<p>المادة ٨</p>	<p>المادة ٨</p>	<p>المادة ٨</p>
<p>المادة ٨</p>	<p>المادة ٨</p>	<p>المادة ٨</p>	<p>المادة ٨</p>

کتابخانه



المادة كما وردت في المشروع	قرار مجلس النواب	قرار اللجنة
٣- إصدار مشاريع القوانين والأنظمة الداخلية بالاجتماع ورفضها إلى الوزير بعد إقرارها من اللجنة العامة.		
٤- تعيين مشروع الموزنة السنوية التقديرية للاجتماع والعمليات الداخلية له ورفضها للجنة العامة مرفقة بالتقرير اللازمة لبيان الموقف لهي والاداري للاتحاد.		
٥- إصدار التعليمات والقرارات اللازمة لتنفيذ أحكام الأنظمة المعمورة بمقتضى هذا القانون بما في ذلك التعليمات المتعلقة بإدارة أسواق بيع المنتجات الزراعية التي يتقنها المجلس.		
٦- تعيين المدير.		

المادة كما وردت في المشروع	قرار مجلس النواب	قرار اللجنة
٧- إصدار التعليمات المتعلقة بتعيين الموظفين والمستحقين للرازمين لتسيير أعمال الاتحاد وفروعه وتحديد رتب المدير وعلاقته وكذلك تحديد رواق الموظفين وعلاقته بهم.	٧- شطب كلمة (تعيين) والاستعاضة عنها بكلمة (القانون المالية والادارية بما في ذلك تعيين).	٧- شطب كلمة (تعيين) والاستعاضة عنها بكلمة (تعيين).
المادة (٩) المجلس قس سبق قيامه بالأعمال المنوطة به بمقتضى أحكام هذا القانون تشكيل للجان المتخصصة بما في ذلك للجان التكميلية من بين أعضاء المجلس والهيئة العامة وتحديد المهام والصلاحيات المنوطة بتلك اللجان بموجب تعليمات يقرها الوزير.	٩- المادة ٩: موافقة كما وردت من مجلس النواب.	٩- المادة ٩: موافقة كما وردت من مجلس النواب.
١- يتولى الرئيس المهام والصلاحيات التالية :-	٩- المادة ٩: موافقة.	٩- المادة ٩: موافقة كما وردت من مجلس النواب.

مجلس الاعيان

المادة	قرار مجلس النواب	قرار اللجنة
<p>المادة ١١: المادة ١١: موافقة كما وردت من مجلس النواب.</p>	<p>المادة ١١: موافقة بعد:</p>	<p>المادة ١١: موافقة بعد:</p>

المادة	قرار مجلس النواب	قرار اللجنة
<p>المادة ١٢: موافقة بعد:</p>	<p>المادة ١٢: موافقة بعد:</p>	<p>المادة ١٢: موافقة بعد:</p>

١٦٦

قرار اللجنة	قرار مجلس النواب	المادة كما وردت في المشروع
المادة ١٣: موافقة كما وردت من مجلس النواب.	المادة ١٣: موافقة.	<p>ج- إقرار مشروع الموازنة السنوية للفرع وتمديد الحسابات الختامية له.</p> <p>المادة (١٣)</p> <p>أ- يتألف مجلس الفرع من سبعة أعضاء ويقتصر ولاية مجلس الفرع لمدة أربع سنوات.</p> <p>ب- ينتخب مجلس الفرع في أول اجتماع له رئيساً للفرع ونائباً له وأمين سر.</p> <p>ج- يؤول مجلس الفرع المهمل والمساحيات التالية :</p> <p>١- تنفيذ الميزانية العامة للاحتلال والخطط والبرامج المقررة في منطقة عمل الفرع.</p> <p>٢- تنفيذ الاحتلال في منطقة عمل الفرع لدى الذي لقر الرسمية.</p>

قرار اللجنة	قرار مجلس النواب	المادة كما وردت في المشروع
		<p>٣- طرح التعميم التي تم الأعضاء في المنطقة على الهيئة العامة للفرع لإختلاف التوصيات المتبادلة بشأنها ومن ثم تقديمها إلى المجلس.</p> <p>٤- إعداد مشروع الميزانية السنوية للفرع.</p> <p>٥- وضع برنامج عمل وعرضه على الهيئة العامة للفرع لإقراره بها في ذلك تأييد اعتمادات المراجعين في المنطقة من مستلزمات الإنتاج لراعي.</p> <p>٦- تحديد مواقع سوق بيع المنتجات الزراعية في منطقة عمله.</p>

مجلس الاعيان

المادة كما وردت في المشروع	قرار مجلس النواب	قرار اللجنة
٧- قيادة القوات والمعلمين للأزاحية في منطقة القروخ والمساهمة في تنفيذ البرامج الإرشادية التي تقدم بها الأجهزة الرسمية المختصة.	المادة ١٤ : موافقة.	المادة ١٤ : موافقة كما وردت من مجلس النواب. مع إضافة عبارة (أو الاتحادات التوجيهية) بعد عبارة (ومجلس القروخ).
المادة (١٤) تنظيم الاجراءات والامور الاخرى المتعلقة بكل من أعمال الهيئات العامة للاتحاد وقروعه والمجلس ومجلس القروخ والمصلب القانوني لاجتماعات كل منها وكيفية تنفيذ القرارات فيها بموجب نظام يصدر بمقتضى هذا القانون.	المادة ١٤ : موافقة.	المادة ١٤ : موافقة كما وردت من مجلس النواب.
المادة (١٥) تحدد رسوم التسجيل لعضوية قروخ الاتحاد وإصدار التسجيل ويطل للخدمات التي يقدمها الاتحاد بموجب نظام يصدر بمقتضى هذا القانون.	المادة ١٥ : موافقة.	المادة ١٥ : موافقة كما وردت من مجلس النواب.

المادة كما وردت في المشروع	قرار مجلس النواب	قرار اللجنة
المادة (١٦) تكون الأمور المالية للاتحاد من المصطلح التالية: ١- المساهمات السنوية للاتحادات القروية والقروخ في موزنة الاتحاد. ٢- الارباح التي تتلقى للاتحاد من خلال الاتحاد باستثمارات الاقتاج لقرائهم. ج- ربح يستعمل الأموال البتقوية وغير البتقوية لمقتضى الاتحاد. د- المساعدات والهبات والتمنع التي يحصل عليها الاتحاد على أن تؤخذ بمقتضى مجلس الوزراء عليها إذا كانت من مصدر غير لرقم. هـ- في إيرادات لم يدرجات لم تتلقى للاتحاد مقابل تتلقاه لمقتضى مما يدخل في أمدقه.	المادة ١٦ : موافقة كما وردت من مجلس النواب (أ، ب، د، هـ). المادة ١٦ : موافقة مع إضافة عبارة (كما يتفق ولحكم للتربية الاسلامية) الى اخرها.	المادة ١٦ : موافقة كما وردت من مجلس النواب مع إضافة عبارة (أو للتشريعات القائمة) بعد عبارة (كما يتفق) الواردة في تعديل مجلس النواب في الفقرة (ج) مع مخالفة لمقتضى المذكور عدل للمصنف حريرت.

محضر الجلسة التاسعة



قسملر للامانة	قرار مجلس القواب	الامانة كما وردت في المشروع
الامانة ١٧ : موقفة كما وردت من مجلس القواب مع اضافة حجرة (و التفرعات الفقرة) بعد حجرة (اما يقرر) لوردة في تعديل مجلس القواب في الفقرة (ب) مع مخالفة لمعملي المذكور عبد اللطيف عريت.	الامانة ١٧ : موقفة كما وردت مع اضافة حجرة (اما يقرر) ولحكم الشريعة الاسلامية) الى اخر الفقرة هـ.	الامانة (١٧) : تكون لمرور الفقرة للفرع من المصلح التالية : أ- رسم لتسليم الأعضاء. ب- مساعدات والبيوت والذبح التي يحصل عليها الفرع من مصلح محبة. ج- عائلات اسواق بيع المتوجات للزراعية التي يبرها الفرع والارباح التي تنقل له من خلال الاجل يستلزمك الاقتراح للزراعي. د- بدل خدمات الفرع. هـ- ربح مستقر الاموال لملقولة وغير لملقولة لملقولة الفرع. و- في ليرلات ليريات اخرى تنقل للفرع مقابل تشييده لملقولة.

قرار للامانة	قرار مجلس القواب	الامانة كما وردت في المشروع
الامانة ١٨ : موقفة كما وردت من مجلس القواب.	الامانة ١٨ : موقفة.	الامانة (١٨) : لا يجوز استعمل اسرار الاحل لملقولة وغير لملقولة لير من قورعه لير الاحداث للزراعية الا لملقولة العاقب وعلقت الاحل للمصرون عليها في هذا القانون والاطاعة لممول بها. الامانة (١٩) : أ- بعد صدور هذا القانون يشكل مجلس الوزراء لجنة موقفة من رئيس ومضرة أعضاء من القاطنين العلم والقلم من لهم علاقة بالأعمال الزراعية لمدة سنة واحدة قابلة للتديد لمدة مملعة ولمرة واحدة. ويقرر من مجلس الوزراء تنقل خلالها ملاحقات لملقولة لملقولة الاحل والمجلس والقوانين.

محضر الجلسة التاسعة المعلقة في ١٩٩٧/٣/١

قرار مجلس النواب	قرار مجلس النواب	الامانة كما وردت في المشروع
المادة ٢٠ : موافقة كما وردت من مجلس النواب.	المادة ٢٠ : موافقة.	ب- تقدم لائحة قانونية بشأن فرع في كل محافظة من محافظات المملكة بالامانة لفرع في منطقة وفي الأردن. المادة (٢٠) يضع الاتحاد والفرع والاتحادات الفرعية من جميع المقربين والمزودين الحكومية بما في ذلك رسوم طريق الموزونات وذلك بمقتضى التشريعات والمبيعات لتبليغ التجار بها. المادة (٢١) اعتباراً من تلك لحكم هذا القانون : ١- مع مراعاة الفقرة (ب) من هذه المادة ينشئ (١٩) قانون تحت مزارعي وفي الأردن رقم (١٩) لسنة ١٩٧٤.
المادة ٢١ : موافقة كما وردت من مجلس النواب مع اعادة صياغة عبارة (مع مراعاة الفقرة ب) الواردة في الفقرة (١) للتصحيح (مع مراعاة الفقرة ب) و (د) و (١) وضعية فقرة جديدة برقم (د) على النحو التالي:	المادة ٢١ : موافقة.	

قرار مجلس النواب	قرار مجلس النواب	الامانة كما وردت في المشروع
د- يكون لفرع الاتحاد في منطقة وفي الأردن لتبليغ الفقرة (ب) من هذه المادة شخصية اعتبارية مستقلة وله أن يقاضي ويقاضي بموجبها ويمثلها رئيس مجلس إدارة الفرع وينتهي هذه الشخصية بانتهاء العاية التي انتهت من اجبا	ب- موافقة. ج- موافقة مع اعادة التصحيح للفرع ويطلب كلمة (تصحيح) الواردة فيها والاستعانة عليها بكلمة (يصحح).	ب- تقول في فرع الاتحاد في منطقة وفي الأردن جميع الاموال والموجودات والمقرن للمادة لاتحاد المزارعين في وفي الأردن ويحصل جميع الانتماءات للمزيرة عليه. ج- تعتبر العقود والاتفاقيات لسيرة مع قسمة المزارعين في وفي الأردن وكلها محققة مع فرع الاتحاد في منطقة وفي الأردن وتصحيح لانخفاض القانوني لاتحاد المزارعين في وفي الأردن في كل ما تضمنت عليه من حقوق والتملكات. المادة (٢٢) لمجلس الوزراء إصدار الأنظمة اللازمة لتنفيذ احكام هذا القانون.
المادة ٢٢ : موافقة كما وردت من مجلس النواب.	المادة ٢٢ : موافقة.	

مجلس الاعيان

المادة كما وردت في المشروع	قرار مجلس النواب	قرار اللجنة
المادة (٢٣) رئيس الوزراء والوزراء مكلفون بتنفيذ أحكام هذا القانون.	المادة ٢٣: مرفقة.	المادة ٢٣: مرفقة كما وردت من مجلس النواب.

مشروع قانون رقم ( ) لسنة ١٩٩٥  
لقانون الاتحاد العلم للمزارعين الأتنيين

اللجنة للتقنين  
للمجلس الأعيان

المادة كما وردت في المشروع	قرار مجلس النواب	قرار اللجنة
المادة (١) يسمى هذا القانون ( قانون الاتحاد العلم للمزارعين الأتنيين لسنة ١٩٩٥ ) ويصل به بعد ثلاثين يوماً على تاريخ نشره في الجريدة الرسمية. (٩) يكون للكلمات والعبارات التالية حيزها وردت في هذا القانون المعنى المخصصة لها لئلا يخلط الا اذا دلت القرينة على غير ذلك. - لوزة: — وزير الزراعة - الاتحاد: — الاتحاد العلم للمزارعين الأتنيين - المجلس: — مجلس لوزة الاتحاد - لرفق: — من : رئيس المجلس - المرفق: — المدير العلم للاتحاد	المادة ١: شطب عبارة (سنة ١٩٩٥) والاستعاضة عنها بعبارة (سنة ١٩٩٦). المادة ٢: مرفقة بعد:	المادة ١: مرفقة مع شطب عبارة (سنة ١٩٩٦) والاستعاضة عنها بعبارة (سنة ١٩٩٧). المادة ٢: مرفقة كما وردت من مجلس النواب.

محضر  
الجلسة  
الأسبوعية

- تعريف اللزاج: مُطَبَّعَةٌ (دخله  
والاستعصاة عنها بعلوة (دخل  
رؤسي (له).

القرار الخاضع	قرار مجلس النواب	المادة كما وردت في المشروع
<p>المادة ٣:</p> <p>موافقة كما وردت من مجلس النواب.</p>	<p>المادة ٣:</p> <p>موافقة.</p>	<p>المادة (٣)</p> <p>تقرر من الجهة:</p> <p>التشريعية: الشركة الزراعية الأردنية التي</p> <p>تأسست بموجب هذا القانون عتقة لفترة تسعى</p> <p>(الاتحاد العام للأزلاطين الأردنيين) ويكون له</p> <p>مختصه استشارية ذات استقلال مطلق وإداري</p> <p>وله بهذه الصفة حق تمثيل الأملاك المتفرقة</p> <p>وغير المتفرقة للأرضية لتحقيق أهدافه وإطلاقه</p> <p>وله أن يؤتم بجميع الصلاحيات والإجراءات</p> <p>التشغيلية والتنفيذية باسمه وأن يثبت عنه أي</p> <p>تخصيص آخر لهذه الجهة ويكون مركزه الاستشاري</p> <p>في صفت.</p>



قرار مجلس النواب	قرار اللجنة
<p>المادة (٤) : المادة ٤ : مؤقتة</p> <p>بمقتضى هذا القانون والمساهمة في تطوير القطاع الزراعي وتنميته، وله في سبيل ذلك التعميم بما يلي : ١- دراسة المشاكل التي تواجهها القطاع الزراعي والقضايا المتعلقة بالملح والبيوتات الزراعية المستصلحة.</p>	<p>المادة ٤ : مؤقتة</p> <p>بمقتضى هذا القانون والمساهمة في تطوير القطاع الزراعي وتنميته، وله في سبيل ذلك التعميم بما يلي : ١- دراسة المشاكل التي تواجهها القطاع الزراعي والقضايا المتعلقة بالملح والبيوتات الزراعية المستصلحة.</p>

قرار مجلس النواب	قرار اللجنة
<p>المادة ٤ : مؤقتة</p> <p>بمقتضى هذا القانون والمساهمة في تطوير القطاع الزراعي وتنميته، وله في سبيل ذلك التعميم بما يلي : ١- دراسة المشاكل التي تواجهها القطاع الزراعي والقضايا المتعلقة بالملح والبيوتات الزراعية المستصلحة.</p>	<p>المادة ٤ : مؤقتة</p> <p>بمقتضى هذا القانون والمساهمة في تطوير القطاع الزراعي وتنميته، وله في سبيل ذلك التعميم بما يلي : ١- دراسة المشاكل التي تواجهها القطاع الزراعي والقضايا المتعلقة بالملح والبيوتات الزراعية المستصلحة.</p>

مجلس الاعيان

المادة كما وردت في المشروع	قرار مجلس النواب	قرار اللجنة
<p>و- قائم فاعلمين وعند التوقيعات والمصادقات والتفويضات لوزير الداخلية.</p> <p>المادة (٥)</p> <p>١- يتم إنشاء الاتحاد القومي بقرار من الوزراء بناء على تشييد لسياسة وطنية لتحكم هذه الفترة على إنشاء أي اتحاد قومي قبل أن يمدح اتحاد قومي أو أكثر في اتحاد قومي واحد.</p> <p>ب- يقر على مودسي الاتحاد القومي أن يقررنا بطلبهم إلى الحكيم لطلبين الاتحاد القومي نظاماً ذاتياً له يقتضيه أهدافه والمصالحات القانونية به وكيفية تشكيل هيئته لخدمة واحتياجاته وتلزمه والمهام الخاصة بكل مجلس من مجالسها واتحاداتها واتحادات قرارات فيها وسائل الأور لخدمة والاتحاد القومي ومسؤوله الفعلي ورسم الاتفاق له.</p>	<p>المادة ٥٥ مرفقة.</p>	<p>المادة ٥٥ مرفقة كما وردت من مجلس النواب.</p>

المادة كما وردت في المشروع	قرار مجلس النواب	قرار اللجنة
<p>ج- يشترط في عضو الاتحاد القومي أن يكون عضواً في أحد فروع الاتحاد ويحوز العضو أن يكون عضواً في واحد أو أكثر من الاتحادات القومية ذات شروط العضوية متوفرة فيه.</p> <p>المادة (٦)</p> <p>١- عضو الاتحاد هو المرشح المنتخب إلى أحد فروع الاتحاد والمصدق لائتمانه للمالية تجاهه.</p> <p>٢- يقر على مودسي الحكيم هذه الفترة على الفترة المنتهية لأحد الفروع وتحديد شروط العضوية وفقاً لأحكام النظام الداخلي يحدده مقتضى هذا القانون.</p>	<p>المادة ٦١ مرفقة.</p>	<p>المادة ٦١ مرفقة كما وردت من مجلس النواب.</p>

مجلس الاعيان

المادة كذا وردت في المشروع	قرار مجلس النواب	قرار اللجنة
ب- عضوية الاحكام اختيارية ويقدم طلب الانضمام الى الشرح من المزارع و للشرطة الى مجلس الشرح على الاسودج للمعد لهذه الدلية. مرقعا بالوثائق والمستندات المقررة ويصدر مجلس الشرح قراره بشأن الطلب وله قوله او رفضه بقول محال.	المادة ٧: مرفقة به: - لائحة الجريدة التالية (وروساء الاحكامات القروية) بعد جريدة (مجموع اعضاء مجلس الادارة القروية) للوردة في مطلع المادة.	المادة ٧: المرفقة على مطلع المادة كما وردت من الحكومة مع لائحة جريدة (ومجلس الادارة الاحكامات القروية) بعد جريدة (مجموع اعضاء مجلس الادارة القروية)
المادة (٧) تتلف الهيئة العامة للاتحاد من مجموع اعضاء مجلس إدارة الشرح.		
وتتولى هذه الهيئة الشمل والملاحية التالية :		
١- اقرار السياسة العامة للاتحاد وارساح عمل المجلس السنوية ومتابعة تنفيذها.		
ب- اقرار مشروع لوائح السقوية للاتحاد وصديق صليته التتالية.		

المادة كذا وردت في المشروع	قرار مجلس النواب	قرار اللجنة
ج- مناقشة التقرير السنوي عن أعمال المجلس وأصدار القرارات اللازمة بشأنه.		
د- تحديد مقدار المساهمة المالية السنوية للشروع والاحكامات القروية في الاتحاد.		
هـ- تعيين منق حيلت قانوني الاتحاد.		
و- انتخاب للمجلس وتحديد طريقة الانتخاب وطريق ادايه وسائر الأمور المتعلقة به بموجب نظام يصدر بمقتضى هذا القانون.		
ز- دراسة الأمور الأخرى التي تقدم اليها من المجلس ويصدر القرارات المتعلقة بها.		
وتتضمن الاقرارات التي يقدم بها الأعضاء طريقة ان تكون قد بنت للمجلس خطيا قبل موعد اجماع الهيئة العامة بجمعية عشر يوما على الأقل.		

مجلس الاعيان

## دولة رئيس المجلس

شكراً الآن نأتي الى القانون وعندها يتكلم معالي الدكتور حيث يجب أن يكون الكلام معالي الدكتور عبداللطيف.

## الدكتور عبداللطيف عريبات

ما دام ذكرت المخالفة فتتلى بعد قرار المخالفة فإذا سمحتم.

## دولة رئيس المجلس

تفضل.

## الدكتور عبداللطيف عريبات

بسم الله الرحمن الرحيم، بأسم سماحة الشيخ عبدالعزيز الخياط واسمي نسجل مخالفتنا على قرار اللجنة القانونية المحترمة والذي اتخذته بالأغلبية بتاريخ ٢٥/٢ وتحدد بشأن الإضافة على قرار مجلس النواب في الفقرة (ج) المادة (١٦) والفقرة (هـ) من المادة (١٧) من هذا القانون وبخصوص استثمار أموال الاتحاد وما يتفق مع أحكام الشريعة الإسلامية كما اراده مجلس النواب، أملين من الزملاء الكرام أعضاء المجلس الموقر أخذ هذه المخالفة وأسبابها بالعناية الكافية وعلى ضوء الملاحظات التالية:-

أ- تبدأ بملاحظة شكلية حول شكل تقرير اللجنة القانونية المحترمة والذي اشار الى بدء بحث هذا القانون ابتداءً من ١٦/٣/١٩٩٦ والاجتماع الأخير الذي اتخذ فيه تنسيب اللجنة بتاريخ ٢٥/٢/١٩٩٧، دون ذكر لأسماء الزملاء الذين حضروا هذا الاجتماع والذي اتخذ به هذا التنسيب المعروف على مجلسكم الموقر خلافاً للمادة التاسعة عشرة من النظام الداخلي للمجلس والذي اشار بوضوح الى ما يلي:-

المادة (١٩) تقول (يحرر لكل جلسه محضر يدون فيه اسماء الأعضاء الذين حضروا اجتماع اللجنة وملخص وقائع كل جلسه وما اتخذ فيها من قرارات...) الى آخر المادة وذلك توثيقاً لمبدأ الحضور والمناقشة للجلسة المشار إليهما.

ب- ان الفقرة التي اضافها مجلس النواب الى الفقرتين (ج) و (هـ) في المادتين ١٦ و ١٧ من هذا القانون تتعلق بفقرة واحدة من فقرات المادتين المشار إليهما بخصوص موارد الاتحاد العام وفروعه وطريقة استثمارها بأن يكون (بما يتفق وأحكام الشريعة الإسلامية) وهذه لا تشمل مساهمات الاتحاد وفروعه ولا الارباح من تجارة الاتحاد في مستلزمات الانتاج الزراعي ولا المساعدات والهبات والمنح التي يحصل عليهما الاتحاد ولا الإيرادات أو البدلات الأخرى التي تنأى للاتحاد مقابل نشاطات مختلفة بل تنحصر في موضوع استثمار امواله بأن تكون بما يتفق والشريعة الإسلامية.

ج- مبررات وضع مثل هذه الإضافة من مجلس النواب لها ما يؤيدها ويؤكد على أهميتها وما يجعلها منسجمة تماماً مع المسيرة الشورية الديمقراطية والإرادة الشعبية التي تنمو في هذا البلد الطيب ويحرص المخلصون على دعمها وتأييدها مؤكدين على ما يلي:-

١- أن النص على التوجه للعمل بالشريعة الإسلامية وضمن إطارات محددة في مقدمتها قطاع الإقراض الزراعي ولصغار المزارعين ومشاريع الاسكان قرار التزم به الحكومة الاولى بعد الانتخابات الحرة والنزيهة عام ١٩٨٩.

وشكلت الحكومة آنذاك لجنة وزارية لوضع هذا الموضوع موضع التنفيذ وتوصية اللجنة المشار إليها موجودة لدى الحكومة. فهذا التزام حكومي لا يجوز التصل منه أو الانتفاف عليه لأن الحكومة المشار إليها اخذت الثقة من مجلس النواب على أساسه وكشروط معلن في مجلس الأمة الموقر.

٢- إن ما ورد في نصوص الميثاق الوطني عام ٩١/٩٠ وهو الميثاق الذي أجمعت عليه كل أطراف الشعب الفكرية والحزبية والبرلمانية والنقابية يؤكد على أهمية هذا هو الاسلام والشريعة الإسلامية هي المصدر الرئيسي للتشريع وهذا جزء من التشريع المشار إليه في الميثاق.

٣- لقد دأب مجلس النواب على وضع مثل هذه العبارة في مواضع مختلفة من القوانين التي مرت على المجلسين ولم يسبق للمجلس الكريم أن رد مثل هذه العبارات أو يعترض عليها ولا أرى أن يسجل على هذا المجلس الكريم مثل هذه التوجهات.

٤- أن هذا البلد الكريم قد بنى وجوداً على خلفية عربية اسلامية موصولة والشعب في هذا البلد والدستور الذي بين أيدينا يؤكد بل يدعو بالتوجه نحو الشريعة والعقلاء والأمناء على مصلحة هذا البلد قد دعموا وأيدوا كلمة التوجه وهي كلمة لها معناها بعد مبناها بناء الخير والأصلاح ضمن فتح الواقع والممكن.

٥- أن قطاع المزارعين في هذا البلد من القطاعات الخيرة والمنتجة الى فكر وغثينة الأمة

وهم يشعرون بالارتباط بالأرض وهوية الأمة الحضارية وهم من صغار الكسبه ليسوا من أصحاب الملايين التي تجوب أقطار الارض بحثاً عن المضاربة يودون استثمارها في قطاعات آمنة وأمنية ومن خلال إتخدامهم الموعود.

٦- لقد تم تعديل قانون الإقراض الزراعي لتتعامل بنشاطاتها وفقاً للشريعة الإسلامية وقد أقر هذا القانون من مجلس الأمة بشقيه الاعيان والنواب وهذه الإضافة التي تراد بتتسيب الاغلبية باللجنة لا تتفق مع التشريع المعمول به ونافذ المفعول.

٧- إن إضافة عبارة التشريعات النافذة لا تعني إلا إبطال النص بنص أول بما يتفق والشريعة الإسلامية لأن التشريعات النافذة لا تحتاج الى نص جديد. فهو كما يقول المشرعون من باب اللغو في التشريع ولا أجد لهذا مبرراً على الإطلاق.

لهذا كله أدعو الأخوة الزملاء الاعضاء أعضاء المجلس الكريم إلى الأخذ بالنص الوارد من مجلس النواب لما فيه من إرادة تتفق مع طموحات هذا الشعب ومسيرته الخيرة وشكراً دولة الرئيس.

## دولة رئيس المجلس

شكراً معالي الأخ، نأتي الى المواد مادة مادة وعندها يشار الى ما ذكره معالي الأخ الدكتور عبداللطيف. تفضل.

تكملة من المحضر



## السيد المقرر

عفواً سيدي توضيح بسيط معالي الدكتور عبدالعزيز الخطاط لم يحضر الجلسة النهائية التي جرى فيها اصدار هذا القرار وكذلك أعفاء آخرين منهم معالي الاستاذ سالم مساعده وكذلك الاستاذ احمد العقابيه والسيدة نائلة الرشيدان على ما اعتقد وشكراً سيدي. والآن أبدأ بالمواد يا سيدي.

مشروع قانون رقم ( ) لسنة ١٩٩٦ قانون (الاتحاد العام للمزارعين الأردنيين)، المادة الاولى.

## دولة رئيس المجلس

يا ترى يصبح ٩٧ لأنه في مجلس النواب نظروه في عام ١٩٩٦.

## السيد المقرر

نعم يا سيدي يصبح ١٩٩٧ حيثما وردت. المادة الاولى.

## دولة رئيس المجلس

المادة الاولى هل يوافق المجلس الكريم عليها كما تليت لكم؟ وكما جاءت من النواب فقط تغيير التاريخ لمقتضيات الحقيقة؟ شكراً.

## السيد المقرر

## المادة الثانية.

## مجلس دولة رئيس المجلس

## المادة الثانية، دولة ابو عماد.

## دولة السيد مضر بدران

شكراً في داخل القانون في شيء اسمه اتحاد مزارعي ما هو الاتحاد النوعي؟ ألا من التناوب

أن نقول الاتحاد النوعي في التعريفات هو كذا وكذا.

## السيد المقرر

نعم يا سيدي موجود.

## دولة السيد مضر بدران

نعم موجود شكراً سحبت.

## دولة رئيس المجلس

إذا المادة الثانية هل يوافق المجلس الكريم عليها كما أوصت اللجنة في التعريفات؟ شكراً لكم.

## السيد المقرر

## المادة الثالثة.

## دولة رئيس المجلس

المادة الثالثة دولة ابو عماد تفضل.

## دولة السيد مضر بدران

يا سيدي في المادة الثالثة فيما يتعلق بنشأ للاتحاد فرع في كل محافظة. هذا فرض صار. يعني ألا يجوز لنا أن نعدل الموضوع المحافظة التي تستاهل أو في عدها إمكانات زراعية. أنا أريد أن أتساءل ما هي فائدة إنشاء اتحاد مزارعين في العقبة؟ النقطة الثانية في مادة أخرى تقول يتألف الاتحاد من المزارعين الذين يتقدموا بطلب للانتساب. والفرض إنني إيجيت أنا أسوى اتحاد في العقبة وما تقدم إلي. إلا ثلاثة أو أربعة مش لازم يكون في مروة في القانون بحيث أنه غير ملزم أنا في إنشاء هيئة إدارية ليس لها قاعدة. لاني لاحظ إذا بدنا بنشأ في كل محافظة كأنه صاريت أنه لنضع مدير وسكرتير

الثالثة (بنشأ للاتحاد فرع في كل محافظة وللوزير بناء على تنسيب المجلس إنشاء فروع له في سائر أنحاء المملكة وذلك حسب مقتضيات الحاجة وتحدد منطقة إختصاص عمل الفرع وفقاً لقرار إنشائه) الوزير هو المعني بالإنشاء والواقع حسب مقتضيات المشار إليها.

## دولة رئيس المجلس

## دولة ابو عماد.

## دولة السيد مضر بدران

يا سيدي أنا أوافق إذا المادة أعطت المضمون الذي تفضل فيه معالي الدكتور عبداللطيف عربيات.

لكن الفقرة (ب) تجبر الوزير على الإنشاء في كل محافظة شرط أما الاولى فيستطيع حسب مقتضيات الحال لكن المادة بنشأ للاتحاد فرع في كل محافظة. وللوزير بناء على تنسيب المجلس إنشاء فروع له في سائر فروع المملكة وذلك حسب مقتضيات الحال. في سائر أنحاء المملكة ممكن تكون لواء ممكن تكون مديرية قضاء إلى آخره الحاجة التي يقدرها الوزير بحسب بنشأ فرع في اللواء وفي القضاء لأنه هذه منطقة زراعية هامة وليس له كلمة محافظة. كأنه هنا المحافظة هي التي تقرر أهمية الزراعة في المحافظة. وهذا غير دقيق.

## دولة رئيس المجلس

## شكراً معالي المقرر

## السيد المقرر

يا سيدي أريد موضوع تضمين تجزئة

وسيارة مصفاة من الجمارك وأما إلى آخره وبدون قاعدة زراعية.

أنا في اعتقادي يحتاج الموضوع إلى تعديل لأنه بنشأ للاتحاد فرع في المحافظات التي تحتاج أعمالها الزراعية لإنشاء مثل هذا الاتحاد. أما نشأ اتحاد وليس لنا متقدمين عندنا متقدمين أعضاء. الاتحاد بنشأ لهؤلاء المزارعين إذا ما في أعضاء لمين أنشأ.

أما أضع مدير اتحاد وفرع مالي وفرع إداري وكذا إلى آخره فأعتقد يعلي أنا لا أريد أن أرجع إلى اتحاد المزارعين الموجود حالياً.

عفواً أقول أنا من الناس الذين دعمت هذا الاتحاد بشكل متواصل وتبرعات متواصلة ووضعت له كذا خطة عمل ولكنه للأسف فشل هذا الاتحاد. إتحاد مزارعين الأغوار فشل كلنا يعرف أنه فشل. ليش بدنا نعمم الفشل؟ عادة عندما تكون الفكرة نجحت نعمم النجاح. أما إذا كان إتحاد المزارعين والدعم متواصل له وهو أكبر منطقة زراعية موجودة في الأردن قد فشل. الآن نريد أن نعمم الفشل على كل المحافظات في اتحاد المزارعين هذا سؤال مطروح على المقرر وعلى الحكومة الكريمة وشكراً.

## دولة رئيس المجلس

معالي الدكتور عبداللطيف عربيات.

الدكتور عبداللطيف عربيات

شكراً دولة الرئيس، ما قاله دولة أبو

صحيح ولكن الجواب في الفقرة (ب) من المادة

تكملة من المحضر

مزارعين وادي الأردن على المملكة بمجموعها وهذا أمر له علاقة بفلسفة الاتحاد. وأعتقد أن خير من يدافع عن فلسفة إنشاء الاتحاد هو معالي وزير الزراعة. وبعد أن نستمع إلى معالي وزير الزراعة إذا تفضل بذلك، فإننا سنتناول موضوع الفرع وموضع علاقته بالمحافظة ومدى إلزاميه كل فرع في كل محافظة. نرجو أن نستمع إلى معالي وزير الزراعة وشكراً.

دولة رئيس المجلس

معالي نائب رئيس الوزراء.

معالي نائب رئيس الوزراء وزير التعليم العالي

دولة الرئيس، الفقرة (ب) تبدأ بكلمة ينشأ للاتحاد. هذا فعل مضارع يعني الأمر، أي أن النص يعني الوجوب، لابد من إنشاء فرع ولكن الذي تفضل فيه دولة الاستاذ مضر بدران صحيح.

لأنه إذا افترضنا أنه في محافظة ما لم تتوفر الضرورة ولا الأقبال ولا الموافقة الطوعية، لأنه هذا طوعي. ما تصدى ناس يرغبوا بأن يفتحوا فرع هكذا تفضل دولته. ولذلك الفرض هنا يصبح لغواً. ونحن نؤيد هذا الكلام وهو صحيح تماماً. بقية المادة تقول وللوزير بناء على تنسيب المجلس إنشاء فروع. المقصود إنشاء فروع أخرى غير المحافظة المحافظة أصبحت وجوبية. وما هي إلا من المحافظة أصبحت جوازية. هكذا تقول المادة وأنا أؤيد بعد التشاور مع معالي وزير الزراعة ومعالي وزير العدل نحن نؤيد هذا اليوم لأنه صحيح. وإذا

جرى تعديلات أخرى على هذا القانون فنحن نؤيد هذا التعديل وسوف نسبب بأقراره لأنه صحيح. إذا مر القانون بدون تغييرات وإذا اكتفي بهذه المداخلة باعتبارها نية فنكتفي بها وشكراً سيدي الرئيس.

دولة رئيس المجلس

معالي المقرر.

السيد المقرر

سيدي الرئيس، أنا أيضاً أؤيد الملاحظة التي وردت من دولة الاستاذ مضر بدران وهي أن النص في الفقرة (ب) يلزم بإنشاء فرع في كل محافظة. وأن حسب مقتضيات الحاجة تنصرف إلى فروع أخرى فيما هو أقل من المحافظة ودون المحافظة. ولذلك أطرح إمكانية إضافة تعديل صغير (ينشأ للاتحاد فرع في كل محافظة وفق ما تقتضيه الضرورة).

دولة رئيس المجلس

معالي وزير العدل.

معالي وزير العدل

يا سيدي إنسجاماً مع التوجه والرأي الذي ساد في هذا النقاش وما يرغبه المجلس بأن لا يكون هذا النص نص أمره ولص يوجب فتح فرع في كل محافظة أقترح إذا لاقى هذا الاقتراح المكان المناسب أقترح أن يكون كالآتي:

يماد صياغة الفقرة (ب) على الشكل التالي (....) للوزير بناء على تنسيب المجلس إنشاء فروع للاتحاد في أي منطقة في المملكة وذلك

وفروعه ولا نعرف عدداً أين موقع الاتحادات الفرعية. لهذا أنا أقول حسب الامكان أن يكون فرع للاتحاد في كل محافظة وفروع أخرى حسب الحاجة للاتحادات النوعية. لأن الاتحادات النوعية قادمة وهي في صلب هذا القانون ولها مكانتها حسب ما تم التعديل عليه في مكان الهيئة العامة للاتحاد. فالهيئة العامة للاتحاد تشمل أعضاء المجالس لفروع الاتحاد وأعضاء المجالس للاتحادات النوعية.

فأجد أننا يجب أن نضبطها منذ البداية وإلا سيعوم الأمر ولا نعرف أن نميز بين الاتحاد العام وفروعه وبين الاتحادات النوعية وشكراً دولة الرئيس.

دولة رئيس المجلس

شكراً، معالي المقرر.

السيد المقرر

شكراً دولة الرئيس ابتداء يصعب تصور وجود محافظة بلا نشاط زراعي بأنواعه، لا أعتقد أنه هناك محافظة تخلو من نشاط زراعي بأنواعه. لكن لفرض مثل هذه الواقعة يمكن حدوثها فإني أعتقد أن التعديل الذي تقدم به معالي وزير العدل والذي يقول للوزير بناء على تنسيب المجلس إنشاء فروع للاتحاد في أي منطقة بالمملكة وذلك حسب مقتضيات الحاجة وتحدد منطقة اختصاص عمل الفرع وفقاً لقراره (إنشاء) يكون هذا الاقتراح مناسباً على أن يضطلع إليه المجلس

حسب مقتضيات الحاجة وتحدد منطقة اختصاص عمل الفرع وفقاً لقراره (إنشاء) إذا لاقى هذا الاقتراح فاعتقد أنه ينسجم مع النقاش الذي دار. وشكراً.

دولة رئيس المجلس

شكراً معالي الدكتور كامل ابوجابر.

الدكتور كامل ابوجابر

شكراً سيدي عندما نتكلم عن الزراعة نتكلم عن شقيها النباتي والحيواني. ممكن أن يكون هنالك إتحاد للمزارعين مربّي الدواجن مثلاً. ليس بالضرورة أن يكون بالشق النباتي. لذلك أقترح ربما الإبقاء على المادة كما وردت تسهيلاً للأمر بعد الأخذ بعين الاعتبار اللية التي تفضل فيها معالي ابوزهير.

دولة رئيس المجلس

شكراً، معالي الدكتور عبداللطيف عربيات.

الدكتور عبداللطيف عربيات

شكراً دولة الرئيس، أود أن أذكر الأخوة أن روح القانون ومجمله والمواد التالية قد بنيت على اساس إنشاء فرع في كل محافظة وتنشأ فروع فرعية أخرى أما إذا اطلق إنشاء فرع للاتحاد في كل مكان. أين موقع الاتحادات الفرعية من هذه الفروع التي تنشأ لضبط الأمر لا بد أن يحدد بالصيغة التي لا تجبر وأنا مع عدم الإجبار وروح القانون هي إختيارية للانتساب للاتحاد وليست إجبارية.

إذا فتح الباب لإنشاء فرع للاتحاد في كل منطقة يريد أصحابها هو حقيقة تعويم للاتحاد

هكذا من الأصل

يصبح ما يلي: للوزير بناء على تنسيبه المجلس إنشاء فروع للاتحاد في المحافظات وفي أي منطقة في المملكة وذلك حسب مقتضيات الحاجة.

تتصرف مقتضيات الحاجة الى المحافظة والى الفروع الأخرى ونكون بذلك قد حققنا المطلوب وليس هنالك أي حجة ضد هذا الاقتراح أو التعديل لأنه يستوعب الملاحظات التي قدمت.

#### دولة رئيس المجلس

شكراً، الحقيقة لابد من حوار مع دولة ابوعماد (المحافظات ١٢) محافظة بما في العقبة ووادي العربيه تابع لها وفيها مزارع فأنشاء فرع في كل محافظة يعني أمر ليس فيه تجاوز. أما فرع حيثما شاء هذا أمر يحتاج الى قرار وإلى تنسيب معالي وزير الزراعة.

#### معالي وزير الزراعة

شكراً دولة الرئيس، الحقيقة اذا رجعنا الى الاسباب الموجبة يعني أنه الأساس لجميع جهود المزارعين الذاتية وتوجيهها لخدمة مصالحهم وزيادة انتاجيتهم وتحسين دخولهم من خلال توفير مستلزمات الانتاج الزراعي بأسعار مناسبة وكذلك تسويق منتجاتهم. وايضاً هناك فترة أخرى من الاسباب الموجبة بقول لضمان تمثيل هائل ومتكافئ لمختلف شرائح القطاع الزراعي كان لابد من إنشاء فروع جغرافية للاتحاد تضم كافة الاعضاء في كل منطقة جغرافية وكذلك

اتحادهم النوعي بما معنى. حقيقة هناك نشاط زراعي في كل محافظة حتى محافظة العقبة هناك نشاط كبير جداً يتمثل في الثروة الحيوانية لموازنة اتحاد المزارعين بشقيه النباتي والحيواني. لا اعتقد انه في كل محافظتنا سمع الاردن بلد زراعي. وبالتالي بمشاركة كل المزارعين في الاردن يعني ما يعرف النص الالزامي من اجباري لكن اعتقد انه النية الاساسية هي تنسج مع الفلسفة بوجود اتحاد مزارعين في كل محافظة من محافظات الاردن. شكراً دولة الرئيس.

#### دولة رئيس المجلس

شكراً، دولة ابوعماد.

#### دولة السيد مضر بدران

عفواً دولة الرئيس، الواقع اننا اردت التسهيل في مواد القانون تسهيل التطبيق، سهولة التطبيق، لانه لو افترض في محافظة من المحافظات بدون ما أعين اننا أي محافظة لم يتقدم وهو اختياري، لو كان اجباري المادة سالكه كويسه. أما بما أنه اختياري يفترض أنه ما تقدم افتراضي ما تقدم إلا اربعة أو خمسة مزارعين.

هذا النص هنا يلزمنا بإنشاء اتحاد، في تطبيق القانون يجب ان أنشئ هذه الفروع فوراً بعد شهر من نشره في الجريدة الرسمية وتطيرق القانون بدي أبلش في التعميمات واوا مصاريفه إدارية. عندما يكون معي اني ابدء بإيراد مثلاً بمناطق زراعية واسعة وأجد المناطق الزراعية

فرع كذا وكذا، كما ذكرت القضية قضية تنظيمية وإدارية ليس الا ولا خلاف على الحرية وعلى مقتضيات الحال وأن كل فرع ينشأ بنفسه. لكن من ناحية تنظيمية الاصل في كل محافظة حيثما وجدت الامور متوافقة لإنشاء فرع للاتحاد تنشأ مع الاتحادات الفرعية في كل محافظة وبهذا يتم التنظيم بشكل صحيح ولا يتعارض.

أما إضافة في كل بقعة من انحاء المملكة حقيقة تنظيمياً لا تجوز وتضيق الاتحادات الفرعية وشكراً.

#### دولة رئيس المجلس

شكراً سيدي، اذا الان نأتي الى المادة (٣) وهي (أ) و (ب) ونريد أن نطرحها على المجلس الكريم تفضل السيد المقرر.

#### السيد المقرر

(أ) يا سيدي هل تمت الموافقة عليها؟

#### دولة رئيس المجلس

(أ) وافق المجلس عليها. الان (ب) في ضوء المداخلات من الأخوة الكرام. السيد المقرر.

#### السيد المقرر

هنالك النص كما ورد من الحكومة وكما ورد من مجلس اللواب وهناك اقتراح بالتعديل بحيث لا يصبح انشاء الفروع بالمحافظات الزامية وبشكل فوري وذلك بمقتضى تعديل قدم اقتراح به يقول ما يلي:

(لوزير بناء على تنسيب المجلس إنشاء فروع للاتحاد بالمحافظات وفي أي منطقة بالمملكة وذلك حسب مقتضيات الحاجة وتحدد منطقة اختصاص عمل الفرع وفقاً لقرار إنشائه)

التي ما تقدم اليها ناس وأستأ حتى يتقدم اليها ناس قصدت المرونة في هذا الموضوع وهذا عائد الى المجلس الكريم، اذا المرونة كان به واذا أراد أن تنشأ ولو كان من شخص واحد رسمي حاله إتحاد مزارعين انا ما عندي مانع.

#### دولة رئيس المجلس

معالي الدكتور عبداللطيف عربيات.

#### الدكتور عبداللطيف عربيات

شكراً دولة الرئيس، اعتقد انه لاخلاف على حرية الانشاء وعلى مقتضيات الحال أن يكون إتحاداً بمعنى الاتحاد قائم. لكن القضية قضية تنظيمية وإدارية.

الناحية التنظيمية أن لدينا تقسيمات إدارية فهل يقول أن معالي وزير الزراعة يوافق على انشاء مديرية زراعة حيثما تم الطلب من أي مكان أو أي بقعة؟ هناك مديريات ملتزمة بالتقسيمات الادارية وعلى اساسها تتبع شعبة او فروع في هذه المديريات. بنفس الطريقة هناك إتحاد الصورة الكلية اننا نريد اتحاداً فرعاً للاتحاد في كل محافظة وحسب الحرية والاختيار ومقتضيات الحال أنه إتحاد قائم يقوم بنفسه هذه لا علاقة لنا بها. لكن ما قاله معالي الاخ المقرر الذي وافق فيه معالي وزير العدل بأنه في كل بقعة من انحاء المملكة أجد أن هذا تضيق التنظيم الاداري وخال يتعارض تماماً مع الاتحادات الفرعية. ولهذا تنسيبي كالتالي:-

لوزير بناء على تنسيب المجلس إنشاء فروع للاتحاد في محافظات المملكة وذلك حسب مقتضيات الحاجة وتحدد منطقة اختصاص كل

شكراً من السيد



هذا يستوعب ملاحظة دولة الاسناد مضر  
بدران.

دولة رئيس المجلس

هذا الاقتراح هو الأبعد من يوافق على هذا  
الاقتراح؟ رجاء العناية بهذا الأمر، نعم بالتعديل  
كم العدد؟

السيد الامين العام

(١٨ - ٢٦).

دولة رئيس المجلس

(١٨-٢٦) اذاً فاز هذا الاقتراح. ونرجو من  
معالي المقرر ضيافته بالطريقة التي قبل بها.

السيد المقرر

المادة الرابعة.

دولة رئيس المجلس

المادة الرابعة، هل هنالك من مداخلته؟ هل  
يوافق المجلس الكريم عليها؟ شكراً لكم مولفة.  
المادة الخامسة.

السيد المقرر

المادة الخامسة.

دولة رئيس الوزراء

المادة الخامسة هل يوافق المجلس الكريم  
عليها؟ موافقة شكراً لكم.

السيد المقرر

المادة السادسة.

دولة رئيس المجلس

السادة السادة، معاذة السيدة نائلة الرشيدان.

السيد نائلة الرشيدان

المادة السادسة فقرة (ب) أرى أن تكون  
عضوية الاتحاد الزامية لأن في الازامية قوة  
للاتحاد وأن العضوية اذا كانت اختيارية يجعل  
هنالك فئة من المزارعين قد تكون هذه الفئة هي  
الاقوى والأقدر والتي يمكن ان تدعم بعضويتها  
الاتحاد تكون بعيدة عن الاتحاد. فإذا كانت  
الزامية خاصة ممكن أن تكون في هنالك  
سياسيات يمكن أن يتخذها الاتحاد في اساليب  
الزراعة أو سياسيات زراعية. حتى نستطيع  
تطبيق هذه السياسات بالاضافة الى التسويق  
اعتقد انه الازامية ضرورية في عضوية  
الاتحاد.

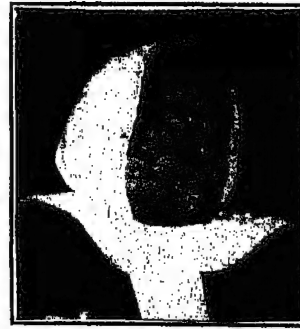
دولة رئيس المجلس

شكراً، معالي نائب رئيس الوزراء.

معالي نائب رئيس الوزراء وزير التعليم العالي  
دولة الرئيس، أظن بهذا المجلس المحترم  
موقف من الزامية العضوية في النقابات لكن  
الموقف من هذا معروف في أكثر من مناسبة  
الان الزام المزارعين الذين هم مش بالضرورة  
المهندسين الزراعيين الجيولوجيين والاطباء،  
الان نأتي ونترك العضوية اعتقد أنه مخالف  
لتوجه مجلس الاعيان الكريم وهو توجه في  
محله هذا العمل التطوعي النقابي يجب ان يبقى  
تطوعياً أما ان نلزم كل مزارع في المملكة مهم  
كان بسيطاً أو مهماً كانت ممارسته للزراعة  
جانيه أو هامشيه ان نعرض عليه فهو شيء من  
المستحيل أصلاً.

دولة رئيس المجلس

سعادة السيدة نائلة الرشيدان.  
السيدة نائلة الرشيدان



شكراً سيدي الرئيس، الحقيقة أنا حتى مع  
النقابات المهنية مع الزامية العضوية فيها هذا  
رأيي الخاص. لأنه إعطاء قوة للنقابة أو للاتحاد  
أو لأي جهة العضوية الازامية فيها تعطي قوة  
لأنه اذا لم يكن في عضوية الزامية يكون  
ضعف. وأنا مثلت هذا في مثلاً جمعية الحقوقيين  
كنت عضو في الهيئة الادارية فيها وكنت اشعر  
بضعف في الجمعية لأنه العضوية فيها هي  
اختيارية وليست الزامية وكان هنالك فرق بين  
جمعية الحقوقيين وبين نقابة المحامين.

اذا كنت تريد ان تعطي قوة لأي جهة سواء  
كان نقابة أو اتحاد يجب ان يكون هنالك الزامية  
خاصة انه المفكرين ممكن ان يبتعدوا عن هذه  
النقابة أو هذا الاتحاد خاصة اتحاد المزارعين اذا  
كان نريد ان نضع سياسيات زراعية وتطبيق هذه  
السياسات الزراعية ونساعد المزارعين في

التسويق اعتقد انه اذا كانت العضوية الزامية  
تكون في صالحهم وشكراً.

دولة رئيس المجلس

شكراً، معالي الدكتور كامل ابوجابر.

الدكتور كامل ابوجابر

شكراً دولة الرئيس، الحقيقة أنا أسف أن  
أخالف الأخت السيدة العين نائلة الرشيدان واقتراح  
يا سيدي التصويت على هذا الأمر.

دولة رئيس المجلس

معالي الدكتور عبداللطيف عربيات.

الدكتور عبداللطيف عربيات

شكراً دولة الرئيس حقيقة أن هنالك فرق بين  
الاتحاد والنقابات. الاتحاد وخاصة اتحاد  
المزارعين كمفهوم مهني ناشيء وهي مهنة  
يمتثلها كل الناس باختصاص وبدون اختصاص  
وليس لها مواصفات حتى نلزم الناس بها ليكونوا  
اعضاء أو غير أعضاء. ولهذا لرجو ان يكون  
الموضوع اختياري وليس الزامي لأنه سلسلة  
طويلة من التصاريح ممكن ان ترد في هذا  
المجال. أما لو كان نقابة مهنية مختصة فأنها مع  
الالزام بذلك لكن هذه المهنة بالذات كاتحاد  
الالزام فيه وخاصة في مهنة الزراعة الجديدة  
وفي كثير من بلدان العالم لا يوجد اتحادات أو  
اتحاد ناشيء وليس فيه مفهوم واضح كما ذكرت  
وشكراً.

مكذبة



## دولة رئيس المجلس

شكراً معالي الاخ، معالي الدكتور معن ابونوار.

## الدكتور معن ابونوار

شكراً سيدي دولة الرئيس اذا كان في الاتحاد او النقابة اجبارية العضوية هي قوة للاتحاد او النقابة تصبح بطبيعة الحال اضعاف لحرية الفرد الديمقراطية. لا اعرف فيما اذا كانت مخالفة للدستور ام لا؟ ونحن ائمتنا عن طلب التفسير في هذا المجال ولا اريد في هذه الحالة ان افتح وجع النقابات مرة أخرى. ولكنني متأكد بانني قرأت في غالبية الكتب الدستورية وغالبية الكتب التي تتحدث عن الديمقراطية بأن اعطاء الاجبارية لعضوية النقابات او الاتحادات او الجمعيات هو اضعاف لحرية الفرد الديمقراطية وشكراً سيدي الرئيس.

## دولة رئيس المجلس

شكراً، معالي المقرر.

## السيد المقرر

شكراً دولة الرئيس، ابتداءً أرجو أن لا ننعطف عبر مناقشة هذه الفقرة الى موضوع الزامية النقابات أو غيرها وان، لا نصادر على رغبة المجلس أو نقول ان رغبة المجلس أو توجهاته هي بهذا الاتجاه أو بذلك الاتجاه. أرجو ان نحصر النقاش حول الزامية الانسحاب الى عضوية الاتحاد أو اختيارية.

اقول في هذا الصدد من الواضح ان فلسا

أن تساعد في التسويق نريد أيضاً أن تساعد جميع المزارعين في التسويق وليس من باب الديكتاتورية ولا أقبل هذا الوصف من معالي المقرر الذي لم اعتاد عليه بمثل هذه الألفاظ وشكراً.

## دولة رئيس المجلس

معالي وزير الزراعة.

## معالي وزير الزراعة

شكراً دولة الرئيس الحقيقة هذا النشاط الزراعي نشاط متقارب وليس متماثل ولهذا هناك فرق شاسع بين النقابة واتحاد المزارعين. حتى عندما نأتي على تعريف المزارع، هذا التعريف نسبي وبالتالي لا يمكن أن يكون اتحاد المزارعين اتحاد إجباري بل هو طوعي لأنه النشاط غير متماثل، بل هو نسبياً متقارب لأنه كل الأردنيين بشكل أو بآخر لكن هناك مواصفات كثيرة حتى نتحدث فيها. ومن هنا أتمنى على المجلس الكريم أن تبقى عضوية اتحاد المزارعين عضوية اختيارية شكراً دولة الرئيس.

## دولة رئيس المجلس

شكراً، معالي الدكتور جواد العناني.

## الدكتور جواد العناني

شكراً دولة الرئيس، في الواقع اعتقد ان ما قصده نائلة الرشidan صحيح علمياً بحيث انه كلما كبر عدد المشاركين من المزارعين تكون امكانية أحداث شيء يعود عليهم جميعاً بالنفع اكثر احتمالاً وأكثر امكانية ومردوداً حتى لأنه

هذا ينطبق عليها ما يقال في اقتصاديات الحجم وكرات الحجم والقدرة على خلق المشروعات ذات الحجم المؤكد لها.

لكنني اعتقد بأن الفكرة لا يوجد مثلها حسب معلوماتي الا في الدول الاشتراكية فقط كان هناك الزام بالمشاركة. أما في معظم دول العالم الأخرى فلا اعتقد ان هناك الزامية. ما يجري أحياناً هو أن اتحاد المزارعين يقومون بمشروعات تكون مجزية للمزارعين بحيث هم يرغبون بالمشاركة بسبب الفوائد التي تتحقق لهم نتيجة، تلك المشاركة ووعدهم وأدراكهم لها.

أما اذا جعلتها الزامية فاعتقد أن المزارع بطبعه يريد ان يكون حر في تصرفه وحتى في اعنى الأنظمة السلطوية كان المزارعون يتمتعون بدرجة أعلى من حرية الحركة من أي قطاع آخر. ولذلك أرى أن النص الحالي مقبول وأنا يجب ان نصوت على بقائه كما هو سيدي وشكراً.

## دولة رئيس المجلس

شكراً معالي المقرر.

## السيد المقرر

شكراً دولة الرئيس، أود أن أوضح عندما قلت أن الزامية الاتحاد هو اتجاه موضوع في الأنظمة الشمولية والديكتاتورية لم أكن أقصد أن أسببه الى أحد وأنتي أعرف وأقدر جيداً مدى ديمقراطية وتوجهات الديمقراطية والليبرالية الموجودة عند الزميلة الاستاذة نائلة الرشidan وان نعتي للزامية الاتحاد والتوجهات نحو

مكثراً من العمل

الزامية الاتحاد بانه جزء من التنظيمات الموجودة في الدول الشمولية هو امر علمي محض ولا علاقة له لمن يتصدى لمثل هذا الموضوع وشكراً.

#### دولة رئيس المجلس

شكراً أصبح واضحاً وما أحد ثنى على اقتراح الأخت السيدة نائلة الرشدان. المادة (٦) معروضة على المجلس الكريم هل يوافق المجلس الكريم عليها؟ شكراً لكم.

#### السيد المقرر

المادة (٧).

#### دولة رئيس المجلس

هل يوافق المجلس الكريم على المادة (٧) مع التعديل الذي أجرته اللجنة؟ شكراً لكم.

#### السيد المقرر

المادة (٨).

#### دولة رئيس المجلس

المادة (٨) هل يوافق المجلس الكريم عليها؟ موافقة.

#### السيد المقرر

المادة (٩).

#### دولة رئيس المجلس

المادة (٩) معالي الأستاذ ذوقان الهنداوي.

#### السيد ذوقان الهنداوي



المادة (٩) كانت لفرة كما وردت من الحكومة للمجلس في سياق قيامه بالأعمال المنوطة به بمقتضى أحكام هذا القانون إذا للمجلس مهمتين أولاً تشكيل اللجان المتخصصة بما في ذلك اللجان التأديبية من بين أعضاء المجلس والهيئة العامة والمهمة الثانية للمجلس تحديد المهام والصلاحيات المنوطة بتلك اللجان بموجب تعليمات يقرها الوزير.

جاء مجلس النواب وأقرته اللجنة القانونية في مجلس الاعيان فعدل كلمة (لتحديد) المهمة الثانية أبدلها بكلمة (تحدد) موافقة مع حذف كلمة (تحديد) والاستعاضة عنها بكلمة (وتحدد) الواقع انه اوجد خلل في هذه المادة لانه غير الجهة التي تجدد المهام والصلاحيات المنوطة في تلك اللجان عندما قال تحدد أو أبقاها على تحديد يبقى صلاحية التحديد مرجعية التحديد هي المجلس وهو الشيء الطبيعي لكن ما حدث عندما أبدل

كلمة (تحديد) بكلمة (وتحدد) المهام والصلاحيات المنوطة بتلك اللجان بموجب تعليمات يقرها الوزير. من هي الجهة التي تصدر مثل هذه المهام أو التي تضع هذه المهام والصلاحيات؟ أنا اعتقادي على انه الشترع كما جاء أصلاً من الحكومة هو عالي الصواب فيما يتعلق في هذه الناحية وبما أنه عدلنا قبل شوي مادة وبالتالي راح يرجع أو مشروع القانون راح يرجع الى مجلس النواب اعتقادي انه الصواب ان يبقى على هذه المادة كما وردت أصلاً وشكراً.

#### دولة رئيس المجلس

معالي الدكتور عبداللطيف عريبات.

#### الدكتور عبداللطيف عريبات

شكراً دولة الرئيس الحقيقة اثني على ما قاله معالي الأستاذ ذوقان بأن هذه من مهام المجلس ومن مهامه تشكيل اللجان وتحديد المهام وما تفضل به هو عين الصواب واقتراح الأخذ بالمشروع الأصلي المقدم للمجلس.

#### دولة رئيس المجلس

شكراً معالي المقرر.

#### السيد المقرر

على ضوء التوجه نحو ابقاء النص كما هو اشاعل اذا كان الرجوع الى النص القديم هو الاقوى فإن يكون موقع تعليمات يقرها الوزير؟ اذا كان المجلس هو الذي يحدد فإن موقع تعليمات الوزير؟

#### دولة رئيس المجلس

معالي وزير العدل.

#### معالي وزير العدل

شكراً دولة الرئيس، أنا اعتقد انه الذي ورد في كلام الأستاذ ذوقان صحيح تماماً، نحن لا نريد لهذه التعليمات ان تصدر من الوزير. نريد لهذه التعليمات ان تصدر من المجلس. ولكن يقرها الوزير بتعليمات تصدر عنه حتى تكون لها الصفة الالزامية ولذلك يتسق اذا بقي كما ورد في مشروع الحكومة والجملة الأخيرة هي مضافة لما سبقها. للمجلس في سياق اعماله المنوطة به بمقتضى احكام هذا القانون تشكيل اللجان المتخصصة بما في ذلك اللجان التأديبية. من بين أعضاء المجلس والهيئة العامة وله أيضاً للمجلس تحديد المهام والصلاحيات المنوطة بتلك اللجان بموجب تعليمات يقرها الوزير. يعني هذه تأتية والوزير يصدر فيها تعليمات. حتى تكون لها الصفة الالزامية ولذلك نؤيد ما ورد في اقتراح الأستاذ ذوقان اذا وجدتم ذلك مناسباً وشكراً.

#### دولة رئيس المجلس

معالي ابو محمد.

#### السيد ذوقان الهنداوي

أقر تماماً على كل حرف قاله وهو الاجابة على استفسار معالي المقرر وشكراً.

#### دولة رئيس المجلس

شكراً معالي الأستاذ احمد العقابله.

#### السيد احمد العقابله

شكراً دولة الرئيس كيف سيكون الوضع اذا وضع المجلس تعليمات ولم يقرها الوزير؟

تعدا حته العمل

اقترح ان تستبدل كلمة يقرها ويصادق عليها الوزير وشكراً.

دولة رئيس المجلس

معالي المقرر.

السيد المقرر

اولاً اسمحوا لي أن أقول أن الصياغة في المادة التاسعة الى حد ما غير دقيقة ولو جاءت بشكلها أكثر دقة لتجنبنا مثل هذه الاقتراحات ومثل هذا التوقف. لكن المادة التاسعة كما هي كما وردت من الحكومة يبدو أنه أفضل من التعديل الذي جرى عليها. ولذلك أنا شخصياً أرجو أن يصوت عليها وأنا من جهتي موافق على أن تكون المادة التاسعة كما وردت من الحكومة.

دولة رئيس المجلس

إذا المادة التاسعة كانت اللجنة أوصت بقبولها كما جاءت من النواب والآن صار في شويه تراجع صار في شوية إقتراحات يبدو أنه من الاعيان أنهم بقبولها كما ان الحكومة تباركها وتؤثرها على غيرها. المقترح الأبعد الآن هو التعديل الذي يده فيه معالي الاستاذ ذوقان الهداوي وهو كلمة (تحديد وتشكيل) هل يوافق المجلس الكريم على هذا المقترح؟ كم.

السيد الامين العام

(٢٢ - ٢٦)

دولة رئيس المجلس

٢٢ - ٢٦ إذا موافقة شاملة وشكراً.

السيد المقرر

المادة (١٠).

دولة رئيس المجلس

المادة العاشرة مطروحة على المجلس الكريم

هل من ملاحظات؟ هل يوافق المجلس الكريم عليها؟ شكراً لكم موافقة.

السيد المقرر

المادة (١١).

دولة رئيس المجلس

المادة (١١) هل يوافق المجلس الكريم عليها؟ موافقة شكراً لكم.

السيد المقرر

المادة (١٢).

دولة رئيس المجلس

المادة (١٢) هل يوافق المجلس الكريم عليها؟ شكراً لكم.

السيد المقرر

المادة (١٣).

دولة رئيس المجلس

المادة (١٣) هل يوافق المجلس الكريم عليها؟ موافقة شكراً لكم.

السيد المقرر

المادة (١٤) كما عدلت.

دولة رئيس المجلس

المادة (١٤) هل يوافق المجلس الكريم عليها؟ موافقة شكراً لكم.

السيد المقرر

المادة (١٥).

دولة رئيس المجلس

المادة (١٥) هل لأحد اعتراض عليها؟ هل يوافق المجلس الكريم عليها؟ موافقة شكراً.

السيد المقرر

المادة (١٦) كانت هنالك مخالفة أبداها معالي الدكتور عبداللطيف عريبات أرجو من دولة الرئيس ان يجري التصويت.

دولة رئيس المجلس

المادة (١٦) الآن هي النقطة التي عليها خلاف وقد طرح هذا الخلاف معالي الدكتور عبداللطيف عريبات حيث وردت من النواب بما يتفق ريع الاستثمار استثمار اموال الاتحاد بما يتفق (واحكام الشريعة الاسلامية) جاءت اللجنة القانونية في مجلس الاعيان معالي المقرر.

السيد المقرر

أضافت اللجنة عبارة (بما يتفق والتشريعات النافذة واحكام الشريعة الاسلامية) وفي اعتقاد اللجنة ان هذه الاضافة لا تعني اطلاقاً الخروج عن احكام الشريعة الاسلامية ولذلك فاني أرجو طرح قرار اللجنة القانونية للموافقة.

دولة رئيس المجلس

يعني كون البنوك المرخصة في المملكة وهي عدد كبير بموجب قوانين الدولة والتي أقرها مجلس الامة فخشيت اللجنة ان يقتصر القول وفق احكام الشريعة الاسلامية ان التشريعات الاخرى قد تكون لا تقبلها او يعطلها او شيء من هذا القبيل. فكون هذا الجمع الذي يمثل الوضع والحقيقة هو الذي اقترحتة اللجنة. نأتي

لمقترح معالي الدكتور عبداللطيف عريبات من يثني عليه؟ الاستاذ كامل.

السيد كامل الشريف

معالي الدكتور عبداللطيف عريبات في كلمة اشعرنا بأنه الغيت كلمة الشريعة الاسلامية. المقرر يقول أنه لم تلغى.

السيد المقرر

نعم لم تلغى.

دولة رئيس المجلس

لحظة يا سيدي معالي الدكتور عبداللطيف.

الدكتور عبداللطيف عريبات

يا سيدي التشريعات النافذة لا تحتاج الى تشريع جديد يؤكدها وإنما جاء مجلس النواب وقال استثمار أموال الاتحاد وبما يتفق واحكام الشريعة الاسلامية. جاءت اللجنة وقالت: وازضافة اضافة والتشريعات النافذة. التشريعات النافذة لا تحتاج الى تشريع جديد لأنها نافذة ومعمول بها. الاضافة فقط هي اضافة على اضافة تلغى الاضافة الاولى. الاضافة فقط على التشريعات النافذة بالاستثمار. تبديل وفق الشريعة الاسلامية اضافة كلمة والتشريعات النافذة حقيقة يبطل هذا المشروع من أساسه لأن التشريع الاسلامي موجود وليس بحاجة الى اثبات.

وقلت في كلمتي ان اضافة عبارة التشريعات النافذة لا تعني الا ابطال النص الاول بما يتفق والشريعة الاسلامية لأن التشريعات النافذة لا تحتاج الى نص جديد. فهو كما يقول المشرعون

مكتبة



من باب اللغو في التشريع ولا أجد لهذا مبرراً على الإطلاق. هذا ما قصدته وما عنيت به بالتعديل.

دولة رئيس المجلس

شكراً معالي الأخ، سعادة الأستاذ نذير رشيد.

السيد نذير رشيد



شكراً سيدي الاضافة التي اضافتها اللجنة القانونية لمجلس النواب. وانما هي اضافة هذه الاضافة تعطى لإتحاد المزارعين الخيار باستثمار اموالها بما تراه انه يحقق الغاية من ذلك. لا تلغي قطعاً الاستثمار على الطريقة الاسلامية لا تلغي وانما هذه اضافة تعطي اتحاد المزارعين الخيار لاستثمار امواله بالطريقة التي يراها مناسبة وشكراً.

دولة رئيس المجلس

شكراً دولة الأستاذ مضر بدران.

دولة السيد مضر بدران

عفواً دولة الرئيس في الواقع أسألك أنا بعد ما شيلت هذه الملاحظة (بما يتفق واحكام

الشرعية الاسلامية) رجعت كيف الاتحاد يستثمر ما هي صلاحيات الاتحاد؟ ما هي صلاحيات المدير العام؟ ما هي صلاحيات النائب؟

أنا ما وجدت في استثماره خارج الشرعية الاسلامية. يعني إلا اذا كنت قفرت عن صفحة أو مادة بدون انتباه. فهل ممكن أن يوضح معالي المقرر هل هنالك في هذا القانون لو فرضاً هذه الاضافة ما صارت هل في مشروع القانون أي مادة فيها فوائد وفيها ربا وفيها كذا؟ أنا ما وجدت أما بجوز إني مع سرعة القراءة إني قفرت على سطر ولا حرف.

دولة رئيس المجلس

معالي المقرر.

السيد المقرر

سيدي دولة الرئيس واضح من نص القانون أنه لو لم تدخل عبارة واحكام الشرعية الاسلامية ليس هنالك أي نص يساعد إدارة الاتحاد أو أي فرع من فروع في أن يقوم بما يخالف احكام الشرعية الاسلامية في مجال الاستثمار. مثله في ذلك مثل سائر المؤسسات قوانين المؤسسات الموجودة والادارات الموجودة.

أما وقد ورد هذا التعديل من مجلس النواب فأرأت اللجنة ان تضيف هذه العبارة من أجل مزيد من التوضيح ومزيد من المرونة وخشية أن يعول عبارة الشرعية الاسلامية أن فيها تضليل لبنك على آخر من البنوك التي تقول أنها بنوك تتعامل مع العمل الإسلامي المصير في فقط خشية أن يثار مثل هذا الموضوع قلنا نضيف

كلمة التشريعات النافذة ونبقى بعدها احكام الشرعية الاسلامية. في اعتقادي أن الاضافة الاولى ليس لها ما يبررها ابتداءً. والاضافة الثانية والاولى ليس لها ما يبررها أصلاً لولا هذا النقاش الذي يدور. وعلى كل حال طالما أثر هذا النقاش أرجو أن يوافق على نص المادة كما وردت من اللجنة القانونية. وأن يصوت ابتداءً على تعديل الدكتور عبداللطيف عريبات.

دولة رئيس المجلس

شكراً، دولة الأستاذ مضر بدران.

دولة السيد مضر بدران

أنا اذا سمحت لي اقترح بما أنه هذا القانون بالاصل مشروع القانون مستوحى اصلاً من الشرعية الاسلامية لأنه لا يوجد شيء يخالفه. اذا وافق المجلس شطب بما يتفق واحكام الشرعية الاسلامية مع شطب التشريعات النافذة. وبقائهما كما أنت من الحكومة، لأنه ما في شيء مناقض للشرعية الاسلامية وأكد الدكتور عبداللطيف بأن الحكومة سابقاً في جلسة الثقة قالت انما ستلتزم بالشرعية الاسلامية وليس يعني ذلك انه في قانون أي قانون لازم أضنع الشرعية الاسلامية ولو كان ما يخالفه. الذي يخالف لازم أحطه. الذي يشكك فيه لازم أحطه. أما كل قانون يجب أن أحط هذه المادة تصبح لغو. أما القانون الذي يخالف الشرعية الاسلامية أتوقف وأقول هذا مخالف للشرعية الاسلامية. هذا قانون لم أجد فيه مخالفة وشكراً.

دولة رئيس المجلس

شكراً معالي المقرر.

السيد المقرر

من الاقتراح الذي تفضل فيه دولة الأستاذ مضر بدران يتبين أنه هو الاقتراح الابدع ولذلك أرجو التصويت عليه علماً بأنه نحن موافقين عليه يا سيدي.

دولة رئيس المجلس

معالي الدكتور عبداللطيف عريبات.

الدكتور عبداللطيف عريبات

شكراً دولة الرئيس، عندي ملاحظتين الملاحظة الاولى اذا سمحت سماحة الشيخ عبدالعزيز الخياط قد كتب خطياً وفوض وأيد هذا الاقتراح وهو أمامي الآن. الملاحظة الثانية حقيقة كيف يمكن أن يستخدم الاموال بطريقة ممكن ان تخالف الشرعية؟ أولاً: أموال الاتحاد مثل أموال النقابات والكثير من النقابات عدلت قوانينها وأكدت ان تستخدم بما يتفق مع الشرعية الاسلامية لكن كيف لا يتفق مع الشرعية الاسلامية ونحن نقايرون ونعرف أموال النقابة كيف تجمع وأصحاب القرار في ذلك من هيئة عامة ومكاتب تنفيذية.

اذا جمعت أموال النقابة أو الاتحاد ووضعت في البنك بفائدة ربوية فقط هذا اسوء انواع الاستثمار لاموال الاتحاد. هذه مخالفة للشرعية الاسلامية أو ممكن أن تتخذ بطريقة أخرى هذا أعطيه كمثال فقط كيف ممكن أن نوضح؟ فهو

هكذا من الأول



مخالف للشرعية لأنه بطريقة ربوية أو وهو أكسل أنواع الاستثمار وهو يناهز طبيعة الاتحاد وخاصة مثل هذا الاتحاد. على كل حال أنا أضع هذا أمانة وأقول أن سماحة الشيخ عبدالعزيز أيد هذا فقهاً وأيد في التصويت في المجلس الكريم والأمر لهذا المجلس الكريم وشكراً.

دولة رئيس المجلس

شكراً. معالي وزير الزراعة.

معالي وزير الزراعة

شكراً دولة الرئيس، نحن الحقيقة موافقين على الاقتراح الذي تقدم به دولة مضر باشا لأنه الفلسفة الأساسية لهذا المشروع هي الفلسفة الإسلامية وبالتالي اعتقد انه ما في داعي لتأكيد الذي طرح في لجان مجلس النواب أو مجلس الاعيان. الاقتراح الذي تقدم به مضر باشا مقترح وشكراً دولة الرئيس.

دولة رئيس المجلس

شكراً هو الذي أملى ما ذكرته اللجنة القانونية والتشريعات النافذة التعديل الذي جاء من النواب. أما إذا كان اقتراح دولة أبو عماد يعيد الامو الى اساساتها دون تعديلات إضافية فهذا مطروح على المجلس، الآن أماننا لإقتراحان ابعدان الاول من معالي الدكتور عبداللطيف عريبات ان يكتفي بوفق الشريعة الإسلامية من يوافق على الاقتراح معالي الدكتور تفضل معالي المقرر.

السيد المقرر

دولة الرئيس إذا سمحت لي يا سيدي الاقتراح

الأبعد هو اقتراح دولة الاستاذ مضر بدران هو الأبعد يا سيدي ويجب ان يصوت عليه لأنه الأكثر بعداً فمن شأنه اذا ووفق عليه ان يجب أي اقتراح آخر. فأرجو أن يطرح هو أولاً للتصويت. هذا منطق الأمور نعم يا سيدي اقتراح مضر باشا.

دولة رئيس المجلس

نعم مضطرين نلتزم بالرأي القانوني من معالي المقرر من يتشي على مقترح دولة ابوعماد؟ والله عدد كبير، من يوافق على هذا الاقتراح؟ رجاء الحد بأسلوب حضاري واضح.

السيد الأمين العام

(١٤ - ٢٢).

دولة رئيس المجلس

(١٤ - ٢٢) إذا فاز الاقتراح، دولة ابوعماد.

دولة السيد مضر بدران

فقط احببت ان اؤكد انه اقتراحي ان هذا القانون يتمشى مع احكام الشريعة الإسلامية اصلاً. أنا هذه وجهة نظري. وشكراً.

السيد المقرر

المادة السابعة عشرة.

دولة رئيس المجلس

المادة السابعة عشرة، معالي المقرر.

السيد المقرر

يرد هنا ما ورد على المادة السابقة من حيث الاقتراح حول التشريعات النافذة، أرجو ان يصوت بنفس الطريقة.

دولة رئيس المجلس

هذه المادة الحقيقة متأثر ونتيجة للتعديل السابق فإذا زال التعديل السابق عاد كل شيء الى أصوله، التعديل الذي جاء من النواب وما أوصت به اللجنة القانونية بالاضافة إضافة التشريعات النافذة. اذا هنا أيضاً يأتي مقترح دولة الاستاذ مضر بدران. الذي هو اعادة الأمور الى اساسها دون أي من التعديلات. هل يوافق المجلس الكريم على هذا المقترح؟ رجاء رفع الأيدي بوضوح.

السيد الأمين العام

(١٦ - ٢٢).

دولة رئيس المجلس

(١٦ - ٢٢) نفس الشيء وموافقة. المادة التي بعدها.

السيد المقرر

المادة (١٨).

دولة رئيس المجلس

المادة (١٨) ليس فيها أي شيء جديد اللجنة توصي بها كما جاءت من النواب هل يوافق المجلس الكريم عليها؟ موافقة.

السيد المقرر

المادة (١٩) كما جاءت من الحكومة ومن مجلس النواب.

دولة رئيس المجلس

المادة (١٩) هل يوافق المجلس الكريم عليها؟ موافقة شكراً لكم.

السيد المقرر

المادة (٢٠).

دولة رئيس المجلس

المادة (٢٠) دولة ابوعماد.

دولة السيد مضر بدران

دولة الرئيس، استفسار (يعفى الاتحاد والفروع والاتحادات النوعية من جميع الضرائب والرسوم الحكومية بما في ذلك رسوم طوابع الواردات وذلك باستثناء المشتريات والمبيعات لغايات الاتجار بها). ما هو المقصود بالرسوم الحكومية؟ هل رسوم الجمارك منها على سياراتها. هل قصدت الحكومة أن تعفى وهي لا تعفى عن سيارات الحكومة نفسها. تعفى سيارات الاتحاد. فقط استفسار.

دولة رئيس المجلس

معالي وزير العدل.

معالي وزير العدل

يا سيدي أولاً أريد ان اشير الى ان هذا المشروع قدم من سنة ١٩٩٥ ولم يقدم من هذه الحكومة لكن الحكومة ترث أي تشريعات مقدمة من أي حكومة سبقتها.

اعتقد ان كلمة الرسوم الحكومية كلمة زائدة هنا. يعني من غير ما نشير الى كلمة الحكومية الرسوم هي الرسوم. والمقصود فيها الرسوم باطلاقها. عندما تعفى نقول يعفى الاتحاد من جميع الضرائب والرسوم واعتقد انه يلصرف الى الرسوم بمطلقها بمطلق الرسوم.

مذكرات العمل

فيما يتعلق بالسيارات يمكن موضوع آخر هذه مشتریات للحكومة ممكن ان تكون بقرار مجلس وزراء او ببلاغ رئيس وزراء يجب ان تجمرک السيارات التي تشتريها الحكومة لاستعمالها او لاستعمال الدوائر المختلفة وذلك كلمة الحكومة اعتقد زائدة هنا وشكراً.

دولة رئيس المجلس

شكراً معالي المقرر.

السيد المقرر

سيدي واضح الرسوم الحكومية كما وردت تشمل رسوم الجمارك ولذلك لابد من معالجة هذه النقطة.

دولة رئيس المجلس

شكراً، دولة ابوعماد.

دولة السيد مضر بدران

اذا تمت هذه المادة فقط للتذكير لا يجوز ان يصدر قرار من مجلس الوزراء بعدم الاعفاء لانه القانون كما هو معروف، معالي وزير العدل القانون أقوى من القرار. فلذلك للتنبية فقط مع كوني لا امانع من الاعفاء. من الرسوم الجمركية لكن اضطلع على الخط للحكومة بعدم الاعفاء. يعني لا سيارات الحكومة معفاء ولا سيارات الجامعة الاردنية معفاء ولا سيارات المستشفيات معفاء ولا الى آخره اذا كان هو القصد من التنبيه هو الاعفاء فيبقى الرسوم الحكومية زائدة معطش. فقط لربيد التذكير فقط بان معفاء من الرسوم الجمركية.

دولة رئيس المجلس

معالي وزير الزراعة.

معالي وزير الزراعة

شكراً دولة الرئيس، يعني نحن حتى نخدم الفلسفة الاساسية التي من أجلها وجد هذا القانون كما تعلمون هذا قطاع يتيم وبالتالي خدماته بحاجة الى رعاية من الحكومة فكل الخدمات ممكن مساعدته من خلال بعض الاعفاءات وبالتالي القضايا الأخرى التي تختص بالاسواق الموازية التي هو يشترك فيها هذه ليست معفية. لكن القضايا الخدمية الاساسية معاملته أنا أقول بالضرورة ان تكون معفية اذا حقيقة بدنا نخدم القطاع الزراعي مع العلم أنه كل بلدان العالم تخدم هذا القطاع شكراً دولة الرئيس.

دولة رئيس المجلس

إذا هذه المادة المشروعة معروضه على المجلس الكريم هل يوافق المجلس الكريم عليها كما جاءت من النواب؟ موافقة وشكراً.

دولة رئيس المجلس

المادة (٢١).

السيد المقرر

جرى تعديل على هذه المادة وذلك للضرورة إذ أن الفقرة (ب) في مشروع الحكومة تقول: تؤول الى فرع الاتحاد في منطقة وادي الاردن جميع الأموال والموجودات والحقوق المائدة لاتحاد المزارعين في وادي الاردن ويتحمل جميع الالتزامات المترتبة عليه. فأوكل الى فرع

كما أوصت اللجنة؟ موافقة شكراً لكم. القانون بمجموعه وفق التعديلات التي اقترحتموها هل يوافق المجلس الكريم؟ موافقة شكراً لكم جميعاً.

(هذه هي نص التعديلات التي اجراها مجلس الاعيان على مشروع قانون الاتحاد العام للمزارعين الاردنيين لسنة ١٩٩٥).

مجلس الاعيان

الرقم: م ق/٢٨/١٢٨

التاريخ:

الموافق: ١٩٩٧/٣/٢ م

معالي رئيس مجلس النواب المحترم

أشارة الى كتاب معاليكم رقم م ق/٢٨/٤٠٢ تاريخ ١٩٩٦/٢/١٧.

قرر مجلس الاعيان في جلسته التاسعة من الدورة العادية الرابعة المنعقدة بتاريخ ١٩٩٧/٣/١ الموافقة على (مشروع قانون الاتحاد العام للمزارعين الاردنيين لسنة ١٩٩٥) كما ورد من مجلس النواب مع اجراء بعض التعديلات عليه.

أبعث لمعاليكم مشروع القانون المذكور اعلاه كما أقره مجلس الاعيان، راجياً معاليكم الاطلاع واجراء مقتضى.

واقبلوا الاحترام،،،

رئيس مجلس الاعيان

احمد اللوزي

اتحاد الاردن وأقبل بالحقوق والالتزامات التي كانت مترتبة على اتحاد المزارعين في منطقة وادي الاردن.

هذه الورائة بموجب القانون من أجل أن يعطى الفرع القدرة على تحمل بعض أعبائها على الاقل المطالبة بالالتزامات المترتبة كان لابد معها أن يعطى الاتحاد شخصية اعتبارية مستقلة. فرع الاتحاد الذي أوكلت اليه هذه المهمة. لتسهيل مهمته كان لابد من أن يعطى شخصية اعتبارية مستقلة واعطيت هذه الشخصية الاعتبارية المستقلة بموجب تنسيب اللجنة وعلى أن تنتهي هذه الشخصية بانتهاء الغاية التي أنشئت من أجلها، أرجو الموافقة على هذه الاضافة.

دولة رئيس المجلس

إذا المادة (٢١) معروضة على المجلس الكريم منا أوصت اللجنة هل يوافق المجلس الكريم عليها؟ موافقة.

السيد المقرر

المادة (٢٢).

دولة رئيس المجلس

المادة (٢٢) كما جاءت من مجلس النواب هل يوافق المجلس الكريم عليها؟ موافقة شكراً لكم.

السيد المقرر

المادة (٢٣).

دولة رئيس المجلس

المادة (٢٣) هل يوافق المجلس الكريم عليها

هكذا في الأصل

التعديلات التي أجراها مجلس الاعيان  
على مشروع قانون الاتحاد العام للمزارعين الأردنيين لسنة ١٩٩٥

المادة (١) شطب عبارة (لسنة ١٩٩٦) والاستعاضة عنها بعبارة (لسنة ١٩٩٧).  
المادة (٣) فقرة (ب) اعادة صياغتها على النحو التالي:-

ب- للوزير بناءً على تنسيب المجلس إنشاء فروع للاتحاد في المحافظات وفي أي منطقة في المملكة وذلك حسب مقتضيات الحاجة وتحدد منطقة اختصاص عمل الفرع وفقاً لقرار انشائه.

المادة (٧) الموافقة عليها كما وردت من الحكومة مع اضافة عبارة (ومجالس ادارة الاتحادات النوعية) بعد عبارة (مجموعة أعضاء مجالس ادارة الفروع) الواردة في مطلعها.

المادة (٩) الموافقة عليها كما وردت من الحكومة.

المادة (١٦) فقرة (ج) الموافقة عليها كما وردت من الحكومة.

المادة (١٧) فقرة (هـ) الموافقة عليها كما وردت من الحكومة.

المادة (٢١) فقرة (أ) اعادة صياغة عبارة (مع مراعاة الفقرة ب) الواردة فيها لتصبح (مع مراعاة الفقرتين (ب) و (د))

واضافة فقرة جديدة الى المادة (٢١) برقم (د) على النحو التالي:-

د- يكون لفرع الاتحاد في منطقة وادي الأردن لغايات الفقرة (ب) مسن هذه المادة شخصية اعتبارية مستقلة وله أن يقاضي ويقاضى بموجبها ويمثلها رئيس مجلس ادارة الفرع وتنتهي هذه الشخصية بانتهاء الغاية التي انشئت من أجلها.

السيد الامين العام  
٥- تعيين موعد وموضع الجلسة القادمة.

دولة رئيس المجلس  
ترفع الجلسة الى موعد آخر مع التأكيد على الاخوان الذين سيشاركون في صياغة بيان

مجلس الاعيان معالي السيدة ليلي شرف، معالي الدكتور رجائي المعشر، دولة عبدالسلام باشا ومكتب المجلس ومعالي عبدالله صلاح ومن يرغب من الآخوة الكرام في هذه الساعة المتأخرة.

انتهت الجلسة

رئيس مجلس الاعيان  
احمد اللوزي

امين عام مجلس الاعيان  
زيد زريقات

مجلس الاعيان